

النظام السياسي الإسلامي

والفكر الليبرالي



الدكتور
عبد المحسن العبدوي

0115828



Bibliotheca Alexandrina

النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي

دكتور / محمد الجوهري حمة الجوهري

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد
مدينة نصر ت : ٢٦٣٨٦٨٤

٣٢٠,٥١ محمد الجوهري محمد الجوهري.

م ح ن ظ النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي /
 محمد الجوهري محمد الجوهري. - القاهرة: دار الفكر
 العربي، ١٩٩٣.

١٥٩ ص: ٢٤ سم.

تدوّن: ٥ - ٤ - ٦٠ - ١٠ - ٩٧٧.

١ - الليبرالية. ٢ - الإسلام، النظام
 السياسي في. ١ - العنوان.

مقدمة

من الأحداث الكبرى في عصرنا الراهن انهيار الشيوعية، وأقول نجم الفكر الشيوعي، وبرز الفكر الليبرالي الحديث، وتعاقد وانتشار الصحو الإسلامية في جميع المجتمعات الإسلامية.

وفي الجانب السياسي يرى كثير من المفكرين الإسلاميين الأخذ بنظام الشورى الإسلامي والديمقراطية الإسلامية، وهناك من يدعو إلى النظام الديمقراطي الليبرالي على النسق الغربي، والبعض يتهم الديمقراطية بالكفر والإلحاد.

كما أن البعض يخلط بين النظام الديمقراطي الليبرالي وآلياته، مع أن هذه الآليات التي يستخدمها النظام الديمقراطي الليبرالي سابقة للفكر الليبرالي الحديث بعدة قرون، بل إن هذه الآليات مشتقة أساساً من النظام السياسي الإسلامي ومن بيعة السفينة التي اختير فيها سيدنا أبوبكر الصديق -رضي الله عنه- خليفة لرسول الله ﷺ.

وهذا الكتاب محاولة لإلقاء الضوء على الفكر الليبرالي الحديث (النظام الفردي - النظام الحر) وموقفه من المسيحية في أوروبا. ومقارنة الفكر الليبرالي الحديث مع النظام السياسي الإسلامي وإلقاء الضوء على نظام الشورى الإسلامي والديمقراطية الإسلامية.

ولما كان الفكر الليبرالي الحديث له موقف نحاص من المسيحية منذ ظهوره في القرن السابع عشر الميلادي في أوروبا، ولما لذلك من أهمية خاصة لدى أولئك المفكرين المسلمين، الذين يرون الأخذ بنظام الديمقراطية الليبرالية على النسق الغربي، فقد أوليت هذا الموضوع عناية كبيرة، فألقيت الضوء على أحوال الكنيسة والحروب الدينية في أوروبا، وثورة الشك والإلحاد التي قادها الفلاسفة، والموقف العام تجاه الكنيسة وسلطانها وقت ظهور الفكر الليبرالي الحديث مما أدى إلى هذا الموقف من الكنيسة ورجالها ومن المسيحية عامة.

فالمفكرون الأوروبيون في سعيهم لتحرير الفرد الأوربي من السلطة الحاكمة المستبدة كان لزاماً عليهم أن يحرروا الفرد أيضاً من السلطة الأخرى - سلطة الكنيسة - لأن الكنيسة كانت لها سلطات تفوق سلطة الملوك والأمراء في ذلك الوقت.

إذن فالفكر الأوربي عامة والفكر الليبرالي الحديث خاصة، كونه موقفه الخاص تجاه الدين المسيحي والكنيسة نتيجة لظروف خاصة بأوروبا وبالكهنوتية المسيحية، وبالكنيسة ورجالها وسلطاتها فهو موقف أوربي خالص.

وبعد الغزو الفكري الاستعماري منذ أواخر القرن الماضي، واكتساب الديمقراطية الليبرالية هذا القبول من شعوب العالم، وتطلع الشعوب الإسلامية إلى الحرية والديمقراطية، كانت الديمقراطية الليبرالية النموذج الجذاب الذي جذب أنظار الشعوب المسلمة، كما أن قصور الاجتهادات والبحوث الإسلامية السياسية، وعدم تمكين المسلمين من بلورة وتجريب واختبار نظام سياسي إسلامي عصري، من العوامل المساعدة بالإضافة إلى العامل الهام - الغزو الفكري الاستعماري - التي جعلت كثيراً من الشعوب المسلمة تلتفت حول النظام الديمقراطي الليبرالي على النسق الغربي.

والمشكلة أنه لم توجد حتى الآن بحوث وكتابات كافية لبيان وجه الحق في النظام الديمقراطي الليبرالي من وجهة النظر الإسلامية، وكلها بحوث ينقصها الفهم العميق للنظام الليبرالي الحديث، وكذلك للنظام السياسي الإسلامي، لأن الكتابات والاجتهادات المنتشرة في العالم الإسلامي عن الديمقراطية الليبرالية والفكر الليبرالي الحديث وعن النظام السياسي الإسلامي اتخذت أحد اتجاهين.

١ - اتجاه يمجّد ويعلى من شأن نظام الشورى الإسلامي، دون اجتهاد وبحث وتمحيص في هذا الشأن، ودون ظهور ووضوح فكر سياسي إسلامي معاصر ومتميز، وهذا تقصير من المفكرين المسلمين يسألون عنه يوم القيامة، لأن الإسلام به ثوابت

ومتغيرات. فالعقائد والعبادات والقيم الأخلاقية العليا وأحكام الشريعة الإسلامية القطعية هي الثوابت، وما عداها من المتغيرات التي تتغير تبعاً لتغير الزمان والمكان وتحتاج لاجتهادات المفكرين في كل عصر.

٢- انتقاء يبحث في النظام الليبرالي الحديث وفي الديمقراطية الليبرالية مع إشارة هنا وهناك عن النظام السياسي الإسلامي، وهذا الفرق من الكتاب يغفل كثيراً من الاختلافات بين الفكر الليبرالي الحديث والفكر الإسلامي، وبين الديمقراطية الليبرالية والنظام السياسي الإسلامي، وبين الفرد المسلم والفرد غير المسلم، فالفرد المسلم لكي يكون مؤمناً، يجب أن يكون مؤمناً بالقرآن الكريم وبما جاء به من عقيدة وشريعة؛ فالإيمان بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينفصل عن الإيمان بالأمور العقيدة الإيمانية.

والإيمان بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الأفراد والشعوب والدولة بمؤسساتها وأجهزتها وقوانينها، لا ينفصل عن الإيمان بالعقيدة الإسلامية. أما الفكر الليبرالي الحديث فمكس ذلك تماماً بالنسبة للمسيحية.

وأزعم أن من أسباب عدم ملاحقة المسلمين للحضارة الأوربية في القرن الأخير هو عدم نضج الفكر الإسلامي، وكذلك موقف الفكر الأوربي والفكر الليبرالي الحديث من المسيحية!

كيف؟

عند أول اتصال للمسلمين بالحضارة الأوربية، كان موقفهم منها الإعجاب والاندعاش والانبهار فقلدوها بحُلُوها ومُرَّها كما قال الدكتور طه حسين، وكان للاستعمار والغزو الفكري الاستعماري أثره الأعظم في انتشار وتدعيم الأفكار التغريبية والعلمانية في المجتمعات الإسلامية، واندفع المفكرون والمتغربون في تقليد كل ما هو غربي، ولم يستبينوا موقف هذا الفكر من المسيحية، وتجاهلوا مفاهيم الدين الإسلامي في سبيل اللحاق بالحضارة الغربية، ونشأ عن ذلك في المجتمعات

الإسلامية تيار تفريسي عالى الصوت والمكانة فى ظل الاستعمار، وتيارات إسلامية قليلة الحيلة مع أنها الأغلبية الساحقة من المجتمعات الإسلامية.

وقد حاول كثير من المفكرين الإسلاميين بيان وجه الحق فى ذلك، وبعث الشعوب الإسلامية وإيقاظها من رقودها، أمثال: جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده والشهيد حسن البنا وغيرهم، ولكن الاستعمار وأذناه كانوا لهم بالمرصاد.

ومن هنا حاولت فى أحد أجزاء هذا الكتاب التعبير عن الانطباعات التى سادت العالم الإسلامى عند اتصال المسلمين بالحضارة الأوروبية فى أواخر القرن الماضى وبداية هذا القرن، وكذلك بيان أثر الغزو الفكرى الاستعمارى على المجتمعات الإسلامية، مستعينا فى ذلك بكتابات كثير من المفكرين المسلمين المعاصرين، وكما كان التفسير من المفكرين والمثقفين والمتعلمين المسلمين فى البحث والسعى الحثيث والأخذ بأسباب التقدم فى شتى مناحى الحياة وخاصة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية، فقد حاولت إلقاء الضوء على الجانب السياسى فى الفكر الإسلامى وبيان نظام الشورى الإسلامى والديمقراطية الإسلامية، ومقارنة ذلك بالفكر الليبرالى الحديث، وهى محاولة أشعر بضآلتها فى هذا المجال الذى يحتاج لعشرات البحوث المتعمقة.

وقد استخدمت فى هذا الكتاب بعض المصطلحات غير المألوفة، ولكنها ليست بعيدة عن الفكر مثل: مصطلح «البيئة الثقافية الدينية». وذلك حتى أكون قادراً على إبراز المعنى المقصود والذى قد يحتاج للشرح والتفصيل فى تعبير مختصر...
ألهمنا الله - سبحانه وتعالى - الصواب وسدد على الطريق الصحيح خطانا ومنحنا المثوبة والهداية إنه نعم المولى ونعم النصير.

محتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

الفصل الأول

الفكر الليبرالي الحديث

النظام الفردي - النظام الحر

٩	
١٣	أولاً: الفكر الليبرالي الحديث والفرد.
١٤	الفكر السياسي الإسلامي والفرد.
١٦	ثانياً: الفكر الليبرالي الحديث والمسيحية.
١٩	سلطات الكنيسة
٢٣	كيف نشأت البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة في أوروبا
٢٦	أولاً: المآخذ على الكنيسة في أوروبا.
٣٦	لأنهاء الإصلاح الديني والحروب الدينية في أوروبا.
٣٩	ثالثاً: الفلسفة وثورة الشك والإلحاد.
٤٧	سمات البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوروبية
٤٩	آليات الفكر الليبرالي (الشك السياسي)
٥٠	قصة نشأة البرلمان وتطوره
٥٣	قصة وضع أول دستور للولايات المتحدة الأمريكية.
٥٩	خاتمة الجزء الأول - خلاصة.

الفصل الثاني

اتصال المسلمين بالحضارة الأوروبية

٦١	
٦٣	١ - ديناميكية «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» والتغيير.
٦٧	٢ - اتصال المسلمين بالفكر الأوروبي.
٧٤	٣ - الغزو الفكري الاستعماري.
٨٨	آثار الغزو الفكري الاستعماري

الفصل الثالث

بين النظام السياسي الإسلامي

والفكر الليبرالي الحديث

٩١	
٩٣	أولاً: نظام الشورى الإسلامى والفكر الليبرالى
١٠١	ثانياً: اختيار أبى بكر الصديق خليفة للمسلمين .. اجتماع المسلمين فى مقيقة بنى ساعدة
١١١	ثالثاً: آليات نظام الشورى الإسلامى (الديمقراطية الإسلامية)
١١٣	أ- آراء بعض العلماء والمفكرين الإسلاميين عن نظام الشورى والنظام الديمقراطى .
١١٩	ب- الدستور فى الدولة الإسلامية المعاصرة
١٢٠	رأى الشهيد حسن البنا
١٢١	ج- القانون فى الدولة الإسلامية المعاصرة
١٢١	رأى الشهيد حسن البنا
١٢٣	د- البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتجهدها
١٢٧	١- حرية الفرد فى البيئة الإسلامية
١٢٧	٢- مصلو الأخلاق فى البيئة الإسلامية
١٢٨	٣- تماسك الأسرة فى البيئة الإسلامية
١٢٨	٤- قوانين الأحوال الشخصية فى البيئة الإسلامية
١٢٩	٥- المشروعية فى الإسلام
١٣١	٦- البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ذات أساس أخلاقى وبنيتها المودة والرحمة
١٣٢	٧- حقوق الإنسان فى الإسلام
١٣٤	٨- الصحوة الإسلامية
١٣٦	٩- أسلمة العلوم
١٣٨	١٠- المنهاج العلمى فى الإسلام
١٣٩	بين مجلس الشورى والبرلمان
١٤٤	الديمقراطية الإسلامية والأحزاب
١٥٢	هل يسمح بأحزاب علمانية فى نظام الديمقراطية الإسلامية ؟
١٥٥	خاتمة

الفصل الأول

الفكر الليبرالي الحديث

(النظام الفردي - النظام الحر)

بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، ارتفع نجم الدول الرأسمالية الغربية، وحلّق الفكر الليبرالي عاليًا مزهوا على الفكر الشيوعي، وكثر حديث الكتاب والمفكرين في أنحاء المعمورة عن الفكر الليبرالي والرأسمالية والحرية والديمقراطية وأهميتها في تقدم الشعوب، واتجهت أنظار شعوب العالم الثالث - التي كان أكثرها يعتبر الفكر الشيوعي هو الوسيلة لنهضتها وتقدمها - إلى هذا المارد الجديد الذي يسيطر على أنحاء المعمورة بلا منازع، ويحاول أن يعيد تشكيل النظام العالمي الجديد والذي تترعب على قمته أمريكا والدول الغربية، وأخذت شعوب هذا العالم الثالث تسرع الخطا نحو الديمقراطية والتعددية.

والفكر الليبرالي الحديث منذ ظهوره في القرن السابع عشر على يد مجموعة من المفكرين*، والذي ظل ينمو وتثبت ركائزه بالممارسات العملية وإضافات المفكرين، يختلف عن الحرية والديمقراطية التي عرفتتها بعض الشعوب منذ العصر اليوناني، فالفكر الليبرالي الحديث له مفهوم خاص للحرية والديمقراطية. فالديمقراطيات القديمة كانت تعنى بحق الأفراد في ممارسة السلطة عن طريق حقهم في اختيار السلطة التي تحكمهم.

أما الفكر الليبرالي الحديث فإنه بجانب اعترافه للأفراد بحقهم في اختيار السلطة التي تحكمهم، فإنه يعترف للفرد بمجال خاص وحرية خاصة لا يجوز للآخرين التدخل فيها، والليبرالية تعنى الفردية، فهو يعتبر الإنسان له السيادة على هذا الكون وبالتالي لا يسمح لأية أفكار مسبقة أو موروثة أن تسيطر على حياة الجماعة والمجتمع من منطلق أن حرية الفرد سوف تعطيه القوانين والأفكار التي تحكم المجتمع، وهو في هذا الموقف ليس واضحاً، أو بالأصح متناقض، كما سوف يتضح بعد ذلك، فلا يوجد إنسان على ظهر الكوكب الأرضي لا يحتل تفكيره أفكار مسبقة سوى الطفل الوليد.

* انظر آراء د. حازم الهلاوي عن الليبرالية.

الفكر الليبرالى الحديث يعنى بشقين أو قسمين من الأفكار هما: الشق الاقتصادى والشق السياسى.

أ- القسم الأول: هو ما يسمى باقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وقوانين العرض والطلب، ودافع المنفعة الشخصية.

وكان الفضل الأكبر لإبراز هذه الأسس الاقتصادية وبيان أهميتها مع أنها ليست اكتشافا جديدا، فقد كانت من الممارسات الفطرية التى يمارسها الأفراد والجماعات والدول عبر التاريخ، ولكن آدم سميث أبرز أهميتها بعدما زحفت العلاقات الاقتصادية المعقدة، وأخذت تنتشر بعد تقدم الصناعة والتجارة وازدياد الثروة فى أوروبا فى عصر النهضة.

وضع آدم سميث كتابه (بحث فى طبيعة ثروة الأمم وأسبابها) سنة ١٧٧٦م وأبرز فيه أن أكبر الثروات المادية نتيجة لأكبر الحريات الاقتصادية مع بعض الاستثناءات. وحب المنفعة الشخصية أمر عام بين الناس وأنها لو سمحنا لدافع المنفعة الشخصية أن يلعب دوره بأقصى حرية اقتصادية لحفز من النشاط والجرأة والمنافسة ما يثمر من الثروات أكثر من أى نظام آخر عرفه التاريخ، وأن قوانين السوق خصوصا قانون العرض والطلب ستتنسق بين حرية المنتج ومصلحة المستهلك، وأن ثروة الأمم لا تقاس بما تملكه من ذهب وفضة بل بالأرض وما تنتجه من غلات والشعب وجهده وخدماته ومهاراته وما يصنعه من إنتاج وبيع، وهذا الفكر الاقتصادى تمارسه الدول والشعوب بدرجة أو بأخرى عبر التاريخ، ولكن التدخلات التى أدخلتها العلاقات الاقتصادية والتجارية فى عصر النهضة الأوروبية، والتدخلات التى أدخلها الفكر الشيوعى منذ الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧م على الفكر الاقتصادى جعلت لهذا الفكر الاقتصادى الليبرالى أهمية كبرى.

ب- القسم الثانى: هو القسم السياسى ويطلق عليه الديمقراطية وهو مفهوم خاص للديمقراطية يختلف عن الديمقراطيات السابقة وتمثله الديمقراطية الدستورية التى تضع حدودا على السلطات بحيث لا تطفئ على أفعال الخاص للأفراد، وهذا القسم هو الذى يعنينا فى هذا الكتاب، والليبرالية معنية أساسا بحرية الإنسان السياسية والاقتصادية، والفكر الليبرالى الحديث له موقف من الفرد وحرياته وموقف من المسيحية.

أولاً: الفكر الليبرالي الحديث والفرد

الليبرالية تعنى الفردية، والفكر الليبرالي الحديث له موقف متميز من الفرد وحرياته. فالفرد له الأولوية القصوى في هذا الفكر، وكل الوسائل يجب أن تكون في سبيل حرية الفرد، فالفرد هو الغاية أما نظم الحكم فهي وسيلة من وسائل تحقيق الفرد لحرياته وغاياته التي يراها. والفرد في الفكر الليبرالي الحديث له الحق بالتمتع بنوعين من الحرية:

١- النوع الأول: الحرية الفردية أو ما يطلق عليه الحرية المدنية وهي استقلال الفرد وحريته والاعتراف له بمجال خاص يتمتع فيه بحريته، ولا يجوز للسلطة التدخل في هذا المجال أو التعدي عليه أو تجاوزه، وهو حق طبيعي للفرد اكتسبه بالولادة، ويطلق البعض على هذا النوع من الحرية «الحقوق اللاحقة» ونحن نعتبرها في شريعتنا الإسلامية «هبة إلهية» أو «منحة إلهية».

٢- النوع الثاني: من الحرية التي يجب أن يتمتع بها الفرد هي الحرية السياسية.

والحرية السياسية تعنى أن الفرد له الحق في اختيار السلطة التي تحكمه. واختيار الفرد للسلطة التي تحكمه يجعل هذه السلطة الحاكمة خاضعة للفرد بشكل ما فلا تجور ولا تتدخل في حرته الشخصية. وإذا اعتدت هذه السلطة الحاكمة على الفرد وحرياته فله الحق في تغييرها واختيار غيرها.

والفكر الليبرالي الحديث يعتبر النوع الأول من الحرية (الحرية الفردية) هو الغاية، ويعتبر النوع الثاني (الحرية السياسية) وسيلة لتحقيق الحرية الفردية. بمعنى أن الفرد له الحق في اختيار السلطة التي تحكمه حتى يتحفظ استقلاله ويضمن عدم تعدي هذه السلطة الحاكمة على مجاله الخاص وحرته الفردية.

لتفكير السياسي الإسلامي والفردية

وسوف نرى أن هذا المفهوم للحرية مشتق ومستخلص من المفاهيم الإسلامية للحرية. وهو نتيجة لتأثير الفكر الأوربي بالحضارة الإسلامية فإله - سبحانه وتعالى - يقول في العديد من آيات القرآن الكريم لرسوله ﷺ:-

(لست عليهم بمسيطر).

(وما أنت عليهم بجبار).

(ما أنت عليهم بوكيل).

(إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين)

(الشعراء)

(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).

(أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين).

(من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها).

(فصلت)

(لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي).

(وهديناه النجدين).

(البلد)

(فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب)

(الرعد)

صدق الله العظيم

وكل هذه الآيات وغيرها تبين مدى اهتمام الإسلام باستقلال الفرد والحرية الفردية، وأن الفرد حر حرية حقيقية لأنه محاسب يوم القيامة على أعماله إن خيرا فخير وإن شرا فشر.

ولكن نلننظر الآن إلى النوع الآخر من الحرية وهى حرية الفرد فى اختيار السلطة التى تحكمه. هل وردت آية واحدة من آيات القرآن الكريم أو حديث نبوى صحيح فى نظام اختيار الحاكم؟ لم ترد آية قرآنية أو حديث نبوى صحيح فى نظام اختيار الحاكم، وذلك لأن نظام اختيار الحاكم خاضع للرأى والاجتهاد ويتغير تبعاً لتغير الزمان والمكان، والذي يدلنا على النظام الأمثل لاختيار السلطة الحاكمة هو نظام اختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- فى بيعة السقيفة خليفته لرسول الله ﷺ.

فبيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق كانت نظاماً حراً فى اختيار الحاكم. وقد استخلصت منه نظم الحكم الليبرالية أسسها ومفاهيمها فى حق الفرد فى اختيار السلطة التى تحكمه، كما انتقلت منه نظام تعدد الأحزاب والمجالس النيابية.

كما أن الآيات القرآنية العديدة وردت فى شأن حرية الفرد ولم ترد فى شأن اختيار الحاكم لما لحرية الفرد من أهمية، وأنها الأساس، أما اختيار الحاكم فهو وسيلة لتحقيق الأولى. كل ذلك فى ظل العقيدة الإسلامية ووظيفة الدولة الإسلامية تجاهها، وفى ظل أحكام الشريعة الإسلامية وتنفيذها بواسطة الدولة، وفى ظل مقاصد الشريعة الإسلامية فى العدل والحرية، وفى ظل المفاهيم الإسلامية فى «بيئة ثقافية دينية إسلامية» متجددة. ويمبر عن هذا الفهم للحرية الفردية موقف سيدنا عمر بن الخطاب من ابن عمرو بن العاص والى مصر حينما اعتدى على أحد أبناء الأقباط فأصر سيدنا عمر أن يقتل القبطى من المعتدى وقال: «اضرب ابن الأكرمين» ثم قال قولته الشهيرة «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» هذا عن الحرية الفردية وحرية الفرد فى اختيار السلطة الحاكمة وموقف الإسلام منها.

المداخلات الديمقراطية للفكر الليبرالي:

وقد أدخلت على الفكر الليبرالى الحديث عدة مداخلات أطلق عليها المداخلات المعاصرة أو «الديمقراطية المعاصرة» أو «الأفكار الحديثة للديمقراطية»

فبعد الثورة البلشفية سنة ١٩١٧م والأزمة الاقتصادية التي عصفت بأوروبا سنة ١٩٢٠م، وبعد ظهور أفكار المفكر الاقتصادي الليبرالي كينز ظهرت هذه الأفكار الحديثة للديمقراطية التي تمثلت فيما يلي:-

تدخلت الدولة في استقلالية الفرد وحرية له تحميه من نفوذ الآخرين من ذوى المراكز وذوى القوة الاقتصادية الاحتكارية الكبيرة المؤثرة، كما تدخلت الدولة في حرية الفرد السياسية وحقه في اختيار السلطة التي تحكمه نتيجة لامتداد عمل السلطة الحاكمة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية. وهذا التدخل النسبي للدولة في حرية الفرد في النظام الليبرالي الحديث والذي أطلق عليه الأفكار الحديثة للديمقراطية الليبرالية أخذت به بعض الدول الديمقراطية في عصرنا الحديث، مثل الدول الإسكندنافية، أما النظام الديمقراطي الليبرالي التقليدي فتتمثله الولايات المتحدة الأمريكية حيث تدخل الدول في حرية الأفراد محدود.

ثانياً: الفكر الليبرالي الحديث والمسيحية

من الكتابات المتواترة في الفكر الأوربي منذ مئات السنين والتي تترجم كثيراً إلى اللغة العربية؛ الدعوة إلى المادية والتحرر من الدين، وأن ذلك هو سبب تقدم الحضارة الأوربية؛ أما الأسباب الحقيقية وراء هذه الدعوة فإنها لم تأخذ حظها في الكتابات العربية الإسلامية إلا نادراً وفي عجالات قصيرة غير مفهومة ولا مترابطة مع أن هذه الأسباب واضحة ومدونة في كثير من كتب التراث الأوربي والأمريكي، والأسباب الحقيقية وراء هذه الدعوة ترجع إلى موقف الفكر الأوربي عامة والفكر الليبرالي الحديث خاصة من المعتقدات الدينية المسيحية والكنيسة ورجالها وكهنوتها، وهذا المنحى الذي يتخذه الفكر الليبرالي الحديث تجاه المسيحية موقف أوربي للفكر الأوربي في بيئة أوربية، وقد اتخذ الفكر الأوربي نتيجة وضع وظروف الكنيسة الأوربية وسلطانها الواسعة والكهنوتية المسيحية التي كانت تسود في المجتمعات هناك.

والفكر الأوربي منذ انتهاء الحروب الصليبية في القرن الثالث عشر الميلادي وحتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م دخل في معارك طاحنة ومتواصلة مع الكنيسة ورجالها ومع الفكر اللاهوتي الكنسي الذي كان سائدا في أوروبا، وبعد انتصار الفكر الأوربي في حربه مع الكنيسة ورجالها واللاهوتية الكنسية نشأت المادية الجديدة.

و «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» تحمل الأفكار الليبرالية الحديثة والمفاهيم والسمات الأوربية.

ولكن لماذا دخل الفكر الأوربي هذه المعارك العنيفة مع الكنيسة ورجالها ومع الفكر اللاهوتي الكنسي؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال مهمة جدا لأنها سوف تعطينا التفسير والأسباب الحقيقية لموقف الفكر الليبرالي الحديث من المسيحية، وهذا ما سوف نوضحه عند الحديث عن سلطات الكنيسة، ثم أحوال الكنيسة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، ولوردة مارتن لوتر والحروب الدينية في القرن السادس عشر، ثم ثورة الشك والإلحاد التي قادها الفلاسفة الفرنسيون وعمت أوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية.

كان نتيجة انتصار الفكر الأوربي في صراعه مع الكنيسة ورجالها ومع الفكر اللاهوتي أن نشأت «بيئة ثقافية دينية مسيحية جديدة» لها سمات مادية ولها موقف من المعتقدات المسيحية ولها موقف من الكنيسة ورجالها وسلطاتها، ومن ثم كان الفكر الليبرالي الحديث يحمل معطيات ومفاهيم هذه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة».

والفكر الليبرالي الحديث نشأ أساساً ليحرر الفرد من السلطات التي كانت تسود المجتمعات الأوربية والتي كان يراها الأوربيون سلطات جائرة يجب التخلص

منها حتى يصير الفرد حراً حرية حقيقية بحيث يتمتع على الآخرين التدخل في شؤونه سواء كان هؤلاء الآخرون أفراداً أم سلطات أياً كانت هذه السلطات الاستبدادية.

وكان يسود المجتمعات الأوروبية آنذاك نوعان من السلطات الاستبدادية:

١- سلطة الملوك والأمراء المتحالفة مع الإقطاع.

٢- سلطة الكنيسة ورجالها وكرهنوتها، ففي ذلك الوقت كانت المجتمعات الأوروبية تختلف عن غيرها في وجود هذه السلطة الكبيرة التي تتمتع بها الكنيسة، والتي تفوق سلطة الملوك. وفي مجال - موقف الفكر الليبرالي الحديث - من المسيحية - فإنه يعني مناقشة السلطات التي كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها، والتي تار عليها المفكرون والشعرب الأوروبية مما أدى إلى عزل الأذكار والأحكام والمعتقدات الدينية المسيحية عن المجتمع، وعدم تطبيقها على الشعب والمجتمع ككل، وعلى الدولة وأجهزتها وقوانينها ونظمها وظهور مصطلحات «العلمانية» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية» و «فصل الدين عن الدولة» وفي الحقيقة لم يكن الأمر عزل الدين عن المجتمع والدولة، ولكنه هدم للدين والاتجاه نحو المادية كما سيتضح في بقية هذا الجزء.

سلطات الكنيسة

امتدت الحروب الصليبية بين المسلمين والصليبيين من القرن الحادى عشر حتى نهاية القرن الثالث عشر الميلادى، وكان آخر خروج للصليبيين من البلاد الإسلامية سنة ١٢٩١م، وكانت لهذه الحروب آثار كبيرة على الفكر الأوروبى لا تقل عن الآثار التى تركها المسلمون على الفكر الأوروبى أثناء وجودهم فى الأندلس، فبعد انكسار الشعوب الأوربية فى الحروب الصليبية، أخذ المفكرون ينقبون ويبحثون عن أسباب هزائمهم أمام المسلمين، وعن الأسباب التى قد تكون عائقا أمام رغبتهم فى ملاحقة الحضارة الإسلامية التى عاشوها مدة ثلاثة قرون هى مدة الحروب الصليبية، وقد تكشففت لهم ما كانت عليه أحوال الكنيسة وما كان عليه رجال الدين المسيحى آنذاك، لقد كانت للكنيسة ورجالها فى ذلك الوقت سلطات واسعة تفوق سلطات الملوك والأمراء. وتمثل سلطات الكنيسة فى ذلك الوقت فيما يلى:-

١ - سلطة الكنيسة السياسية والاقتصادية.

كان للكنيسة ورجالها سلطة سياسية وسلطة اقتصادية، حيث كان الملوك والأمراء لا يعينون إلا بموافقة الكنيسة، وكان رجال الدين المسيحى ملتزمين بمقيدة الحق الإلهى لملوكهم فى الحكم، كما أن الكنيسة ورجالها كانوا يتمتعون بثروات طائلة تفوق فى أحيان كثيرة ثروات الدول والملوك، ففي سنة ١٥٢٢م كانت الكنيسة تمتلك نصف ثروة ألمانيا، ونصف أراضي الدانمرك، ولها الحق الإقطاعى على كويتهاجن، وثلث شبه الجزيرة الإيطالية (الولايات البابوية) وثلاثة أرباع ثروة فرنسا، فى الوقت الذى كانت فيه فرنسا تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة، وسوف نذكر ذلك بالتفصيل فيما بعد.

٢ - سلطة الكنيسة كمؤسسة عقائدية.

كما أن الكنيسة كانت تمثل مؤسسة عقائدية، وقد كان لرجالها الحق فى وضع معتقدات إيمانية من عندياتهم (فإنجيل متى (١٦، ١٩) يقرر: أن من حق

رجال الدين السلطات التي حولها السيد المسيح فيما يبدو للقديس بطرس. - قصة الحضارة ول ول وإيريل ديورانت - كما أن كثيرا من الكتاب والمؤلفين كانوا ينتقدون كثيرا من الأفكار والعقائد المسيحية التي أدخل عليها التحريف منذ مجمع نيقية، فيها هو ميكياقللي يذيع قبل أن يكتب مارتن لوتر رسالته التصحيحية التي أدت إلى ظهور البروتستانت بأربعة أعوام يقول:

(لو أن الدين المسيحي قد احتفظ به كما صدر عن مؤسسه يقصد السيد المسيح) لكانت دول العالم المسيحي أكثر اتحادا وأعظم سعادة مما هي عليه الآن. وليس أدل على ضعفه من أن أقرب الناس إلى الكنيسة الرومانية التي هي صاحبة السلطة العليا في هذا الدين هم أقل الناس تدينا، وأن من ينعم النظر في المبادئ التي يقوم عليها هذا الدين يرى ما بين هذه المبادئ وبين شعائرها الحاضرة وعبادتها من فرق كبير ليحكم من فوره بأن انهيارها أو يوم القصاص منها لآت قريب).

ص ٣٨ قصة الحضارة رقم ٢٢ تأليف ول ول وإيريل ديورانت ترجمة الدكتور عبد الحميد يونس.

وها هو الكاهن جان مسليه (١٦٧٨ - ١٧٣٣ م) بعد خمسة وخمسين عاما قضاها في خدمة الكنيسة يكتب مخطوطة سماها (عهدى الجديد). ويوصى بطبعها بعد وفاته، ونشر فولتير وديدرو وهولباخ مقتطفات منها سنة ١٧٦٢ م وسنة ١٧٧٢، ولم تطبع كاملة إلا سنة (١٨٦١ - ١٨٦٤ م).

ونفذت طبعها منذ عهد بعيد، ويندر الحصول عليها، وكانت تحمل هجوما قاسيا على المسيحية، ونقدًا عنيفًا للكنيسة ورجالها. يقول جان مسليه: (لماذا يختلف نسب السيد المسيح في الإنجيل متى اختلافا كبيرا، عنه في الإنجيل لوقا إذا كان كلاهما منزلين من عند الله؟ لماذا لم تنته سلسلتا النسب هاتان بيوسف إذا كان نسيغفى سريعا من إنجاب يسوع؟ وهل تنطبق نبوءات العهد القديم على المسيح أم أن هذه التطبيقات مجرد شطحات للقوة اللاهوتية؟).

وهل كانت معجزات العهد الجديد حيلة أو خداعات ورعة أم كانت عمليات طبيعية أسمى فهمها؟ وهل نصدق هذه الحكايات أم نتبع العقل؟ (وصوت جان إلى جانب العقل).

من كتاب قصة الحضارة رقم ٣٨ تأليف ول وليريل ديورانت ترجمة محمد على أبو درة ص ١٠.

وها هو رينان يقول: «إن السيد المسيح لم يكن إلها ولا ابن إله وإنما إنسان يمتاز بالخلق السامي وبالروح الكريمة»، وها هو إسبينوزا يقرر أن الكتب المقدسة المسيحية لم تكتب بأيدي المؤلفين الذين نسبت إليهم؛ هكذا كانت الكنيسة ورجالها كمؤسسة عقائدية، وسوف يذكر ذلك بالتفصيل فيما بعد.

٣- القضاء على سلطة الكنيسة السياسية والاقتصادية.

لقد تم القضاء على سلطة الكنيسة السياسية وسلطانها الاقتصادية بالتزامن مع القضاء على سلطة الملوك والأمراء والإقطاع في أوروبا، وكانت قمة ذلك بقيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ والثورة الأمريكية وثورة كرومويل في إنجلترا؛ وبذلك تم ما يعرف «بفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية»؛ وهذا المصطلح معناه الحقيقي القضاء على السلطة الدينية (سلطة الكنيسة ورجالها)، والإبقاء على السلطة الزمنية في ثوب جديد وطريقة جديدة مختلفة عن سلطة الملوك والأمراء.

٤- القضاء على الفكر اللاهوتي الكنسي.

لم يتم القضاء على الفكر اللاهوتي الكنسي بالطريقة التي تم بها القضاء على سلطة الكنيسة ورجالها، ولكن ذلك تم عبر المراحل التي مر بها الفكر الأوروبي منذ الحروب الصليبية وحتى قيام الثورة الفرنسية، فقد تم إلقاء الضوء على الكنيسة ومفاسدها ومبازل رجال الدين بواسطة الكتاب والمفكرين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وما تبعه من ثورة الإصلاح الديني والحروب الدينية بقيادة مارتن

لوتر، وثورة الشك والإلحاد التى قادها الفلاسفة الفرنسيون فى القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر الميلادى، وكان لثورة الشك والإلحاد أثرها الأكبر فى ذلك وبذلك تم ما يطلق عليه «فصل الدين عن الدولة».

والمعنى الحقيقى لمصطلح «فصل الدين عن الدولة» هو هدم المعتقدات اللاهوتية الكنسية، وجعل المعتقدات الدينية من شأن الأفراد، فهم أحرار فيما يعتقدون، أما الأفكار اللاهوتية الكنسية فلا تطبق على المجتمع والشعب ككل، ولا على الحكومة بمؤسساتها ونظمها وقوانينها.

ومن هنا جاء موقف الفكر الليبرالى من الدين المسيحى متمثلاً فى هذا المفهوم، وكان مصطلح العلمانية الذى صاغه هوارد بىكر يمثل هذا المفهوم فى الفكر الليبرالى الحديث، فالعلمانية وهى نسبة إلى العالم مع خطأ فى صياغة النسبة تمثل هذا الموقف للفكر الحديث.

والعلمانية لا تعنى الإلحاد، ولكنها تعنى حرية الأفراد فيما يعتقدون، ورفض تطبيق الفكر اللاهوتى المسيحى على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومات ومؤسساتها ونظمها (و «الليبرالية» و «العلمانية» وفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية». و «فصل الدين عن الدولة») كلها مصطلحات أفرزتها البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للدول الأوروبية والأمريكية نتيجة لصراع الفكر الأوربى مع سلطة الملوك والأمراء أولاً ومع سلطة الكنيسة رجالها ثانياً، ومع الفكر اللاهوتى الكنسى ثالثاً منذ الحروب الصليبية حتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م. والفكر الليبرالى الحديث ليس كتاباً تقرأه، ولكنه متناثر فى العديد من الكتب، وكل مؤلف أو مفكر يضيف إلى ما سبقه من أفكار وكتابات، وقد تتعارض بعض هذه الكتابات مع بعض، ولذلك فالفكر الشيوعى الذى طبق فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩١٧ بعد قيام الثورة البلشفية كان نتاج كتابات بعض المفكرين المعاصرين للمفكرين الليبراليين فى عصر التنوير الأوربى، فهو نتاج نفس (البيئة الدينية

الثقافية الجديدة)، فقد نادى الكاهن جان مسلييه فى كتابه الميثاق سنة ١٧٣٣ بمجتمع شيوعى يقسم الناتج القومى فيه بين الناس بالتساوى، وفى سنة ١٧٥٥م ندد جان جاك روسو فى إحدى مقالاته بالملكية الخاصة، ثم أصدر كتابه «مقال فى أصل عدم المساواة» وكان موريللى وماهلى ولانجيه يكتبون عن الاشتراكية والشيوعية، وقد أصدر موريللى سنة ١٧٧٥ كتابه «ناموس الطبيعة» وكان له أثر كبير فى بلورة الفكر الشيوعى، فقد ذكر فى كتابه ذلك المبدأ الشيوعى (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته) كذلك نشر هنرى لانجيه فى مجلة سماها (حوليات سياسية) فى السنوات (١٧٧٧ - ١٧٩٢) كتابات نادى فيها بالأفكار الشيوعية.

وكان ماهلى يؤمن فى كتاباته بأن الشيوعية هى النظام الاجتماعى الوحيد الذى يدعم الفضيلة والسعادة، هذه الأفكار كتبت قبل إنجلز وكارل ماركس ولينين بمئات السنين، وكانت انطلاقة الفكر الشيوعى من نفس البيئة الثقافية الدينية المسيحية الحديثة للشعوب الأوروبية، التى نشأت نتيجة لموقف الفكر الأوروبى من السلطة سواء سلطة الملوك والأمراء أو سلطة الكنيسة.

أما الكتاب والمفكرون الذين كتبوا عن الفكر الليبرالى الحديث فمنهم: ديفيد هيوم وأدم سميث وجون لوك وتوماس هوبز ومنتسكيو وفولتير وكندرسية وبنجامين كنستانت فى كتابه (الحريات القديمة والحديثة سنة ١٨١٩) وأليكس دونوكوفيل فى كتابه (الديمقراطية فى أمريكا سنة ١٨٣٥) وغيرهم.

بهدف نشأت «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» فى أوروبا؟

استخدمت مصطلح «البيئة الثقافية الدينية»، ويقصد به الدين السائد فى مجتمع من المجتمعات وانعكاسات مفاهيمه الفكرية والثقافية على ثقافة المجتمع عامة وعلى العلوم الإنسانية خاصة. «والبيئة الثقافية الدينية المسيحية» القديمة يقصد بها تلك التى كانت سائدة قبل القرن الرابع عشر الميلادى فى المجتمعات الأوروبية،

بل حدوث التغيرات الدينية التي اجتاحت أوروبا منذ القرن الرابع عشر الميلادي حتى قيام الثورة الفرنسية. «والبيئة الثقافية الدينية المسيحية» الجديدة يقصد بها تلك التي نشأت في أوروبا وتولدت نتيجة انهيار سلطات الكنيسة منذ القرن الرابع عشر حتى قيام الثورة الفرنسية. وكان من إقرازمات هذه «البيئة الجديدة» الفكر الليبرالي لحديث. وقد مر الفكر الديني المسيحي في أوروبا بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تبدأ بعصر السيد المسيح - عليه السلام - وتنتهي بمجمع نيقية.

المرحلة الثانية: تبدأ بمجمع نيقية وتنتهي بانتهاء الحروب الصليبية في أواخر قرن الثالث عشر الميلادي.

المرحلة الثالثة: مرحلة نقد الكنيسة ورجالها وإظهار المآخذ عليها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي.

المرحلة الرابعة: مرحلة الإصلاح الديني بقيادة مارتن لوتر والحروب الدينية التي عمت كل أوروبا.

المرحلة الخامسة: مرحلة الشك والإلحاد التي قادها الفلاسفة في فرنسا وفي غيرها من دول أوروبا، والقضاء على سلطات الكنيسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ونشأة «بيئة ثقافية دينية مسيحية جديدة» في أوروبا. وكان من أهم مفاهيم ومعطيات هذه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» الأفكار الليبرالية الحديثة التي سبق الكلام عنها والفكر العلماني و «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية» كما كان من أهم معطيات هذه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» كذلك الفكر الشيوعي الذي طبق في الاتحاد السوفيتي فيما بعد سنة ١٩١٧م والذي أنهى أخيراً في عصرنا الراهن.

وقد كان لليقظة والنهضة الأوروبية أثر كبير في إيقاظ العقول الأوروبية على المآخذ والسلطات التي كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها في القرنين الرابع عشر

والخامس عشر الميلادي وما تبع ذلك من ثورة الإصلاح الديني والحروب الدينية
وثورة الشك والإلحاد التي تبعتها.

ولذلك سوف نناقش هذه الموضوعات لما لها من أهمية كبيرة على تشكيل
«البيئة الثقافية المسيحية الجديدة» ولما لهذه الموضوعات من خصوصية سوف نناقشها
نقلا عن كتابات المفكرين الأوروبيين أنفسهم، كما أننا يجب ألا نغفل الأثر الكبير
الذي تركته الحروب الصليبية التي امتدت ثلاثة قرون على الفكر الأوروبي، حيث
كان الأوروبيون يمشون في البلاد الإسلامية، ويحتكون بالحضارة الإسلامية
احتكاكا مباشرا فترات طويلة، مما كان له أثره على الفكر الأوروبي حيث كان آخر
خروج للصليبيين من البلاد الإسلامية سنة ١٢٩١م بجانب الأثر الذي تركته
الحضارة الإسلامية على الفكر الأوروبي في الأندلس، وقد تشكلت «البيئة الثقافية
الدينية المسيحية الأوروبية الجديدة» بعد هدم البيئة القديمة، فالذي حدث في أوروبا
منذ الحروب الصليبية حتى قيام الثورة الفرنسية ليس «فصل الدين عن الدولة»
و «فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية» فقط، ولكنه في الحقيقة هدم
المعتقدات الكهنوتية والقضاء على سلطات الكنيسة ورجالها سواء كانت هذه
السلطات سياسية واقتصادية أو سلطاتها كمؤسسة عقائدية، ثم إبعاد وفصل
المعتقدات والمعطيات والمفاهيم المسيحية فلا تطبق على المجتمع والشعب ككل ولا
تطبق على الدولة بمؤسساتها وقوانينها وأجهزتها.

لذلك رأيت أنه من الضروري أن أبين جانباً من الأحوال التي كانت عليها
الكنيسة ورجالها في أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، ثم نبذة
عن ثورة الإصلاح الديني بقيادة مارتن لوتر والحروب الدينية التي شملت كل أوروبا
لم ثورة الشك والإلحاد التي اجتاحت فرنسا على يد فلاسفتها ومفكرها، ثم عمت
كل أوروبا مما أدى إلى ولادة «بيئة ثقافية دينية مسيحية جديدة» وديانة أوروبية جديدة
أقرب إلى الوثنية. ولذلك لم يكن غريبا أن نرى الصحف الأوروبية والصحف المهتمة
بالتبشير والتنصير في أوروبا في عصرنا الراهن. نذكر أن أوروبا أصبحت تدين بديانة
جديدة أطلقت عليها هذه الصحف «الوثنية الجديدة».

أولاً: المآخِذُ على الكنيسة في أوروبا

كانت الكنيسة ورجالها في المجتمعات الأوروبية تتمتع بسلطانها العقائدية والسياسية والاقتصادية، وكان يستعين بها الملوك والأمراء ورجال الإقطاع في كثير من الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فكان الملوك لا يُعَيَّنُونَ إلا بموافقة الكنيسة ومباركتها، وكان رجال الكنيسة يمتدحون للملوك بحقوقهم الإلهية في الحكم ووراثته، وفي مقابل ذلك كان الملوك والأمراء ورجال الإقطاع يتفاوضون عن مبادئ الكنيسة وجشعها وسيطرتها، فالمنافع كانت متبادلة بين الطرفين أو بين السلطتين (سلطة الملوك والأمراء ورجال الإقطاع وسلطة الكنيسة ورجالها) وسوف نذكر في هذا المجال الثروات الفاحشة التي كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها وبعض الوسائل التي كانت متبعة في تحصيل هذه الثروات، والمآسى والمبازل التي كانت ترتكب باسم الدين، والمداخلات الكثيرة التي أدخلها رجال الكنيسة على المعتقدات والقيم والأخلاق مثل قانون «العزوبة» الذي وضعه جريجوري السابع، وبمقتضى هذا القانون يمتنع على رجال الكنيسة الزواج، وبدلاً عن الزواج كان يسمح لرجال الدين بمعادة التسرى، أى حق كل منهم في اتخاذ محظية أو غليظة، وكان الأهالي يشجعون هذه العادة حماية لبناتهم وزوجاتهم من رجال الكنيسة.

كما سنذكر الأسس التي استند عليها رجال الكنيسة في وضع معتقدات إيمانية، وكذلك نبذة عن صكوك الغفران ومحاكم التفتيش والفظائع التي كان يرتكبها رجال الكنيسة باسم حماية المسيحية من الهرطقة. كل ذلك وغيره سوف نوردّه بمصادره وأقلام المفكرين المسيحيين في أوروبا.

وقد ذكر الكتاب والمفكرون الأوروبيون عدة مآخذ على الكنيسة في الدول الأوروبية مما كان له أثر كبير في قيام ثورة الإصلاح الديني بقيادة مارتن لوتر في أوائل القرن السادس عشر وأهم هذه المآخذ:

١- الشراء الفاحش الذى كانت تتمتع به الكنيسة حينئذ، وقد وجه مجلس نورمبرج فى عام ١٥٢٢ م مائة تهمة للكنيسة، منها أنها تمتلك نصف ثروة ألمانيا، وثلاثة أرباع فرنسا ونصف أراضي الدنمرك، ولها الحق الإقطاعى على كوينهاجن، أما فى إيطاليا فكان للكنيسة ثلث شبه الجزيرة الإيطالية (الولايات البابوية).

يقول باستور فى كتابه تاريخ البابوات. الجزء السابع ص ٢٩٣ (إن من أسباب سقوط الكنيسة الألمانية لراءها الفاحش والذى كانت زيادته غير المشروعة سببا فى إثارة حسد أفراد الشعب وبغضهم، كما كان له أسوأ الأثر فى رجال الكنيسة أنفسهم). وقد أورد كتاب قصة الحضارة رقم ٢٢ تأليف ول وإيريل ديورانت ترجمة الدكتور عبد الحميد يونس ستة أسباب لتجمع الثروات الضخمة فى يد الكنيسة وهى :-

أ- أن معظم من كانوا يوصون بأموالهم عند وفاتهم كانوا يتركون للكنيسة بعض المال، وقاية لهم من نار جهنم، ولما كانت الكنيسة هى التى تشرف على عمل الوصايا وإبائها فإن رجالها كانوا فى وضع يمكنهم من تشجيع أمثال هذه الوصايا.

ب- أن أملاك الكنيسة كانت أكثر أمانا من كل ما عداها، ولذلك كانت بعيدة عن سرقات اللصوص والجنود والحكومات.

ج- أن الدين اشتركوا فى الحروب الصليبية ضد المسلمين قد باعوا إلى الهيئات الدينية أرضهم أو رهنوها لها أو تنازلوا لها عن ثمنها كى يحصلوا على ما يلزمهم من المال فى مغامراتهم.

د- أن مئات الألوف من الأفدنة قد آلت إلى الكنيسة لأن طوائف الرهبان هى التى أصلحتها.

هـ- أن ما تمتلكه الكنيسة من الأراضي لا يمكن أن ينتقل إلى غيرها.

و- أن أملاك الكنيسة كانت فى العادة معفاة من الضرائب التى تفرضها الدولة على سائر الأملاك، وكان بعض الملوك يرغمون رجال الدين فى بعض الأحيان على أداء بعض الإتاوات أو يجدون ذرائع قانونية لمصادرة أجزاء من ثروة الكنيسة غير مبالين بما يصبه عليهم رجال الدين من لعنات.

ويقول المؤلف فى ص ٤١ :

(وكان لابد للكنيسة لكى تحصل على هذا المال من أن تفرض الضرائب، وتجبى الرسوم، ذلك أن الكنيسة هى الأخيرة لا يمكن أن تحكم بالصلوات والأدعية، وكان كثير من الأساقفة حكاما مدنيين وكنسيين فى أقاليمهم، وكانت السلطات غير الدينية هى التى تمين معظم أولئك الأساقفة، فتختارهم من بين أعيان البلاد الذين اعتادوا معيشة الترف والتحرر من قيود الأخلاق، فكانوا يفرضون الضرائب وينفقون مواردها مثل الأمراء، وقلما كان الكرادلة يختارون لشئتهم وتقواهم، بل كانوا يختارون عادة لثرواتهم أو لصفاتهم السياسية أو لكفاءتهم الإدارية. ولم يكونوا يرون أنفسهم رهانا مقيدين بأيمان أقسموها، وإنما كانوا يرون أنفسهم شيوخا ورجال سياسة فى دولة غنية وقوية. ولم يكونوا فى كثير من الأحيان قساوسة ولم يكونوا يسمحون لقلانسهم الحمراء أن تحول بينهم وبين الاستمتاع بمباهج الحياة) ويقول مفترولا بعد جيل من ذلك الوقت بشئ من المبالغة التى تصحب الغضب على الدوام يصف كنيسة روما بأنها (عاهر تبيع نفسها بالمال). المصدر السابق.. ومثل هذا ما قاله أرزمن بعد جيل آخر (إن العار الذى يجلب المحكمة البابوية العليا قد وصل لدروته) المصدر السابق.

ويقول باستور: (إن الفساد المتأصل قد استحوذ على جميع موظفى الإدارة البابوية كلهم تقريبا.... فالهبات التى لا يحصى عددها واغتصاب الأموال بمختلف الأساليب قد فاق كل ما يتصوره العقل. يضاف إلى هذا الموظفون البابويون أنفسهم فقد كانوا يزورون العقود ويتبادلونها. فلا عجب والحالة هذه إذا عمّت الشكوى فى

جميع أجزاء العالم المسيحي مما كان يرتكبه الموظفون البابويون من رشوة وفساد واغتصاب للأموال) .. المصدر السابق.

٢- ومن أسباب الثورة على الكنيسة أيضاً أن المناصب الكنسية لم تكن تشغل إلا بالرشاوى الضخمة وخاصة المناصب العليا مثل الكرادلة، وكان من الأساليب المحببة للبابوات لجمع المال بيعهم مناصب الكنيسة، وكان إنشاء المناصب الجديدة بدر دخلا كبيرا (فقد أنشأ إسكندر السادس لمائتين منصبا جديدا وقبض ٧٦٠ دوق (الدوق ٢٥ دولارا) من كل شخص عين في منصب من هذه المناصب. وأنشأ يوليوس الثاني مجمعا أو مكتبا مؤلفا من مائة وواحد أمين أدوا له مجتمعين (٢٤٠٠٠) دوقا ثمنا لهذه المناصب، ورشح ليو العاشر (٦٠) من الحجاب و (١٤١) من الأتباع في القصر البابوي واستحوذ منهم على (٢٠٢٠٠٠) دوقا أي خمسة ملايين وخمسون ألف دولارا المصدر السابق.

٣- ومن المآخذ على الكنيسة والتي أدت إلى ثورة الإصلاح الديني التي قادها لوتر وغيره:

ما كان عليه رجال الدين المسيحي من فساد الأخلاق وهاهو أسقف نورشيلو (سنة ١٤٥٨ م) يقول: (إن أخلاق رجال الدين فاسدة، يشتمر منها العلمانيون، وأصبح المنتمون إلى طوائف الرهبان الأربع التي أسست في القرن الثالث عشر وهي طوائف الفرانشيكان والدمنيك ورهبان الكرمل والأغسطينيين. أصبح المنتمون إلى هذه الطوائف كلها ما عدا الأخيرة منها، مستهترين في أخلاقهم، شديدي الاستخفاف بما يتطلبه مركزهم من تقى وحسن نظام).

(وإذا كان آلاف الرهبان قد استغنوا عن العمل اليدوى بفضل ما تجتمع لديهم من المال الكثير فقد أهمل هؤلاء الخدمات الدينية، وخرجوا من صوامعهم، يجوسون خلال الديار، ويتعاطون الخمر في الحانات، ويتخذون لهم عشيقات، حتى أصبحت مجامع رجال الدين مواخير للفجار ومجتمعات من المهرجين) المصدر السابق.

وكرر أرازمس تلك التهمة نفسها بعد مائة عام من ذلك الوقت فقال: (إن أديرة الرجال والنساء قلما تختلف عن المواعير العامة).

(ومن رجال الدين من كانت لهم صلات جنسية بالتائبات من النساء، وكان لآلاف من القساوسة حظايا)، (وفي ألمانيا كان لهم كلهم تقريبا حظايا. وفي روما كان هذا هو الأمر المتبع المألوف). المصدر السابق ص ٤٧.

(فلا عجب إذا كان نفوذ رجال الدين قد أخذ ينقص تدريجيا. وإذا كان الناس لا يكادون يظهرون أى احترام مهما قل لرجال الدين فلى كثير من الأقطار، ذلك أن الفساد قد انتشر بينهم إلى حد أن أصبحنا نسمع اقتراحات يديها البعض بالسماح للقساوسة بالزواج. المصدر السابق (كان جريجورى السابع قد فرض على الرجال عام ١٠٧٤ م «قانون العزوبة» وأن رجال الدين المسيحي يجب ألا يتزوجوا، وظل هذا معمولا به منذ ذلك التاريخ، وإن كانت بعض الكنائس تسمح لكهنوتها بالزواج مثل الكنيسة الأرثوذكسية، إلا أن الكنيسة الكاثوليكية لم تسمح به، ولذلك نجأ رجالها إلى عادة التسرى). المصدر السابق.

(وها هو ذا هاردون أسقف أنجير يقول فى تقرير له سنة ١٤٨٢ م:

إن رجال الدين فى أبرشيته لم يكتفوا برون فى اتخاذ الحظايا إلما، وأنهم لم يحاولوا قط أن يخفوا ذلك عن أصين الناس. وكان فى يومئذ ١٥٠٠ حالة من هذا النوع، يعترف الأهلون بها وبأنها لا غبار عليها، بل كانوا يشجعونها لأنهم يرونها وقاية لبنانهم وزوجاتهم، وكان المألوف والمتعارف عليه فى الاحتفالات العامة أن يعطى مكان الشرف للقساوسة وحظاياهم). المصدر السابق ص ٤٨.

٤- بيع صكوك الغفران.

وصكوك الغفران والأساس الدينى المسيحى الذى بنيت عليه، وكيف استغلها رجال الدين للحصول على الأموال الطائلة، وكيف أن رجال الكنيسة كانوا

يتمتعون بسلطات تُخوّلهم وضع معتقدات إيمانية، وهذه السلطات انحدرت إليهم من بطرس حيث خولها السيد المسيح إلى بطرس كما جاء في إنجيل (متى ١٦، ١٩) كل ذلك أورده المصدر السابق ص ٥٠.

(أورده المؤلف ول ديورانت ص ٥٠ قصة الحضارة رقم ٢٢) وإن من حق رجال الدين السلطات التي خولها السيد المسيح فيما يبدو لبطرس (إنجيل متى ١٦، ١٩)، والتي انحدرت من بطرس إلى رجال الدين؛ وبمقتضى هذه السلطات فإن رجال الدين كانوا يخفرون للتائب المعترف بذنبه).

(ولكن هذا الغفران للمذنب كان لا يقبل إلا لفئة قليلة من المسيحيين، أما الأغلبية فكان واجباً عليهم أن يكفروا عما بقى من ذنوبهم بأن يقدموا عدداً من السنين في المطهر ليكون جميعاً مؤقتاً لهؤلاء المذنبين، وحيث إن طائفة كبيرة من الأولياء الصالحين قد كسبوا بفضل تقواهم واستشهادهم في سبيل الدين قدرًا كبيراً من الفضائل، يفوق حاجتهم في الآخرة أو يزيد عما يحتاجونه للغفران بالإضافة لما خلفه السيد المسيح بعد موته من الفضائل الجمة، هذا الكنز الكبير من الفضائل كان بمثابة مخزون كبير يستمد منه البابا ما يشاء ليمنح جزءاً من الأثام التي أرتكبها الناس في الدنيا ولم يكفروا عنها كل التكفير، وكانت الكفارة التي تضعها الكنيسة تتخذ في العادة صورة تكرار بعض الأدعية أو إخراج الصدقات أو الحج إلى بعض الأضرحة المقدسة أو الاشتراك في الحروب الصليبية ضد المسلمين أو غيرها، أو التبرع بالمال أو العمل في بعض المشروعات الاجتماعية كتجفيف مستنقع، أو إنشاء طريق، أو بناء قنطرة، أو مستشفى أو كنيسة، وكان استبدال غرامة مالية بالعقاب البدني سنة مألوفة من عهد بعيد في المحاكم المدنية ومن ثم فإن تطبيق هذه الفكرة على صكوك الغفران لم يهتف الناس في بادئ الأمر، فكان التائب إذا أدى هذه الفدية أي إذا أعطى بعض المال لنفقات الكنيسة تسلم صك غفران كلياً أو جزئياً، ولم يكن هذا الصك ليحيز له أن يرتكب ذنوباً جديدة، بل يمكنه أن ينجو

يوماً أو شهراً أو عاماً من عذاب المظهر، أو أن يعفى من جميع المدة التي كان لابد له أن يقضيها في عذاب المظهر عقاباً له على ذنوبه لولا هذا الصك.

ولم يكن يعفى من جريمة الإثم. أما هذه الجريمة فقد كانت تعفى حين يخفر القس ذنب التائب النادم أثناء الاعتراف قبل الموت فصك الغفران والحالة هذه معناه أن تمحو الكنيسة بعض العقوبات الدنيوية (أي غير الأبدية) التي يتعرض لها صاحب الخطايا التي غفر إثمها أثناء عملية الكفارة، وسرعان ما تبدل شأن هذه النظرية الباردة المعقدة بفضل سلاجة الناس أو شراة الغافرين الذين عهد إليهم توزيع صكوك الغفران، أو ادعوا لأنفسهم حق توزيعها، ولما كان يسمح لهؤلاء الموزعين أن يحتفظوا لأنفسهم بجزء مما تدره من المال فقد أغفل بعضهم الإصرار على توبة من يتناعون الصكوك أو اعترافهم بذنوبهم أو صلواتهم، وتركوا لهم الحرية الكاملة في أن يفسروا الصكوك بأنها تعفيهم من التوبة ومن الاعتراف ومن الغفران على يد القساوسة وبأنهم يستطيعون الاعتماد كل الاعتماد تقريباً على ما يقدمون من المال، وقد وصل الأمر حداً جعل تومس حمسكوني مدير جامعة أكسفورد يجار بالشكوى ويقول:

«يقول المذنبون هذه الأيام «لست أبالي كم أرتكب من الذنوب أمام الله، لأن من السهل على أن أتخلص من كل ذنوبي وما يترتب عليها من العقاب بالمغفرة، وصكوك الغفران يمنحني إياها البابا الذي أتباعها منه مستورة نظير أربع بنسات أوست، كأني أكسبها في لعبة تنس مع من في مقدوره أن يمنح هذا الغفران». ذلك أن يائس هذه الصكوك يطوفون البلاد، ويفرقون خطاياهم بالمغفرة نظير بنسين تارة ونظير جرعة من الخمر أو الدجعة تارة أخرى... بل إنهم يعطونها نظير استئجار عاهر أو نظير الجنس بالنس، وقد ندد البابوات بونيقياس التاسع في عام ١٣٩٢م ومارتن الخامس في عام ١٤٢٠م وسكستس الرابع في عام ١٤٧٨م أكثر من مرة بهذه المساوئ وهذا الخطأ في التفكير، ولكن حاجتهم إلى المال كانت أشد من أن

يستطيعوا معها السيطرة المجدية على هذه العادات السيئة، وكثيرا ما أصدروا القرارات لأسباب عدة يتحير الفكر فيها، وانخلت صكوك الغفران شيئا فشيئا بصورة الصفقات المالية، وأدى هذا إلى كثير من النزاع بين الكنيسة ورجال الدين المسيحي من جهة وبين السلطات الزمنية من جهة أخرى، حيث كانت الأخيرة تطالب على الدوام بتصحيحها من هذه الموارد. المصدر السابق.

(ولقد أخذ الفقراء يشكون من أن عاجزهم عن أداء الأموال نظير الأدعية والصلوات أو لابتياح صكوك الغفران يجعل الأغنياء على الأرض لا الفقراء الوادعين هم الذين يملكون ملكوت السموات. ولقد كان كوليس حبيفا حين امتدح المال لأن «من يمتلك المال يستطيع نقل الأرواح إلى الجنة»). المصدر السابق.

٥- ومن المأخذ على الكنيسة أيضاً:

غضب أفراد الشعب من عدم خضوع رجال الكهنوت لقوانين الدولة، وكانت المحاكم الكنسية تتولى محاكمتهم باللين.

وها هو مجلس نورمبرج يعلن في عام ١٥٢٢ م (أن المدعى من غير رجال الدين لا يمكن أن ينال العدالة إذا كان المدعى عليه من رجال الكنيسة وكان التقاضي أمام محكمة كنسية، وقال منلدا: إذا لم يخضع رجال الدين للمحاكم الزمنية فسيثور الناس في ألمانيا ثورة عاصفة). المصدر سابق.

٦- محاكم التفتيش: (يقول الإمام محمد عبده، عن هذه المحاكم:-

قامت هذه المحاكم بفظائع غريبة، فكانت تتبع طلاب العلم والفلسفة. وقد قامت المحكمة في مدة ١٨ عاما من سنة ١٤٨١ إلى سنة ١٤٩٩ بالحكم على عشرة آلاف ومائتين وعشرين شخصا بأن يحرقوا وهم أحياء، فأحرقوا. وعلى ستة آلاف ولئمانمائة وستين بالشنق بعد التشهير فشهرها وشنقوا، وعلى سبعة وتسعين ألفا وثلاثة وعشرين شخصا بحفوات مختلفة، فنفلت، لم أحرق كل ثورة

بالعبودية، وكانت وسيلة التحقيق عند هذه المحكمة وسيلة واحدة هي أن يحبس المتهم ويجرى عليه أنواع العذاب المختلفة بآلات التعذيب المتنوعة إلى أن يعترف بما نسب إليه وعند ذلك يصدر الحكم ويعقبه التنفيذ.

وكان المتأثرون بأفكار ابن رشد من ضحايا هذه المحاكم، وقد قرر مجمع لاتران سنة ١٥٠٢ أن يلعن كل من ينظر في فلسفة ابن رشد. وطلق الدومينكان يتخلون من ابن رشد ولعنه ولعن من ينظر في كلامه شيئا من الصناعة والعبادة. امتدت محاكم التفتيش في طلب أولئك المجرمين، طلاب العلم والساعين إلى كسبه، ونبط بها كشف البدعة والمحكم فيها مهما اشتد إخفاؤها في المدن، في البيوت، في السراديب، في الأنفاق، في الخازن، في المطابخ، في المغارات في القاعات. في الحقول. وكانوا يأخذون الرهبان في صوامعهم والقسس في كنائسهم، والأشراف في قصورهم، والتجار في بضائعهم، والصناع في مصانعهم، والعامه في بيوتهم، ومزارعهم، وحينما وجدوا وأينما لقفوا، ويقفون أمام المحكمة وتصدر الأحكام عليهم يوم اتهامهم. وقد أوقعت هذه المحكمة المقدسة من الرعب في قلوب أهل أوروبا ما يشيب له الولدان، وقد حكمت هذه المحكمة من نشأتها سنة ١٤٨١ إلى سنة ١٨٠٨ على ثلاثمائة وأربعين ألف نسمة منهم مائتا ألف (أحرقوا بالنار أحياء) - من كتاب أوروبا والإسلام للإمام د. عبد الحلیم محمود - تجتمعت هذه الأسباب السالفة الذكر فكانت سببا في ابتعاد الناس في أوروبا عن الكنيسة والدين.. ويقول باستور في ذلك:

(إن احتقار غير رجال الدين وكرهيتهم للكهنة الفاسدين كان من أقوى العوامل في مروق الكثيرين من الدين).

قصة الحضارة رقم ٢٢، ول ديورانت ترجمة د. عبد الحميد يونس.

وشكا أحد أمباقة لندن سنة ١٥١٥ (من أن الناس يميلون إلى الإلحاد، ميلا بلغ من سوء المناقبة والانحطاط حدا جعلهم ينددون بكل رجل من رجال الدين،

وإن لم يكن يقل طهرا وبراءة عن هابيل) ... (وها هو ذا أرازمس نفسه يقول: إن لقب قس أو كاهن أو راهب أصبح يعد من أشد الإهانات. وفي مدينة فينّا أصبح منصب القس في العشرين سنة السابقة على الإصلاح لا يجد من يشغله مع أنه كان قبل ذلك الوقت خير ما يرغب فيه الأهلون، ولهذا رفع الناس عقيرتهم في جميع أنحاء العالم المسيحي اللاتيني مطالبين بإصلاح الكنيسة إصلاحا يشمل رأسها وأعضائها جميعا) .. المصدر السابق.

(وكان كل تمزق في ثوب المسيح الذي لا درز فيه يهدد كيان العالم المسيحي نفسه بالفناء، وكم من مرة حاولت الكنيسة - مغلصة - في معظم الأحوال أن تظهر صفوفها ومحاكمها، وأن تسلك في شئونها المالية سلكا يتفق مع الخلق الطيب، ويسمو على أخلاق غير رجال الدين في تلك الأيام. ولعلنا حاولت الأديرة أن تعود إلى قواعد نسكها القديم ولكن طبيعة الإنسان كانت تنقض على ما يوضع في الدساتير، وحاولت المجالس إصلاح الكنيسة ولكن الباهوت عارضوها فأخفقت في أغراضها. وحاول الباهوت أنفسهم أن يقوموا بذلك الإصلاح ولكن الكرادلة ورجال الإدارة البابوية هزموا أولئك الباهوت) المصدر السابق.

(وأثار التنديد بمعاييب الكنيسة والتشنيع عليها من أعدائها ومحبيها على السواء ثائرة المدارس واضطربت له المنابر، وفاضت به كتب الأدب، وأخذ يزداد يوما بعد يوم، وعاما بعد عام، ويستقر في ذاكرة الناس ويستثير غضبهم حتى قضى على ما كان في قلوب الناس للكنيسة من احترام، واكتسحت أوروبا ثورة دينية عارمة كانت أوسع مدى وأعمل أثرا من جميع الانقلابات السياسية التي حدثت في أيامنا الحاضرة). المصدر السابق.

ثانياً: الإصلاح الديني والحروب الدينية في أوروبا

بينما فيما سبق أحوال الكنيسة وخاصة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر على لسان الكتاب والمفكرين الغربيين، وقد كانت الفلسفة حتى ذلك الوقت تخاضعة لسلطان الدين. إلا أنه في القرن السادس عشر الميلادي بدأ الشك والإلحاد يأخذان طريقهما إلى كتابات الفلاسفة والمفكرين أمثال ميكياغللي وبمبونشي وجوتشياردن، كما أن كثيراً من الكتاب والمفكرين نادوا بإصلاح الكنيسة أمثال أرازمس وكوليت ومور وبوده، كما أن بعض البابوات حاولوا إصلاح الكنيسة ولكن الكرادلة ورجال الإدارة البابوية هزموا أولئك البابوات، ولقد شكك البابا ليو العاشر نفسه عام ١٥١٦م من إخفاق هذه المحاولات، وكان الإيطاليون المتحمسون الثائرون أمثال أرنلد البرهشائي وهوفيم الفلوري وسفثرولا الفلورنسي قد هاجموا مساوئ الكنيسة دون أن يخرجوا على المذهب الكاثوليكي. ولكن النين منهم مع ذلك أحرقوا وهم على قيد الحياة.

لم تجدد محاولات إصلاح الكنيسة، وقامت الثورة الدينية بقيادة مارتن لوثر في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، مطالبة بالعودة إلى الإنجيل، وتطهير المسيحية من أساطير القرون الوسطى، والزهادات التي أدخلتها الكهنوتية، واستعادة النص الصحيح للعهد الجديد؛ ولكنها لم تتعرض لتصحيح بعض العقائد التي أدخلت على الدين المسيحي وتنقيته مما أصابه على يد رجال الكنيسة؛ وبدأت حروب دينية طاحنة تحتاج كل أوروبا لمدة ثلاثة قرون. وانقسم العالم المسيحي إلى مذاهب وفرق وأصبحت بريطانيا وألمانيا والأراضي المنخفضة وإسكندنافيا تدين بالبروتستنتية، فقد ملحتها حركة الإصلاح البروتستنتي عن بقية أوروبا الكاثوليكية. وكانت إيطاليا مقسمة إلى عدة دويلات وكانت روما عاصمة البابوية الكاثوليكية.

وكانت جمعية اليسوعيين تدين بالولاء للبابوية الكاثوليكية، وهم مجموعة من الكاثوليك كونوا جمعية يسوع؛ (وكان من رأى بعضهم كالأب ليس والأب

هامبل فى لوفان (١٥٨٥م) أنه ليس من الضرورى الإيمان بأن كل كلمة أو كل تعليم فى الكتاب المقدس موصى به من الله) قصة الحضارة رقم ٢٩ تأليف ول ديورانت ترجمة فؤاد أندراوس.

وتعتبر المذبحة التى حدثت فى فرنسا فى الفترة (من ١٥٦٢ إلى ١٥٧٠م) بين الكاثوليك والبروتستنت والتى راح ضحيتها من خمسة آلاف إلى ثلاثين ألفا من القتلى من أولى الحروب الدينية، وقد استعان الفريقان المتحاربين بمساعدات مادية وبمحاربين من خارج فرنسا، فاستعان الكاثوليك بمحاربين من أسبانيا واستعان البروتستنت بمحاربين من إنجلترا وألمانيا، وقد أرسلت إليزابيث ملكة إنجلترا ستة آلاف مقاتل بعد إخراء البروتستنت لها بإعطائها مقاطعة كاليه، وقد نهب الجنود الكاثوليك الخاضعون للقائد جيد أحد قادة الكاثوليك مدينة روان بعد استردادها وقاموا بنهب السكان الكاثوليك والبروتستنت على السواء وذهبوهم دون تمييز إلى فريق، وكانت جمعية اليسوعيين لها أثر كبير بعد انتشارها وازدياد بعثاتها التبشيرية. وكان عدد اليسوعيين سنة ١٦١٥ لا يتجاوز الثلاثة عشر ألفا. وفى عام ١٧٠٠م ازداد عددهم زيادة كبيرة وأصبح لهم ٧٦٩ كلية و ٢٤ جامعة منبثة فى أرجاء العالم حيث انتشرت بعثاتهم التبشيرية.. وفى الدول الكاثوليكية كاد التعليم بأسره يكون فى قبضتهم مما أتاح لهم نفوذا هائلا فى الفكر الأوربي، وقد انتشرت بعثات اليسوعيين التبشيرية فى الهند والصين واليابان والأمريكتين وغيرها من البلاد، وفى عام ١٥٦٤ دخل اليسوعيون فرنسا وأثارت عظائهم حماسة الكاثوليك وحولوا فى باريس نفرا من البروتستنت لمذهبهم، وقد أدخل اليسوعيون كثيرا من المعتقدات الإيمانية المسيحية التى تتوافق مع الفطرة إلى الفكر الدينى المسيحى.

فقد آمنوا على النقيض من مارتن لوتر بفاعلية الأعمال الصالحة فى نيل الخلاص، واستنكروا التأكيد على الخطيئة الأصلية، وقد أكدوا من جديد على حرية الإرادة ورفضوا الجبرية التى قال بها بولس وأوغسطين ولوتر وكالفن وياتش

(وقد أثار لويز مولينا وهو يسوعى أسباني ضجة لاهوتية حين زعم أن الإنسان يستطيع تقرير مصيره الأبدى بإرادته وأعماله، وأن اختياره الحر يمكن أن يتعاون مع النعمة الإلهية أو يغلبها. وطالب اللاهوتيون الدوميثكان بإدانة مولينا بالهرطقة ولكن اليسوعيين هبوا للدفاع عنه وحمى وطيس الجدل مما دعا كلمنت الثامن إلى أمر الفريقين بالكف عن ذلك، (عام ١٥٩٦م). المصدر السابق.

وقد آمن أغلب اليسوعيين بالمذهب السكولاسي القائل بأن الحكومات الزمنية تستقي سلطتها من الشعب، وقد نادى عدد كبير منهم مثل ماريانا وبوزلباوم بحق الشعب عن طريق ممثليه بعزل الملك الفاسد، ويقصدون بالقاسد الملك المهرطق، وقد تميز اليسوعيون بالأخلاق الرحيمة بالقياس إلى أخلاقيات غيرهم من المذاهب والفرق الأخرى، وقد حاربهم كل من البروتستنت والإكليروس الكاثوليكي غير المنتسب إلى الرهبنة ورماهم القديس شارل بوروميو بالتساهل المخزي مع ذوى النفوذ من الخطاة. وقال ساربي:

(لو أن القديس بطرس كان مرشده كاهن اعترف يسوعيا لوصل به الأمر إلى إنكار المسيح دون أن يحسب ذلك عليه خطيئة. وقد صدمت آراء اليسوعيين في سيادة الشعب وقتل الملوك أحيانا القساوسة البروتستنت في إنجلترا أما البروتستنت الألمان فحاربوا اليسوعيين زاعمين أنهم «مخلوقات من الشيطان تقيأتهم جهنم» وطالب بعضهم بحرقهم كما تحرق الساحرات) المصدر السابق.

وقد أفرخت الحروب الدينية التى استمرت قرابة الثلاثة قرون فى أوروبا الهمجية وعدم التسامح، وصار من المألوف أن يشق حكام الأقاليم المواطنين لا لجرمة سوى أنهم بروتستنت أو لأنهم كاثوليك. وفى نيم ذبح البروتستنت ثمانين كاثوليكيا فى عام ١٥٦٧م. وبين أعوام ١٥٦١ إلى ١٥٧٢ وقعت ثمانى عشرة مذبحة للبروتستنت وخمس مذابح للكاثوليك وللاثون اغتيالا. لقد أحدثت المآخذ الكثيرة على الكنيسة فى القرن الرابع عشر والخامس عشر والحروب الدينية

وخاصة بين الكاثوليك والبروتستانت تأثيرا كبيرا على الفكر الأوربي. ومع ذلك ظلت السلطتان اللتان تتوليان الحكم قائمتين في الدول الأوربية وهما السلطة الدينية أو سلطة الكنيسة وسلطة الملوك والأمراء. وظل القساوسة ورجال الدين المسيحي «كاثوليك وبروتستانت» ملتزمين بعقيدتهم التي لم تتغير وهي عقيدة الحق الإلهي للملوكهم في الحكم.

وتعتبر ثورة الشك والإلحاد التي قادها الفلاسفة الفرنسيون هي المحول الذي هدم به الفكر الأوربي أفكار الكنيسة ورجالها والقضاء على سلطتها السياسية والاقتصادية إلى حد كبير، والقضاء على الفكر اللاهوتي الكنسي.

ثالثا- الفلاسفة وثورة الشك والإلحاد

لقد كان لثورة الشك والإلحاد التي قادها فلاسفة فرنسا وعمت أنحاء أوروبا أثرها العميق على الفكر الأوربي، حيث أفضت إلى ظهور الليبرالية التي خلعت الأفكار الكنسية واللاهوتية وعزلتها عن المجتمعات الأوربية. وقد كان لثورة الشك والإلحاد أثر كبير في القضاء على سلطات الكنيسة وخاصة سلطة الكنيسة كمؤسسة عقائدية، وكان لمطالبة الفلاسفة بتحرير العقل من أساطير الكتاب المقدس وتعاليم الكنيسة أعظم الأثر على وجدان الشعوب الأوربية مما أتاح للبيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوربية أن تنمو ويصلب عودها وتزداد رسوخا وانتشارا. ويعتبر القرن الثامن عشر قرن الفلسفة الإلحادية في أوروبا. ولما كان كثير من فلاسفة فرنسا في القرن الثامن عشر معادين للمسيحية فإن لفظة فيلسوف اتخذت مفهوما معاديا للمسيحية وظل هذا المفهوم للفلسفة مرتبطا بها في أذهان الناس حتى في عصرنا الحاضر، حتى وإن كانت فلسفة إيمانية.

وكان لامتري وفولتير وديدرو ودالمبيرث وجريم وهلفشيوس ودي هولباخ فلاسفة ملحدون، وكان فولتير يتمسك بالإيمان بالله إلا أنه كفر بالمسيحية، فقد كان يهوديا ولم يحدث في التاريخ أن كان ثمة مثل هذا العدد الكبير من الفلاسفة

فى أوربا بتأثيراته الفكرية، خاصة فى فرنسا، وكان الفلاسفة الفرنسيون نتاجا خاصا، فكانوا واضحين فى أفكارهم ولم يكونوا منعزلين عن العالم، يتحدثون إلى أنفسهم أو إلى أعداد محدودة من الناس بلغة لا يفهمها عامة الناس. بل كانوا أدباء وشعراء يعبرون عن أفكارهم بلغة الأدب والشعر بطرق بسيطة سهلة وعميقة بعيدة عن التعميد والتعقير. أفكارهم واضحة فى ثوب أدبى شيق مثل سواء كان قصة متبلة أحيانا ببعض الفحش أو سخرية لاذعة يقصد بها الهجاء وعدم الرضا أو حكمة بطريقة معبرة توهم بالتناقض أو موضوعات قصيرة ومحاورات مثيرة مسلية وفى كثير من الأحيان وجهوا كتبهم ومؤلفاتهم إلى شهرات النساء والشخصيات الهامة.

وقد أضفى كل ذلك على الإلحاد سحرا وفتنة، وخاصة أن أفكارهم كانت فى ثوب أدبى يدغدغ العواطف ويشهرها. مما كان له أثره العميق فى زرع الشك والإلحاد فى جلود الفكر الأوربي الحديث. وكانت أحاديث الفلاسفة فى صالونات باريس لها دوى هائل فى كل أوربا حيث يتناقشها الناس ويناقشون كل ما جاء بها من أفكار، ومن ثم أصبحت الفلسفة قوة اجتماعية انتقلت من المدارس إلى المجتمع والحكومة وأسهمت فى الصراع بين الدول وتناقضاتها الأنباء. كانت أبناء الفلاسفة فى فرنسا من الموضوعات المطلوبة فى كل أنحاء أوربا لمعرفة آخر النظريات والآراء. وقد انتشرت مؤلفات فلاسفة الإلحاد فى إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وألمانيا وروسيا وغيرها من دول أوربا. وكان الملوك يفاخرون بأنهم من الفلاسفة مثل فردريك الأكبر وكاترين قيصرة روسيا، وكان لاختراع الطباعة بواسطة جوتنبرج أثر كبير فى انتشار آراء فلاسفة الإلحاد فى كل أوربا. وكان الفلاسفة فى ذلك الوقت الذى صيغت فيه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوربية ينادون بتحرير العقل.

ولكن تحرير العقل من ماذا؟

لقد نادى فرنسيس بيكون بالإيمان بالعقل وتخريبه من الخرافات قبل ذلك بقرن من الزمان، إلا أن دعوة الفلاسفة وخاصة الفلاسفة الفرنسيين بتحرير العقل

فى ذلك الوقت كانت دعوة بتحرير العقل الأوروبى من أساطير الكتاب المقدس للشعوب المسيحية وتعاليم الكنيسة وكهنوتها، وكان لهذه الدعوة أثرها العميق فى وجدان الشعوب الأوروبية قاطبة، وأصبحت دعوتهم بتحرير العقل والإعلاء من شأنه بمثابة وحى جديد عوضا عن الكتاب المقدس المسيحى وتعاليم الكنيسة، وطالبوا بالسيادة والسيطرة على كل المجالات والميادين؛ فطالبوا بإصلاح التعليم، والدين، والأخلاق، والأدب، والاقتصاد والسياسة، وعلوم الاجتماع، وتحرير كل المعارف الإنسانية من تعاليم الكتاب المقدس المسيحى وتعاليم الكنيسة. كما أن الفلاسفة قد نادوا بأراء أخرى عديدة تؤيد دعوتهم بتحرير العقل من تعاليم الكنيسة، والكتاب المقدس المسيحى، فقد نادوا بضعف العقل وإمكان تضليله، بمنطق فاسد، أو تفسير خاطئ، وذلك قبل شهور وفكره العقلانى الذى نادى به فى العصر الحديث من أن العقل أداة للإرادة وخادم للرغبة، وأصبحت باريس عاصمة الفكر فى أوروبا، وأصبحت حركة التنوير التى نادى بتحرير العقل الأوروبى من تعاليم الكنيسة وكتابتها المقدس، وقادها هؤلاء الفلاسفة الملحدون حركة واسعة الانتشار عميقة الأثر، عرفت بحركة عصر التنوير الأوروبى، ويعتبر عصر التنوير الأوروبى هو قمة الفكر العقلانى بعد عصر النهضة وعصر الإصلاح الدينى. وفى عصر التنوير الأوروبى هذا وموقفه من المعتقدات المسيحية والكنيسة ورجالها، ترسخت البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة بمفهومها العلمانى الذى يرى «فصل الدين عن الدولة» و«فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية» وترسيخ هذا المفهوم فى وجدان الشعوب الأوروبية، وأصبح الإنسان الأوروبى حرا فى أن يهز كتفيه استخفافا باللاهوت المربك المرعب وأن يقف على قدميه حرا طليقا. حرا فى أن يشكك وفى أن يحقق ويدقق. حرا فى أن يفكر ويجمع ألوان المعرفة وينشرها. حرا فى أن يقيم ديننا جديدا (قصة الحضارة لول وإيريل ديوانت).

ولكن كيف حدث كل هذا؟

كيف انقلب كل هذا العدد الضخم من الفلاسفة وخاصة فى فرنسا على المسيحية؟ وكيف أحدثوا هذا الأثر الواسع من الشك والإلحاد والمناداة بحرية العقل

وتحرره من تعاليم الكنيسة وكتابها المقدس بين الشعوب الأوروبية^٩ إن الفساد الذى استشرى فى جسد الكنيسة الأوروبية ورجالها حتى النخاع والتغيرات التى أحدثها رجال الدين المسيحى فى الكتب المقدسة المسيحية منذ رحيل السيد المسيح - عليه السلام - والسلطات السياسية والاقتصادية التى كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها والمذابح التى مارستها الكنيسة ورجالها فى محاكم التفتيش والدماء الكثيرة التى سالت أثناء الحروب الدينية التى عمت كل أوروبا بعد دعوة مارتن لوتر الدينية الإصلاحية، كل ذلك وغيره من حركة الاكتشافات الجغرافية الواسعة، والغنى والثروة التى بدأت تمل على الشعوب الأوروبية منذ بدايات العصر الاستعماري الأوروبي، كل هذه الأسباب مجتمعة كانت سببا فى دفع حركة الشك والإلحاد وانتشارها بين الشعوب الأوروبية وتكرين بيعة ثقافية دينية مسيحية جديدة تؤمن بالمعقل وترفض تعاليم الكنيسة وكهنوتها، وكتابها المقدس، وتنادى بأن هذه المعتقدات من حق الأفراد، ولا تطبق على الشعوب والمجتمعات ككل، وكذلك لا تطبق على الحكومات وجهازها الإدارى وقوانينها.

إن ثورة الفكر الفرنسى المتوقد تخطت الكاثوليكية والبروتستانتية (الهيجنوت) ، وقفزت فجأة من عصر النهضة وعصر الإصلاح الدينى إلى عصر الفلاسفة الملحدين وهو ما يعرف بعصر الاستنارة أو عصر التنوير، وبدت آراء مونتاني وجاسندى ومونتسكيو وديكارت فى شك المنهجى وتفسيره الآلى للعالم الموضوعى وبيل وشكوكه التى أفرخت مزيدا من آلاف الشكوك، وقاموسه الذى أصبح معينا لا ينضب يغترف منه المتشككون فى حريتهم ضد الكنيسة. وآراء ميينوزا اليهودى الملحد فى رسالته اللاهوتية السياسية التى تدعو إلى نقد الكتاب المقدس. كل ذلك كان وقودا لثورة الشك والإلحاد، كما كانت آراء بعض المفكرين فى إنجلترا مثل دعوة فرنسيس بيكون إلى العلم الاستقرائى وآراء إسحاق نيوتن اللاهوتية، وآراء لوك (وهو المفكر الإنجليزى الذى ساهم كثيرا فى تكوين الفكر الليبرالى الحديث) وغيرهم من المفكرين الإنجليز حافزا ملهما ومؤثرا للفلاسفة الفرنسيين فى ثورتهم

الإلحادية، كما كانت الكشوف الجغرافية والتاريخ والدراسة المقارنة للأديان وخاصة الإسلام بعد انتشار آراء المستشرقين عن الإسلام في أنحاء أوروبا والعلوم الطبيعية في تقدمها (كل ذلك كان يضيف نارا إلى بوتقة اختبار المسيحية بما لا عهد لها به من قبل وخاصة في عدم الإيمان بالمعجزات غير المقبولة والتي يرفضها العقل وبمجهها مثل تحويل آلاف الكهنة يوميا الخبز والخمر إلى جسم السيد المسيح ودمه) .. المصدر السابق.

كما عملت القوى الاجتماعية وازدياد الثروة بعد اتساع المستعمرات وما تجلبه من أموال على انحلال العقيدة والتسابق على اللذة والمتعة، وكان أغلب الملوك في أوروبا يحتفظون بخليليات. واحتلت مدام بعبادور التي كانت تكره اليسوعيين والتي اعتبرها فولتير (واحدا منا) مكان السيدة العذراء في قلوب الناس، ورحبت الأرستقراطية والنبلاء وأبدوا امتهان فولتير للكنيسة والغيل منها، وأبدى أفراد الطبقة الوسطى في فرنسا ارتياحهم وتأييدهم للفلاسفة في حربهم ضد رجال الدين المسيحي، وكان المحامون في باريس الذين يتطلعون إلى حكم الدولة يحققون على رجال الدين المسيحي وسلطات الكنيسة التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق غايتهم، وانتشرت المطبوعات المعادية لرجال الدين المسيحي انتشارا ذريعا في الأقاليم، وانتشر الإلحاد والمسخرة من رجال الدين المسيحي بين العامة في مقاهي باريس، بل إن عدوى الشك والإلحاد انتقلت إلى رجال الدين المسيحي أنفسهم أمثال القساوسة تورني وفوشيه وموري ودي بولوني والقس جان مسليه الذي يهتفت الإشارة إلى كتابه أو مخطوطه (العهد الجديد) والذي دعا فيه إلى وجوب تعليم الأطفال الإلحاد والكفر بالكنيسة، بل إن السيد المسيح عليه السلام نفسه لم يسلم من انتقاده والهجوم عليه وعلى تعاليمه (التي حرقها رجال الدين المسيحي)، وكان جان مسليه يرى أن الدين المسيحي جزء من مؤامرة بين الكنيسة والدولة لإرهاب الناس حتى يذعنوا للحكم المطلق.

وقد كان للفلاسفة الربيوسيين وهم الذين كانوا يؤمنون بوجود إله ويكفرون بالمسيحية أمثال ديدرو وفولتير ومايلى وموريللى فى فرنسا وعدد كبير غيرهم فى ألمانيا وإنجلترا أثر كبير فى تكوين البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة فى أوروبا والتي تنادى بحرية الإنسان فى الاعتقاد بما يشاء ورفض تطبيق تعاليم الكنيسة وكتّابها المقدس على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومات وأجهزتها ونظمها، وهى الأفكار التي نادى بها الفكر الليبرالى الحديث والعلمانيون من «فصل الدين المسيحى عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية المسيحية عن السلطة الزمنية».

وفى الوقت الذى كان فيه ديدور يقول:

هل رأيت فى تفكير أى إنسان وأعماله ذكاء ونظاما وحكمة واتساقا أكثر من تركيب الحشرة؟ أليست بصمات الإله واضحة فى عين البعوضة الصغيرة وضوح موهبة التفكير فى أعمال نيوتن العظيم؟... فكروا فقط فى أنى لم أهرز لكم إلا جناح الفراشة وعين البعوضة. على حين كان يمكن أن أسحقكم بثقل الكون.

(قصة الحضارة رقم ٣٨ تأليف ول وإسرائيل ديورانت ترجمة محمد

على أبو درة).

فإنه (كان ينبذ فى ازدهار الإله الذى ألقى به الكتاب المقدس للمسيحيين، حيث بدا له هذا الرب جبارا قاسيا غاية الجبروت والقسوة. واتهم الكنيسة التي نشرت هذا المفهوم بأنها منبع الجهل والتعصب والاضطهاد، وهل ثمة شيء أشد حمقا وسخفا من أن يجعل إلها يموت على الصليب ليهدئ من غضب الله على رجل وامرأة ماتا منذ أربعة آلاف سنة، ثم - كما يقول بعض رجال اللاهوت - إذا لعنت وعذبت ألف نفس مقابل خلاص نفس واحدة.. أليس الشيطان هو الراجح فى هذه القضية دون أن يسلم الرب ابنه إلى الموت؟).. المصدر السابق.

(وناشد ديدرو فى كتابه (أفكار فلسفية) قراءه أن يرتفعوا إلى مفهوم رب جدير بالكون الذى كشف عنه العلم وطالب «بتكبير الإله وتخثيره»). المصدر السابق.

وهو في هذا الكتاب يرفض عقيدة التثليث التي أدخلت على المسيحية في نقاتها الأول قبل المدخلات الكثيرة التي أدخلها رجال الدين المسيحي على المسيحية، والتي كانت بالضرورة تنادي بالإيمان بالديانة التي جاءت بعدها وهي الإسلام، لأن المسيحية في نقاتها الأول كانت تبشر بالإسلام ورسول الإسلام ﷺ.

وكل الذين يؤمنون بالمسيحية في نقاتها الأول لابد أن يؤمنوا بالإسلام لأنهما من مشكاة ونور واحد وهو نور رب العزة جل في علاه، وأمر برلمان باريس بإحراق كتاب ديدرو «أفكار فلسفية» بتهمة (تقديمه إلى الأذهان القلقة المضطربة الجريمة أشد الأفكار سخفا وإجراما والتي من شأنها إفساد الطبيعة البشرية وبوضعه كل الأديان في مستوى واحد تقريبا في ارتباط مصطنع). المصدر السابق.

ولقد كان لإحراق الكتاب الصغير سنة ١٧٤٦ أثر كبير في انتشاره فترجم إلى الألمانية والإنجليزية وألف ديدرو كتابا آخر اسمه «نزعة الشكاك» ولكن كاهن الأبرشية طالب الشرطة بحماية المسيحية من هجوم ثان لديدرو فتتمت مصادرة مسكته والاستيلاء على مخطوطة الكتاب، ولم يتح لهذا الكتاب أن ينشر إلا سنة ١٨٣٠م، وكان ديدرو يقول فيه (بوحدة الوجود وأن الله والطبيعة شيء واحد وأن الكون المادي والإنسان ليسا إلا مظاهر للذات الإلهية) ومن الفلاسفة الألمان الذين أثروا في الفكر الأوربي وتأثروا بالفكر الإلحادى الفرنسى في ذلك العصر لسنج وكانت وهردر وجيته وشيلر وغيرهم. وفي إنجلترا ديفد هيوم وآدم سميث وهوراس وولبول وجييون. ويعتبر آدم سميث وديفد هيوم من عمداء الفكر الليبرالى الحديث. آدم سميث في الشق الاقتصادى وديفد هيوم في الشق السياسى. فأدم سميث هو صاحب مبدأ اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية.

ولننظر الآن في موقف آدم سميث من الدين والأخلاق الذي تضمنه كتابه «نظريته المعواطف الأخلاقية». لقد كان آدم سميث راسميا «يؤمن بالله ويكفر بالمسيحية». ويرى أن الدين المسيحي ليس المصدر ولا الركيزة للمعواطف الأخلاقية.

وأن الحبس الأخلاقي متأصل في غرائزنا الاجتماعية أو في العادات العقلية التي نتخذها بوصفنا أفراداً في المجتمع. وقد استخلص سميت أحكامنا الأخلاقية من ميلنا التلقائي لتخيل أنفسنا في موقف الغير، وبهذا التعاطف أو المشاركة الوجدانية نحمل على الاستحسان أو الاستهجان. وأن العواطف تتأثر تأثراً قوياً بالإيمان بانبعاث الناموس الأخلاقي من إله في يده الثواب والعقاب.

أما ديفيد هيوم الذي كانت آراؤه وكتابه من أساسيات الفكر الليبرالي الحديث في شقه السياسي فقد كان شاكاً لا يؤمن بالدين المسيحي.

وكان نتيجة لثورة الشك والإلحاد التي عمت كل أوروبا وقادها فلاسفة فرنسا أن تهاوت الأفكار الدينية المسيحية، وسقط اليسوعيون، وطردوا من فرنسا، وصودرت ممتلكاتهم لصالح الملك، وتخلوا عن مدارسهم وكلياتهم وجامعاتهم، ونادى ديدرو بسيطرة الدولة على التعليم بمعلمين مدنيين.

وظهرت أخلاقيات الملاحدة الجديدة التي سموها الأخلاق الطبيعية المستقلة عن اللاهوت والفكر الديني المسيحي.

فحلت قضية الإخلاص للجنس البشري محل عبادة الله ومريم والقديسين في العقيدة المسيحية، وكتب جريم ودي هولياخ ومايلي وسانتا لامبير كتيبات تفسر «الأخلاق الطبيعية الجديدة» للأطفال ونحض على الإلحاد وتدعو إلى حب الذات، وأن كل اللذات مجازة ومسموح بها.

كما تدعو هذه الكتيبات إلى استعمال العقل ونيل المعتقدات اللاهوتية الكنسية. ولكن واجه الفلاسفة مشكلة معلقة مرهقة وهي:

كيف يكتب البقاء للدولة دون ديانة تدعم النظام الاجتماعي وتحفظه من التحلل والفساد؟ وظلت هذه المشكلة التي واجهت فلاسفة الإلحاد، وهي المشكلة التي يعاني منها الفكر الليبرالي الحديث والمجتمعات الغربية الحديثة معلقة بدون حل

حتى وقتنا الراهن وقد بدت مظاهر تلك المشكلة تلقى بظلالها على المجتمعات الغربية وتزداد تغاقما كلما انحسر المد الاستعماري، والنهب الاستعماري، والاستغلال الاستعماري للشعوب المتأخرة، وسوف تظهر بشاعتها في المستقبل إذا ظلت الأفكار الليبرالية في هذا المجال والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة بدون تغيير أو تطوير، كان هذا هو الفكر الفلسفي الذي نشأت في أحضانه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوروبية وأفزت الشيوعية والليبرالية الحديثة، وهما طرفا نقيض في السياسة والاقتصاد.

وكان من سمات هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة «العلمانية» و«فصل الدين عن الدولة» و«فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية»، وهي مصطلحات غربية تحمل مدلولاً غربياً خاصاً بالبيئة الثقافية الدينية الغربية الجديدة وكل هذه المصطلحات لم تكن في الحقيقة تعنى سوى هدم الكهنوتية المسيحية والتفكير من المعتقدات المسيحية، ورفض الأفكار المسيحية وإبعادها عن المجتمع والشعب والحكومة بدواوينها ونظمها وقوانينها ونشأة «المادة الجديدة» أو ما نطلق عليه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» بفكرها «الليبرالي الحديث» في السياسة والاقتصاد.

سمات البيئة الثقافية للدينية المسيحية الجديدة

للشعوب الأوروبية

بعد القضاء على نفوذ الكنيسة وسلطانها السياسية والاقتصادية، استطاع فلاسفة الشك والإلحاد في أوروبا وخاصة في فرنسا أن يقضوا على الفكر اللاهوتي الكنسي، والقضاء على الفكر اللاهوتي الكنسي ثم في الوجدن والفكر الذي تحمله هذه الشعوب تجاه معتقداتها الدينية، بحيث كان هناك فكر عام له الغلبة والسيادة يؤيد معظم ما نادى به الفلاسفة الملحدون، وكان القضاء على نفوذ الكنيسة السياسي والاقتصادي في الواقع العملي قد سلب الكنيسة الأموال والثراء الفاحش

الذى كانت تتمتع به فى القرون الوسطى، حيث أخذ هذا الشراء يضمحل ويتضاءل تدريجيا حتى أصبح لا يذكر عند قيام الثورة الفرنسية، أما سلطة الكنيسة السياسية فقد انعدمت وقضى عليها بقيام الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية وثورة كرومويل فى إنجلترا.

هذه العوامل السابقة بالإضافة إلى عوامل أخرى كان لها أثر كبير فى نشأة البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوروبية، وتشتمل العوامل الأخرى التى صاغت هذه البيئة الجديدة فيما يلى:

كان لموقف الكنيسة الإنجليزية القوى عبر العصور وخاصة فى القرن السابع عشر، وموقف الفلاسفة والمفكرين الرعبيين، وهم الذين يؤمنون بالله ويكفرون بالمسيحية أثر كبير كذلك فى صياغة البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة، ومن العوامل المؤثرة على هذه البيئة أيضا خضوع رجال الدين المسيحى، وخاصة فى القرن التاسع عشر، وموافقتهم على معطيات البيئة الجديدة وكانت سمات البيئة الثقافية الدينية الجديدة تتمثل فيما يلى:-

١- ترك الأفراد أحرارا فى اعتقاد ما يشاؤون والإيمان بما يشاؤون.

٢- عدم عودة سيطرة الكنيسة بسلطاتها مرة أخرى (وبذلك تم فصل السلطة الدينية المتمثلة فى الكنيسة عن السلطة الزمنية المتمثلة فى الملك أو الإمبراطور).

٣- عدم فرض القوانين اللاهوتية المسيحية على الشعب والمجتمع ككل، وعدم فرض هذه القوانين على الدولة بقوانينها وأجهزتها وسلطاتها (وبذلك تم فصل الدين المسيحى عن الدولة) وهذه المفاهيم والسمات لهذه البيئة الثقافية الدينية الجديدة هي مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث، الذى هو وليد هذه البيئة، وعندما انتشر الفكر الشيعى وأصبح هناك شعوب ودول تؤمن به أضافت الليبرالية الحديثة مفهوما آخر أو مبدأ آخر وهو عدم الإيمان بالأفكار المعبقة التى تحدد غايات للمجتمع يسمى الأفراد لتحقيقها وهو المبدأ الشهير للشيعية.

آليات الفكر الليبرالي الشق السياسي

يقصد بآليات الفكر الليبرالي الحديث الوسائل التي استخدمت لتطبيق هذا الفكر على أرض الواقع، وفي هذا المجال سوف نناقش آليات الشق السياسي للفكر الليبرالي، أو ما يطلق عليه آليات الديمقراطية. وهذه الآليات تتمثل في البرلمان والأحزاب ونظام اختيار الحاكم وغيرها، فالبرلمان وطريقة اختيار أعضائه بالانتخاب الحر وعدد أعضائه واختصاصاته والأحزاب وتعبيرها عن القوى السياسية في المجتمع. وطريقة اختيار الحاكم بالانتخاب الحر المباشر أو بواسطة أعضاء البرلمان. هذه الآليات ينظمها الدستور الذي يبين كذلك الحدود بين السلطات وعدم سيطرة أي من السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية على الأخرى.

وآليات النظام السياسي الليبرالي أو آليات الديمقراطية معروفة، كانت تطبق بصورة أو بأخرى قبل ظهور الفكر الليبرالي الحديث بعدة قرون؛ وكان أول ظهور للبرلمان في إنجلترا عقب الحروب الصليبية مباشرة سنة ١٢٩٥م (كان آخر خروج للصليبيين من البلاد الإسلامية سنة ١٢٩١م) وهذه الآليات التي استخدمها الفكر الليبرالي استخدمها الفكر الشيوعي أيضا في تطبيقاته العملية مع اختلاف هذا الفكر اختلافا جذريا عن الفكر الليبرالي، كما استخدمت نظم الحكم الدكتاتورية أيضا هذه الآليات. ولكن لأغراض أخرى. وهذه الآليات مشتقة بصورة أو بأخرى من نظام الحكم الإسلامي في بيعة السقيفة لاختيار أبي بكر خليفة للمسلمين، وقد ذكر بعض المستشرقين عن بيعة السقيفة أنها ديمقراطية مشتقة من ديمقراطيات العرب قبل الإسلام وسموها حسدا أو تجهيلا «ديمقراطية الجاهلية» كما سندر فيما بعد.

ومع أن هذه الآليات التي استخدمتها الدول الليبرالية الحديثة مختلفة ومنفصلة وسابقة للفكر الليبرالي الحديث، إلا أن الفكر الليبرالي دمج هذه الآليات في لحمته وفي تطبيقاته العملية، وظهرت هذه الآليات وكأنها الفكر الليبرالي، ولذلك كثيرا ما يطلق على نظم الحكم التي تطبق هذا الفكر النظم البرلمانية.

قصة نشأة البرلمان وتطوره

حتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، كانت كل أوروبا يحكمها ملوك مستبدون يضعون القوانين ويستبدلون ماعدا إنجلترا فقد كان فيها برلمان وحكومة دستورية امتدحها الفلاسفة والمفكرون وحسدوا إنجلترا عليها. (قصته الحضارة ول وإبراهيم ديورانت).

ما قصة هذا البرلمان ؟ وكيف نشأ ؟

كانت نشأة أول برلمان عرفت أوروبا سنة ١٢٩٥ م في إنجلترا، وكانت إنجلترا قبل ظهور هذا البرلمان يحكمها الملك ويعاونه مجلس يسمى مجلس الملك ويتكون مجلس الملك من الأعيان ورجال الدين. وكان مجلس الملك هذا لا يجتمع إلا بناء على دعوة الملك. وفي سنة ١٢٩٥ م كان الملك إدوارد الأول ملك إنجلترا في حروب مع فرنسا واسكتلندا وويلز، وفي أثناء الحرب أعوزته الحاجة إلى المال ليغطي به نفقات الحرب، وإلى الرجال ليحمد بهم القوات المحاربة. وكانت المدن والأقاليم الإنجليزية في ذلك الوقت لديها المال الوفير والرجال المدربون على القتال، واستعمال النبال. فكيف يحصل على المال والرجال بدون تدمير رجال الإقطاع والأمرام ؟

أمر الملك كل مدينة وبلدة كبيرة أن ترسل اثنين من مواطنيها على أن يكونا من الأحرار ولبسا من العبيد. كما أمر كل مقاطعة أو إقليم بأن ترسل فارسين (الفارس أقل درجة من النبيل في العرف الإنجليزي)، وذلك لتكوين جمعية وطنية.

وتكون البرلمان من هذه الجمعية الوطنية ومن مجلس الملك، وعرف بهذا الاسم في عصر الملك إدوارد الثالث (١٣٣٠ - ١٣٧٧ م). وعقد الاجتماع في القصر الملكي وجلس الملك وعن يمينه كبير الأساقفة والأساقفة الثمانية عشرة ورؤساء الأديرة الكبيرة، وعن يساره مائة ممن يحملون القاب دوق ومركيز ومارك وفيكونت وبارون، ووقف ولي العهد ومجلس الملك (الأعيان ورجال الدين الأقل

فى المرتبة الكنسية) قرب العرش وجلس القضاة على أكياس من الصوف، وقد جاءوا ليدلوا برأيهم فى النقاط القانونية، ووقف نواب المدن والفرسان عراة الرؤوس بفصلهم حاجز عن الآخرين، وعرف نواب المدن والفرسان فيما بعد برجال العموم وأصبح هناك مجلسان: مجلس أسفل، ومجلس أعلى، فالمجلس الأسفل هم رجال العموم (مجلس العموم فيما بعد) والمجلس الأعلى هم حاشية الملك ومجلس الملك (الأعيان ورجال الدين) - مجلس اللوردات فيما بعد. وبعد أن استمع المجتمعون إلى خطاب الملك انسحب رجال العموم إلى قاعة مجاورة، وناقشوا مقترحات الملك وحاجته إلى المال والرجال ولما فرغوا من مناقشتهم اختاروا مندوباً من بينهم ليبلغ المجلس الأعلى رأيهم، وعرض ملتصاتهم على الملك، ولما انتهوا من ذلك اجتمع المجلسان مرة أخرى واستمعوا إلى رد الملك وأعلن انفضاض الاجتماع.

كانت هذه هى صورة اجتماع أول برلمان عرفته أوروبا فى صورته البدائية، وتطورت الحياة البرلمانية بمرور الزمن حيث طالب كلا المجلسين بحرية أكثر وخاصة بعد ازدياد ثروة المدن والأقاليم، وأصبحت قوة المال هذه التى فى أيدي مجلس العموم وحاجة الملك إليها عامل قوة فى صالح رجال العموم، وفى عام ١٣٢٢م فى عصر إدوارد الثالث تقرر سابقة خطيرة. كان لها شأن فيما بعد وهى أنه يجب موافقة البرلمان على أى قانون تسنه الحكومة، وفى مارس سنة ١٧٨٢م بعد هزيمة إنجلترا وجلائها عن أمريكا التى كانت تحتلها وقيام الأسبان فى هذه السنة بالاستيلاء على بعض المستعمرات البريطانية، وكذلك قيام الفرنسيين بالاستيلاء على عدد من جزر الهند الغربية التى كانت تحتلها إنجلترا فى هذه السنة، وفى ظل هذه الهزائم المتكررة التى منيت بها بريطانيا ارتفعت الأصوات الغاضبة فى أنحاء إنجلترا تندد بالحكومة وفشلها، عندئذ اجتمع البرلمان وقرر أغلبية المجتمعين بأنهم لم يعودوا يثقون فى الوزارة الحالية، وتقررت بهذا سابقة تاريخية لطريقة حجب الثقة عن الحكومة وتغييرها، وفى نوفمبر سنة ١٧٨٣م قدم وزير الدولة مشروع قانون لإصلاح الهند (وضع شركة الهند الشرقية تحت هيمنة مندوبين تعيينهم الوزارة)

حيث كانت الهند مستعمرة إنجليزية ووافق مجلس العموم على القانون. ولكن الملك أرسل إلى مجلس اللوردات يقول إنه سيعتبر أى شخص يصوت للمشروع عدوا. ورغم هذا التحذير الملكي لمجلس اللوردات وافق مجلس اللوردات على القانون أيضا بأغلبية ٩٥ ضد ٧٦.

واحتج نواب العموم على تدخل الملك الصارخ فى شئون مجلس اللوردات وأودعوا احتجاجهم بوثيقة رسمية لدى المجلس لأول مرة ثم أصبح الوزراء فيما بعد مسئولين أمام البرلمان لا أمام الملك.

قصة وضع أول دستور للولايات

المتحدة الأمريكية

١- الاستعمار البريطاني لأمريكا.

امتد الاستعمار البريطاني لأمريكا الشمالية مدة تزيد على ١٧٦ عاما، ولم يكن الاستعمار الإنجليزي لأمريكا احتلالا عسكريا فقط، بل كان استعمارا استيطانيا، فلم تكن هناك مقاومة كبيرة من الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين لقوات الاحتلال الإنجليزي بالأنها العسكرية المتقدمة في ذلك الوقت، كما أن أمريكا كانت قارة واسعة غنية بمواردها الطبيعية قليلة السكان، مما أغرى بريطانيا بإقامة المستعمرات الاستيطانية في ربوعها، وفي سنة ١٦٠٦م تأسست شركة مساهمة تجارية بتشجيع من الحكومة البريطانية سميت شركة لندن ومقرها لندن، وكان غرضها إقامة مستعمرة إنجليزية في أمريكا بين خطي عرض الرابع والثلاثين والواحد والأربعين. كما تأسست في نفس العام شركة تجارية مساهمة أخرى سميت شركة بلايموث وغرضها إقامة مستعمرة إنجليزية أخرى بين خطي عرض الثامن والثلاثين والخامس والأربعين.

وكان لهاتين الشركتين حق توزيع الأراضي في أمريكا على المستوطنين الإنجليز، واستغلال المناجم وصك النقود، وتنظيم الدفاع عن مستعمرتيهما، وإقامة حكومة في كل مستعمرة. واحتفظ الملك الإنجليزي بحق في السيادة العليا على حكومتى هاتين المستعمرتين وفي أبريل سنة ١٦٠٧م وصلت أول ثلاث سفن بريطانية إلى أمريكا تحمل المستعمرين الجدد، وفي ظل الاستعمار البريطاني وبمساعدة هاتين الشركتين بدأ تأسيس المستعمرات البريطانية في أمريكا الذي أخذ يتتابع ويتشرف تأسست مستعمرة فرجينيا وروود أيلاند، وكانت كل مستعمرة بها عدد من المدن، وكانت أول بلدة أسسها المستعمرون الجدد في شرق أمريكا مدينة جيمس تاون وتبعثها مدن عديدة حسب قدوم الأعداد الكافية من المستعمرين، وتأسست شركة لاثلة هي شركة خليج مساشوسيتس سنة ١٦٢٩م لنفس الغرض.

وكان التاج البريطاني له حق منح الأفراد من الطبقة الراقية أو النبلاء إقطاعيات في أمريكا لقاء خدمات يقدمونها للملك، وقد منح لورد بلتيمور إقطاعية في أمريكا صارت تعرف باسم ميريلاند، ومنح وليام بن الذي كان والده قائدا في البحرية البريطانية، وكان الملك مدبنا له بهمال، إقطاعية أخرى صارت تعرف باسم بنسلفانيا، وعندما تأكد المستعمرون الجدد من الطبيعة البكر الثرية لأمريكا، وعرفت الشعوب الإنجليزية والأوربية الأخرى مدى توافر الموارد الطبيعية في أمريكا، بدأت الهجرات التلقائية تنساب إلى أمريكا وخاصة من بريطانيا ومستعمراتها الأخرى حيث كان أغلب المهاجرين إنجليزا، فانتشر الفكر الإنجليزي والعادات والتقاليد الإنجليزية في المستعمرات، وكان أول حكم شبه نيابى أدخل إلى أمريكا في مستعمرة فرجينيا، فتأسس مجلس شبه تشريعى فى ٣٠ يوليو سنة ١٦١٩، وكان يتألف من المحاكم وستة من رجال الكنيسة واثنين من المستوطنين يمثل كل واحد منهما عشر مزارع، حيث اجتمع المجلس فى كنيسة جيمستاون، وفى سنة ١٦٨٢م وافق وليام مالك مستعمرة بنسلفانيا على إقامة مجلس نيابى انتخب أعضاؤه بواسطة المستوطنين، حيث وضعوا الميثاق الأعظم للمستعمرة الذى كان يعطى الأعضاء بعض سلطات الحكومة، وقد قلد اللورد بالتيمور مالك مستعمرة ميريلاند والذي كان يحكم حكما مطلقا وليام بن وسمح بإقامة مجلس شبه نيابى فى مستعمرة، وبمضى الزمن وتحت الاستعمار الإنجليزي اتسعت المستعمرات بتوالى هجرات المستوطنين الجدد وتكونت الولايات وأصبح عددها سنة ١٧٨٣م ثلاث عشرة ولاية وكان لمعظم هذه الولايات هيئات نيابية على غرار النظام الإنجليزي.

(من كتاب موجز تاريخ الولايات المتحدة، آلان نيفينز وهنرى ستيل قوماجر.

ترجمة محمد بدر الدين خليل)

٢- طرد الاحتلال العسكرى البريطانى من أمريكا.

بعد فرض إنجلترا زيادات كبيرة فى الضرائب على المستعمرات وبعد ارتفاع المكوس على الشاي والبضائع الأخرى التى كانت تصب حصيلتها فى الخزنة

البريطانية، بدأت بذور الثورة تتولد في المستعمرات، وساء القلندر بين المستوطنين، فعقدت الاجتماعات ونشرت المقالات في الصحف والدعايات بالمشورات تخص على رفض الضرائب والمكوس، وتشجع الثورة على القوات البريطانية العسكرية في أمريكا. فتكونت لجان تعرف بلجان الترامسل في كل المدن والمستعمرات، وكانت لجان الترامسل لها دور كبير في انتشار الثورة على بريطانيا بعد ربط هذه اللجان بعضها ببعض كشبكة ممتدة في كل الولايات، حيث كانت تنقل الأخبار بين الولايات، وقد أصدرت الهيئة النيابية لولاية فرجينيا دعوات لعقد مؤتمر يناقش المصلحة المشتركة للولايات، وقد وافقت جميع الولايات على عقد هذا المؤتمر ماعدا ولاية جورجيا، وفي ٥ سبتمبر سنة ١٧٧٤م، اجتمع أول مؤتمر يمثل الولايات وسمى المؤتمر القاري الأول وذلك في فلادلفيا، وحضره واحد وخمسون مندوبا من بينهم جورج واشنطن. وقد وضع هذا المؤتمر بيانا وجهه إلى الملك والشعب في بريطانيا أكد فيه على حقوق المستعمرات في وضع التشريعات الخاصة على أن يكون للملك البريطاني حق النقض، وأبقوا على القوانين المتعلقة بمصلحة بريطانيا كالشجارة الخارجية، ولكنهم أصدروا عدة قرارات ضد بريطانيا مما كان له أثر في احتمالات التصادم مع الجيش البريطاني الموجود في أمريكا، وفي ١٨ أبريل سنة ١٧٧٥م قام القائد البريطاني في بوسطن الذي كان يسمى جيج بالاستيلاء على بعض مخازن الأسلحة غير المشروعة التابعة للمستوطنين وما هي إلا أيام قلائل حتى قام جيش من المستوطنين النصف مسلحين وغير المدربين بمحاصرة جيش القائد البريطاني جيج في بوسطن.

ثم اجتمع المؤتمر القاري الثاني في ١٠ مايو سنة ١٧٧٥ كمجلس حرب وأرسل نداء إلى ملك بريطانيا يرجوه التوفيق، وعين جورج واشنطن قائدا لجيش المستوطنين حيث قام بتنظيم الجنود المحاصرين لجيش جيج في بوسطن. ونشبت معركة بنكرهيل التي انتصر فيها الجيش الأمريكي بقيادة جورج واشنطن، وقد اكتسبت قوات المستوطنين الأمريكية ثقة كبيرة في النفس بعد هذه المعركة.

وامتدت حرب التحرير الأمريكية مدة ست سنوات دار القتال خلالها في كل مستعمرة، ووقعت فيها اثنا عشرة معركة كبيرة، وانتهت برحيل القوات البريطانية عن أمريكا، وتوقيع معاهدة أنهت الحرب بينهما سنة ١٧٨٣.

وبعد تحرير الولايات من الاستعمار الإنجليزي قامت كل ولاية بسن قوانينها، وأصبح الحكم في كل ولاية ينتخبون ولا يمينون من قبل التاج البريطاني، وأصبحت الهيئات التشريعية بالانتخاب في كل الولايات الثلاث عشرة.

٣- اتحاد الولايات الأمريكية ووضع الدستور الأمريكي.

قاربت حرب التحرير الأمريكية بين الولايات الأمريكية ووجدت المشاعر فتنبه القادة والمفكرون إلى أهمية الاتحاد بين الولايات وإقامة سلطة مركزية وجهاز تشريعي ووضع دستور اتحادى للولايات الثلاث عشرة.

وكان هناك عوامل ساعدت على الإسراع بإقامة الاتحاد من بينها النزاع على الحدود بين الولايات، كما أن أفكارا شيوعية ظهرت في بعض الولايات، حيث إن الفكر الشيوعي - كما ذكرنا سابقا - كان قد تداوله ونشره الكتاب والمفكرون في أوربا قبل ذلك في القرن السابع عشر، وبداية القرن الثامن عشر قبل الثورة السوفيتية بمئات السنين، ففي ولاية نيو إنجلاند، كان هناك جماعة يترواح عددها بين ١٢-١٥ ألف فرد يؤمنون بالفكر الشيوعي، وكانوا يرون أن الأعمال المشتركة بين الولايات حافظت على ثروة أمريكا من أن تصادرها بريطانيا. ومن ثم يجب أن تكون ملكا مشاعا للجميع، عندئذ سارع القادة والمفكرون في كل الولايات بالدعوة لإقامة الاتحاد بين الولايات، وكان أغلب هؤلاء القادة والمفكرين على دراية بالفكر الأوربي وخاصة أفكار لوك ومنتسكيو الليبرالية، وفي سنة ١٧٨٧ اجتمع مؤتمر قومي من ممثلين للولايات الثلاث عشرة في فيلادلفيا.

وكانت تجارب الولايات في حكم نفسها وتجارب إنجلترا في نظام الحكم واضحة في أذهان المجتمعين حيث كانوا مجمعين على إقامة فروع ثلاثة لنظام الحكم (النظام التشريعي - النظام التنفيذي - النظام القضائي). وعند مناقشة

تكوين الهيئة التشريعية كانوا متفقين على أن يكون البرلمان (الكونجرس) من مجلسين مثل إنجلترا، ولكن ظهرت مشكلة التمثيل العدى للولايات حيث كانت بعض الولايات يفوق عدد سكانها الولايات الأخرى، فهل تتساوى الولايات فى عدد الأعضاء فى البرلمان؟

وبعد المناقشات استقر رأى على أن تمثل الولايات سواء كانت كبيرة أو صغيرة بعدد متساو من الأعضاء فى أحد مجلسى البرلمان، أما المجلس الآخر فيكون التمثيل فيه حسب عدد سكان كل ولاية، وعند مناقشة تكوين الهيئة التنفيذية ظهرت مشكلة اختيار الرئيس؛ هل يختار الرئيس بواسطة أعضاء البرلمان؟ فوجد أنه سيكون هناك احتلال وعدم توازن بين الهيئات، وسوف تعطى الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية. أم يكون اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر فى جميع الولايات؟

وقد وجدوا أن ذلك ليس ممكناً أيضاً لاتساع القارة الأمريكية ولصعوبة المواصفات آنذاك وأنه سيكون هناك عدد كبير من الاختيارات، ومن العسير أن يحصل مرشح واحد على الأغلبية، فاستقر رأى الأغلبية على أن ينتخب الرئيس بواسطة مجمع انتخابى خاص لاختيار الرئيس، ويتكون هذا المجمع الانتخابى من أعضاء من الولايات بنسبة تمثيلها فى البرلمان، ولم يتحقق لهذا المجمع الانتخابى أن يتكون أبداً، لأن الأحزاب السياسية التى روى تكوينها فيما بعد كانت كفيلة بحل مشكلة اختيار الرئيس كما سئرى فيما بعد، وكان للرئيس حق اختيار الحكومة الجديدة وتكليفها بمهامها، واستقر رأى المجتمعين على حق الرئيس فى تعيين الهيئة القضائية بموافقة البرلمان، وكان للهيئة القضائية حق النظر فى جميع القضايا التى تثار حول القوانين أو الدستور، ولكن كان من الممكن أن يوجه البرلمان إلى الهيئة القضائية الاتهام، وكانت الهيئات الثلاث مستقلة ومتوازنة كل مع الهيئتين الأخرتين، وتحت إشرافهما ومراقبتهما، فكانت التشريعات التى يسنها البرلمان

لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديق الرئيس عليها، على أن الرئيس بدوره كان يمكن اتهامه ومحاسبته بواسطة أحد مجلسي البرلمان، كما كان يجب على الرئيس أن يعرض تعييناته للمناصب وارتباطاته ومعاهداته على البرلمان (الكونجرس)، وأخيرا واجه المؤتمر أهم مشكلة على الإطلاق، وهي كيف يمكن تنفيذ السلطات التي يخولها الدستور الاتحادي (هذا) للحكومة الاتحادية التي سوف تتكون على الولايات دون رفض هذه الولايات أو مراوغتها في التنفيذ؟

لقد كانت للولايات تجربة قديمة مؤلمة، وهي تجربة إنشاء اتحاد كونفدرالي بين الولايات، ولكنه كان اتحادا هشاً وغير كاف، وكان مجرد رابطة صداقة بين الولايات في ظل الاستعمار البريطاني، وكانت الحكومة الكونفدرالية القديمة تمتلك سلطات واسعة على الورق ولكن عند التطبيق كانت الولايات لا تخضع لهذه الحكومة الكونفدرالية وتنفذ ما تشاء وترفض ما تشاء متجاهلة الحكومة الكونفدرالية، فما الذي يضمن ألا يكون مصير الحكومة الاتحادية مثل سابقتها الكونفدرالية؟

وفي أول الأمر كان رأى أغلبية النواب أن استخدام القوة سوف يكون الحل الأمثل في مثل هذه الحالة، وبعد استمرار المناقشات اتضح أن استخدام القوة سوف يؤدي إلى حرب أهلية، واستقر الرأي على أن تخاطب الحكومة الاتحادية الشعب مباشرة فيما تتخذه من قرارات متجاهلة حكومات الولايات وهيئاتها التشريعية، فالحكومة الاتحادية في قراراتها تفرضها على الشعب كله متخطية حكومات الولايات وهيئاتها المحلية، وقد امتدت مناقشات المؤتمر شهورا طويلة، وبعد انتهاء المناقشات قرر المؤتمر أن يصبح الدستور ساريا بمجرد أن توافق عليه تسع ولايات من الولايات الثلاث عشرة، وقد وافقت ولايات نيويورك وبنسلفانيا وديلاور على الدستور قبل أن تنتهي سنة ١٧٨٧، وفي انتظار ست ولايات أخرى حتى يمكن تطبيق الدستور، انتشر القلق والصراع بين الولايات ودارت المناقشات داخل كل ولاية، وأدى الصراع من أجل الموافقة على الدستور إلى ظهور حزبين، حزب الموافقين على الدستور

الاتحادى أو حزب الاتحاد وحزب المعارضين للاتحاد وهم الذين كانوا يرون الاكتفاء بحكومة قوية ورابطة صداقة بين الولايات.

واستمر الصراع بين الحزبين فى الصحافة والهيئات التشريعية فى الولايات والمؤتمرات السياسية، وفى سنة ١٧٨٩ تحقق قيام الاتحاد وقيام حكومة اتحادية، واختير جورج واشنطن رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وكان عدد سكان أمريكا آنذاك حوالى ٤ ملايين نسمة، ٣ مليون من البيض و١ مليون من الملونين، وكان أغلب الملونين من المستعمرين الجدد، إذ كان أغلب سكان أمريكا الأصليين من الهنود الحمر قد قضى عليهم أو هربوا إلى شرق وشمال أمريكا.

(كتاب موجز تاريخ الولايات المتحدة، آلان نيفينز وهنرى ستيل كوماجر.
ترجمة محمد بدر الدين خليل)

خاتمة الجزء الأول (خلاصة)

تعتبر كثير من مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث السياسية والاقتصادية وخاصة السياسية وهو ما يعنينا فى هذا الكتاب ذات جذور إسلامية، فالحضارة الأوروبية استخلصت كثيرا من مفاهيم ومعطيات الحضارة الإسلامية واستفادت بها وخاصة أثناء الحروب الصليبية التى امتدت لثلاثة قرون، وعند حكم المسلمين للأندلس، وهذا الجانب لم يلق عليه الضوء فى الكتابات الأوروبية بصورة واضحة إلا نادرا وباعتصاب شديد وتعميم أشد.

وفى هذا المجال فإن مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث السياسية، مثل حرية الفرد المدنية وحرية فى اختيار السلطة التى تحكمه ذات جذور إسلامية، وقد بينت ذلك وألقيت عليه الضوء عند مناقشة الفكر الليبرالى الحديث وحرية الفرد.

أما موقف الفكر الليبرالى الحديث من المسيحية فهذا يرجع للظروف التى كانت تعيشها أوروبا منذ القرن الرابع عشر الميلادى حتى قيام الثورة الفرنسية سنة

١٧٨٩م والسلطات الكبيرة التي كانت تتمتع بها الكنيسة، مما حتم هدم هذه السلطات الكنسية وعزل الأفكار المسيحية واللاهوتية وعدم تطبيقها على المجتمع والشعب ككل في أوروبا، وعدم تطبيقها على الدولة بسلطاتها وقوانينها ومؤسساتها (فصل الدين عن الدولة) ~ (وفصل السلطة الدينية عن الزمنية) .

أما الأحزاب والبرلمان وبقية الآليات التي استخدمها الفكر الليبرالي الحديث ودمجها في لحمته فهي سابقة للفكر الليبرالي الحديث بقرون عديدة، وهي في الأساس مشتقة من بيعة السقيفة لاختيار سيدنا أبي بكر الصديق خليفة لرسول الله ﷺ كما سبقين بعد ذلك، ويعتبر موقف الفكر الليبرالي الحديث من المسيحية من إفرافات « البيعة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة » التي نشأت على أنقاض « البيعة القديمة في أوروبا » بمعطياتها ومفاهيمها مثل « العلمانية » و « فصل الدين عن الدولة » و « فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية » .

فموقف الفكر الليبرالي الحديث من المسيحية. و « فصل الدين عن الدولة » و « فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية » شأن أوربي خالص نتيجة للظروف التي كانت تمر بها أوروبا بالنسبة للكنيسة والكهنوتية المسيحية. ولا يمكن تطبيق هذا المفهوم للدين المسيحي الذي يحمله الفكر الليبرالي الحديث على الدين الإسلامي ومفاهيمه في الحرية والشورى كما سنذكر فيما بعد، فالفكر السياسي الإسلامي متشيد بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والإيمان بالعقيدة الإسلامية لا ينفصل عن الإيمان بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الفرد والمجتمع والدولة، فالإيمان لا يتجزأ في الإسلام.

الفصل الثاني

اتصال المسلمين بالحضارة
الأوربية

ديناميكية « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية » والتغيير

وأينما فيما سبق العوامل التي أدت إلى انهيار البيئة الثقافية الدينية للشعوب الأوروبية، وتكوين بيئة جديدة ذات سمات خاصة تنبع من معتقدات المجتمعات الأوروبية الدينية والثقافية.

أما البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فلم تتغير ولم تنهز لأنها تستمد معطياتها من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وتجدها يختلف عن مثيلتها الأوروبية كما سنذكر فيما بعد، وقد واجهت البيئة الثقافية الدينية الإسلامية مشكلات فكرية عديدة عبر التاريخ نتيجة لاتصالها بالحضارات المختلفة وما تحمله تلك الحضارات من أفكار، ومع ذلك لم تنهز ولكنها بينت وجه الحق فيها، واستفادت بما هو صالح منها، وقد واجهت « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية » مشكلتين لهما أهمية كبرى تبينان ما تحمله هذه البيئة من عوامل ديناميكية ذاتية لمواجهة كل جديد.

والمطالبة بتجديد الفكر الإسلامي، والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية تختلف عما حدث « للبيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوروبية » والفكر المسيحي الأوربي؛ فما حدث في أوربا هو انهيار للفكر القديم ونشأة مفهوم جديد للدين والفكر الديني المسيحي، وسيأتى تفصيل ذلك عند مناقشة « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية » وتجديدها.

المشكلة الأولى: كانت عند مواجهة « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية » للأفكار اليونانية والهندية والفارسية في عصور الانحطاط الفكري واستغلال الحكام للأفكار الدينية.

المشكلة الثانية: كانت عند مواجهة « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية » للغزو الفكري الاستعماري والتفريب والأفكار العلمانية والليبرالية.

وقد استعملت « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية » أن تتغلب على المشكلة الأولى وهي بسيلها للتغلب على المشكلة الثانية.

المشكلة الأولى

انحراف التصوف - الجبرية - وحدة الوجود، والحلول والاتحاد

فى القرن الحادى عشر الهجرى (السابع عشر الميلادى) . بلغ الفكر الإسلامى مرحلة خطيرة من الضعف والتخلف وذلك لغلبة مفهوم الصوفية على مفهوم الإسلام نفسه، ثم انحراف مفهوم الصوفية عن جوهر الإسلام ودحا طويلا من الزمن . وقد انحرف مفهوم الصوفية عن مفهوم الإسلام فى تلك الحقبة نتيجة عاملين من الأفكار الفارسية والهندية وهما :

١ - الجبرية ٢ - وحدة الوجود والحلول والاتحاد

وقد أثرت تلك الأفكار على البيئة الثقافية الدينية الإسلامية والفكر الإسلامى مئات السنين واستغلها الحكام وشجعوها وعملوا على فرضها على الشعوب ليشغلوها عما يرتكبه هؤلاء الحكام من ظلم واستغلال ، وكانت هذه الأفكار سببا فى تأخر المسلمين لانشغال الفكر الإسلامى بها عن مكان قوة يقول الأستاذ أنور الجندى فى كتابه (اليقظة الإسلامية فى مواجهة الاستعمار) : «بلغ الفكر الإسلامى فى خلال القرن الحادى عشر الهجرى (السابع عشر الميلادى) ، مرحلة كبرى من الضعف والتخلف نتيجة لغلبة مفهوم الصوفية على مفهوم الإسلام نفسه، ثم انحراف مفهوم الصوفية بانفصاله عن جوهر الإسلام وتغلب عنصرين قويين عليه هما :-

١ - الجبرية ٢ - وحدة الوجود والحلول والاتحاد

وكان الفكر الإسلامى فى مجموعه قد أصيب بالانحراف عن قطبيه الأساسيين : العقل والقلب ، الروح والمادة ، الدنيا والآخرة ، مع ما اتصل بهما من مفاهيم فلسفية يونانية وفارسية وهندية قديمة عَقِدَتْ مفهومه ، وأبعدته عن جوهره الأصيل وبساطته ونقاته . وكان مفهوم وحدة الوجود والاتحاد والحلول الذى استشرى فى هذه الفترة معارضا معارضة كبيرة للتوحيد الخالص ، وقد اتصل أمره برفع

التكليف عن فريق من العباد، وإضافة مفاهيم جديدة في التأويل، كما غلب مفهوم التوسل والاستغاثة والشفاعة بالأولياء الصالحين، وغلب الحديث عن قضايا الذات، والصفات والجبر، والاختيار وتجمّد الفقه تجمداً بالغ الخطورة في ظل مفاهيم المذاهب الأربعة، ثم كان مفهوم الجبرية هو أشد هذه المفاهيم خطراً، وأبعدها أثراً في تخلف العالم الإسلامي وجموده، فالجبرية هي مفهوم التسليم الكامل للواقع وانسحاب الفرد من المجتمع والاعتقاد بسقوط الإرادة الإنسانية سقوطاً كاملاً، وتقبل الأوضاع تقبلاً كاملاً بحسبان أنها إرادة الله، مع الاستسلام للظلم والذل والانفصال عن المجتمع، وإشمار العزلة في الخوائق والتكايا على نحو قريب من الرهبانية، والانصراف بالأولياء على نحو قريب من الوثنية، وقد اتخذوا من عقيدة القدر مبطناً للمعازيم وغلا للأيدي. فقد أذاعت الجبرية أن الزمان قد أقبل على آخره، وأن الساعة أوشكت أن تقوم فلا فائدة من السعي ولا ثمرة للعمل ولا حركة إلا إلى العدم.

وبذلك علا شأن النظرية الاستبدادية علواً كبيراً، وسيطر الأمراء عن طريق هذه المفاهيم واستمدوا منها قداسة وسلطاناً، وكان شأن العلماء في هذه المرحلة شأن القوى الأضعف، فقد انطوا تحت نفوذ الصوفية الذين كانوا هم أصحاب النفوذ الأقوى لدى الأفراد والحكام، وساد الفكر الإسلامي ضعفاً وانحرافاً شديدين، وراجت من خلال ذلك مفاهيم بعيدة كل البعد عن جوهر الإسلام، وغلبت خرافات وردع واستطاعت الدعوات المنحرفة والفلسفات القديمة أن تبرز وأن تضيف انحرافاتهما إلى الإسلام نفسه.

في هذه الفترة التي بلغت فيها الدولة الإسلامية مرحلة خطيرة من التأخر والانحطاط، وبلغ الفكر الإسلامي مرحلة متدنية وخيالية بعيدة عن الواقع، أفرزت البيئة الثقافية الدينية الإسلامية علماء أفاذا قوموا الفكر الإسلامي وعملوا على تنقيته من هذه الأفكار الدخيلة، وأزاحوا الشراب عن حقائق الدين الإسلامي. جاء ابن تيمية ومن بعده محمد بن عبد الوهاب بدعوة التوحيد المخالص.

جاء محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩٢ م) من قلب الجزيرة العربية وانتشرت دعوته لتزويل الركام، ولتكون حرباً على الاستبداد والجمود والتقليد، وتقضى على مفاهيم الجبرية ووحدة الوجود والحلول والاتحاد، وتعلن دعوة التوحيد نقية خالصة، وتؤكد وحدة الفكر الإسلامى وأن الإسلام دين ودولة، وأن الإسلام عقيدة وشريعة ونطبيقه أحكام الشريعة على الدولة والمجتمع، ثم جاء محمد على السنوسى بعد ذلك، لينقى الصوفية مما علق بها من آثار الجبرية، ووحدة الوجود والحلول والاتحاد، وانتشرت السنوسية، وحولت صوامع النسك والتكلم إلى مراكز للنشاط الاجتماعى والاقتصادى والعسكرى لمقاومة الاستعمار ونشر الدين الإسلامى فى إفريقيا الوثنية.

وقد تغلبت البيئة الثقافية الدينية الإسلامية على هذه المشكلة منذ القرن الثامن عشر، فهل تستطيع التغلب على المشكلة الثانية التى لانزال لعانى منها؟

٢ - اتصال المسلمين بالفكر الأوروبي

كما قلنا سابقا إن أوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م لم تكن تعرف معظم دولها الديمقراطية إلا إنجلترا التي كان فيها حكومة دستورية وبرلمان حسدها عليها معظم الدول الأوروبية، وكذلك تم وضع الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٩ م. حيث توحدت أمريكا، وبدأت تباشر الحكم الديمقراطي.

في هذا الوقت كانت الدولة الإسلامية تحت الخلافة العثمانية تخط في نوم عميق، وكانت مصر يحكمها أمراء المماليك في هذا الوقت الذي بلغ التخلف بالدولة الإسلامية العثمانية مداه، وبدأت تفقد بعض أجزاء الإمبراطورية العثمانية وخاصة الأجزاء الأوروبية. جاء نابليون بونابرت بحملته إلى مصر سنة ١٧٩٨ م بعد قيام الثورة الفرنسية بتسع سنوات، ومكث الفرنسيون في مصر ثلاثة أعوام أقاموا خلالها جريدين فرنسيين ومسرحا للتمثيل، وبنوا أماكن للأرصاء الفلكية والرياضيات، وأقاموا دارا للكيمياء، وأماكن للرسم والنقش في حارة الناصرية بالقاهرة، واتخذوا بيوت بعض أمراء المماليك لهذا الغرض. كما جعلوا بيت أحد الأمراء مكتبة عامة معظم كتبها فرنسية، وبها بعض الكتب العربية، وكان يقصدها الفرنسيون وقليل من المصريين، وكانت دار الكيمياء تقوم بإجراء بعض التجارب الكيميائية أمام الأهالي مما يثير دهشتهم وإعجابهم ويعلمونها ضربا من السحر.

كما أقام الفرنسيون مدرستين لأبناء الفرنسيين، وغير مسموح للمصريين بدخولها، ودخلت الماسونية إلى مصر لأول مرة على أيديهم سنة ١٧٩٩ م. ورحل الفرنسيون عن مصر سنة ١٨٠١ م وتركوا انطبعا قويا وأثرا كبيرا في نفوس المصريين عما وصلت إليه فرنسا وأوروبا في مضمار التقدم، وما عليه حالهم «المصريين» من تأخر وانحطاط.

وجاء محمد علي باشا (ولد سنة ١٧٦٩ ونفى سنة ١٨٤٩ م) فحكم مصر باسم الخلافة العثمانية، وكانت له أعمال كبيرة في مجال التقدم فأنشأ القناطر

والسدود، وشق الترع، ونظم الزراعة، وأقام بعض الصناعات، وعمل كثيرا من الإصلاحات وتقدمت مصر في عصره في فترة وجيزة تقدما كبيرا، وأرسل البعثات إلى الخارج. في هذا الوقت ظهر مفكرو عصر التنوير الإسلامي ينيرون الطريق ويوضحون المعالم.

رفاعة الطهطاوى ذلك العالم الأزهرى الذى أرسله محمد على باشا مشرفا على بعثة دراسية إلى فرنسا سنة ١٨٢٦م (١٢٤٢هـ)، بترشيح من أستاذه حسن العطار شيخ الأزهر الذى كان يسعى لتجديد المعارف، فقام بترجمة (١٢) كتابا فرنسيا إلى العربية، وترجم دستور فرنسا الذى وضع بعد قيام الثورة الفرنسية، وكان رفاعة يؤيد الحرية والديمقراطية، ولكنه ينكر روح الحضارة والفلسفة الأوروبية لأنها مخالفة لروح ومفهوم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فيقول: (علينا أن نأخذ من أوروبا المعارف البشرية المدنية والعلوم الحكمية العلمية، أما روح حضارتهم وفلسفتهم فإنها مليئة بالحشوات الضلالية ائغالة لسائر الكتب السماوية). ونشر رفاعة آراءه السياسية فى كتب عدة منها: تخليص الإبريز فى تلخيص باريز، وكتاب المرشد الأمين وكتاب أنوار توفيق الجليل وكتاب مناهج الألباب المصرية. وكان منهج رفاعة الطهطاوى الفكرى يضرب بجذوره فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وكان أساس هذا المنهج المواءمة بين جوهر الفكر الإسلامى وروح العصر، والأخذ من الحضارة الغربية ما ينفع المسلمين، وتحديد المعارف ووضع مناهج التربية والتعليم التى تجمع بين النظرة الإسلامية والمستجدات العصرية، وإيمانه العميق بالحرية والديمقراطية فى بيئة ثقافية إسلامية.. يقول رفاعة فى تعليقه على الدستور الفرنسى الذى ترجمه (ومن ذلك يتضح لك أن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف وأن السياسة الفرنسية هى قانون مقيد بحيث إن الحاكم هو الملك بشرط أن يعمل بما هو مذكور فى القوانين التى يرضى بها أهل الدواوين). ويقول تعليقا على المادة الأولى من الدستور الفرنسى والتى تنص على أن الناس أمام القانون سواء (معناه سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره، فانظر إلى هذه المادة الأولى فإن

لها تسليطاً عظيماً على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء شخاطر الفقير بأنه كالعظيم نظراً لإجراء الأحكام. ولقد كادت هذه القضية تكون من جوامع الكلم عند الفرنسيين، وهي من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم في الآداب الحضارية.

وقد نبه رفاة الطهطاوى أن هذه الأسس الديمقراطية لها جذور أساسية في الفقه الإسلامى، وأن الإسلام يقر (حقوق الإنسان) التى تطبقها أوروبا، وأن حرية الرأى والتعبير من حق كل مسلم ومسلمة. ويربط رفاة هذه الأفكار السياسية بالشرعية الإسلامية، وخالف رأى الفكر الأوربى العلمانى، وأقر بأن الدين هو أحسن وسيلة لتنمية الفضيلة، وكان لأراء رفاة تأثير كبير على من جاء بعده من المفكرين.

وفى نفس الوقت الذى ظهر فيه رفاة الطهطاوى فى مصر كان هناك خير الدين التونسي فى تونس قبل أن يحتل المستعمر الفرنسى تونس، وكان منهج خير الدين التونسي فى المجال السياسى يدعو إلى التمسك بالشرعية الإسلامية والدين الإسلامى والنظر فيما عند الأمم الأخرى، والاستفادة بأحسنه (والأخذ بنظام الشورى الذى يقيد الحاكم). يقول خير الدين التونسي: (إن التمسك بالدين لا يمنع من النظر فيما عند الأمم الأخرى والأخذ بأحسنه فيما يتعلق بالمسائل الدنيوية، فليس بالناس يعرف الحق ولكن بالحق يعرف الناس، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها). ويقول إن السبب فى عدم تقدم المسلمين يرجع لفئتين متعاندتين (رجال الدين يعلمون الشريعة ولا يعلمون الدنيا ويريدون أن يطبقوا أحكام الدين بحذافيرها بغض النظر عما جد واستحدث، ورجال السياسة يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين، ويريدون أن يطبقوا النظم الأدبية بحذافيرها من غير رجوع إلى الدين، فنقول للأولين: اعرفوا الدنيا ونقول للآخرين اعرفوا الدين، فاعتزال العلماء شؤون الدنيا ثم تحكمهم ضرر أى ضرر، ومعرفة رجال السياسة بأصول الدين ضرورة. والواجب امتزاج الطائفتين وتعاونهما، فهناك أصول الدين يجب أن تراعى، وهناك أمور لم

ينص عليها تقتضيها مصالح الأمة يجب أن تقاس بقياس المنفعة والمضرة ويعمل فيها العقل) ثم دعا خير الدين إلى امتزاج الطائفتين وتعاونهما. «كتاب اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار». الأستاذ أنور الجندى، ثم يقول: (الإسلام لا يمنع أن يقتبس الصالح من الأمر حيث كان ومن كان).

(وعنده أن الأسس التي بنيت عليها المدنية الحديثة التي يمكن اقتباسها ونشرها في المملكة الإسلامية كالحرية بنوعيتها، وهما الحرية الشخصية وهي إطلاق التصرف للإنسان في نفسه وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه في الحقوق والواجبات). ويقرر خير الدين أن (الشرعية الإسلامية كافلة بمصالح الدارين ضرورة أن النظام الدنيوي أساس متين لاستقامة نظام الدين وأن علماء المسلمين مكلفون بمراعاة أحوال الوقت في تنزيل الأحكام). المصدر السابق.

وفي الفترة من ١٨٠٣ إلى ١٨٥٤م ظهر الأوسى يدعو إلى الإصلاح والتجديد في بغداد، وكان تفسيره للقرآن الكريم المسمى (روح المعاني) يحمل هذا المفهوم، ثم أفرزت البيئة الثقافية الإسلامية تياراً قوياً من المفكرين والساسة في مواجهة الفكر الأوربي، أطلق عليه الأستاذ أنور الجندى (تيار الحرية والوحدة الإسلامية)، ويمثل هذا التيار بعض المفكرين والمثقفين المسلمين في الدولة العثمانية، والذين اتصلوا بالحضارة الغربية، وكانوا يرون أهمية الحرية وتطبيق الديمقراطية في ظل مفهوم إسلامي، وكانوا يمثلون أحد روافد الجامعة الإسلامية التي تبنها السلطان عبد الحميد فيما بعد.

وكان مجيء السلطان عبد الحميد لحكم الدولة العثمانية الإسلامية (من عام ١٨٧٦-١٩٠٨) وتخليص تركيا من الحركات الماسونية الغربية أملاً جديداً في استعادة وحدة العالم الإسلامي بعد التفتت الدول الأوربية حول الإمبراطورية العثمانية والعمل على تفكيكها. وكان الفاتر جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧) أحد روافد هذا التيار الهامة، وكان يرى أن العالم الإسلامي يجب عليه أن يتحد اتحاداً

دفاعيا في مواجهة الأحوال المهددة به، كما يجب عليه الأخذ بالأسباب والوقوف على أسباب تقدم الغرب وتفوقه للاستفادة بها. يقول:

(إن العالم الإسلامي يجب عليه أن يتحد اتحادا دفاعيا عاما مستمسك الأطراف، وثيق العرى، ليستطيع بذلك الدود عن كيانه ووقاية نفسه من الفناء المقبل، وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى يجب عليه اكتناء أسباب تقدم الغرب والوقوف على تفوقه وقوته) وأطلقت على هذه الدعوة فيما بعد اسم (الجامعة الإسلامية)، وحاول السلطان عبد الحميد الاستفادة من هذه الدعوة لوحدة العالم الإسلامي في مواجهة أوروبا، وأرسل إلى جمال الدين الأفغاني يستدعيه، وقبل الدعوة لزيارة إستانبول سنة ١٨٩٣، ومبايعة السلطان عبد الحميد، وظل بها يؤيد ويساعد السلطان عبد الحميد في تحقيق هذا الهدف، وكانت فكرة الجامعة الإسلامية تقوم على تكوين اتحاد كونفدرالي يشمل الدولة العثمانية والدول الإسلامية، وتلتزم بقانون الشريعة الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وتلتزم بالشورى في نظامها السياسي والعدل، واختيار خير الناس لتولى الأمور. ويقول جمال الدين الأفغاني:

(ولا أتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصا واحدا، وأن هذا ربما يكون عسيرا، ولكن أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، ووجه وحدتهم الدين، وكل ذي ملك على ملكه، يسعى بجهد لحفظ الآخرين ما استطاع، فإن حياته بحياتهم ومقاهم ببقائهم).

وقد قاوم جمال الدين الأفغاني الصوفية السلبية، والعجبية، وقال عبارته الشهيرة (فناء الصوفي في الله وفنائى في خلق الله). وكانت دعوته لتجديد الفقه الإسلامي والأخذ بالكتاب والسنة ومسيرة مستجدات العصر.. ويقول:

(القرآن وحده هو سبب الهداية والعمدة في الرعاية، وما تراكم عليه وتجمع حوله من آراء الرجال واستنباطهم ونظرياتهم فينبغى ألا نعول عليه، وإنما نستأنس به كراى، ولا نحمله على أكفنا مع القرآن في الدعوة إليه وإرشاد الأمم إلى تعاليمه).

الإمام محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م): كان الإمام محمد عبده أحد دعاة التجديد والإصلاح العظام، وكان له دور بارز في نهضة التربية والتعليم على أساس الدين الإسلامي الحنيف، ويعتبر الإمام محمد عبده من أوائل المفكرين الذين نقدوا الفكر السياسي الأوربي، وبينوا أن دعوة المفكرين الأوربيين بفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية شأن أوربي خالص لا أساس له في الفكر الإسلامي، فلم تعرف الدولة الإسلامية طول تاريخها سلطة دينية كذلك التي كانت تتمتع بها الكنيسة في أوروبا، كما لم يعرف الدين الإسلامي تلك السلطة التي كانت لرجال الدين المسيحي في وضع قوانين إلهية، وكانت قد نشرت مقالات لوزير خارجية فرنسا هانوتو، وهو مفكر فرنسي بارز بالصحف، وقام الإمام محمد عبده بالرد عليها. ففي مقال هانوتو الثاني الذي نشره بشارة تغلا صاحب الأهرام في ١٦ يوليو سنة ١٩٠٠م. يقول وزير خارجية فرنسا: (فاعلم أن أوروبا حاربت السلطة الدينية مدة ثلاثة قرون لا عن عدم اعتقاد بل لتفصلها عن السلطة المدنية، فإن المتحاربين كانوا من معتقد واحد، ولكن أراد أفراد أممها أولا ولقيف شعوبها ثانيا أن تكون الكلمة الأولى للسلطة المدنية في أحوال الحكومات، وشئون الشعب، وأن يكون للمعتقد حق الأدبيات الدينية بأن يعطى مايقصر لقيصر وما لله لله).

وكان هانوتو بحملاته هذه يحاول زرع مفهوم (فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية) في البيئة الثقافية الإسلامية حتى يسهل لفرنسا وهو وزير خارجيتها قيادة الدول الإسلامية التي احتلتها آنذاك (الجزائر وتونس) حيث كانت المقاومة الجزائرية قد أرقت فرنسا بشدتها وعنفها لأنها اعتمدت على مفاهيم الإسلام في الجهاد والتضحية والموت في سبيل الله، فأراد هانوتو أن يزرع هذا المفهوم الغربي في الفكر الإسلامي حتى يتجنب عنف مقاومة الجزائريين ويسهل لفرنسا العيش بأمان في احتلالها الاستيطاني للجزائر فيقول:

(وهذا ما نريد تأييده - نحن الفرنسيين - في مستعمراتنا بأن يكون الأمر المطلق للسلطة الحاكمة مع احترام عقائد الشعوب التي تحت حكمنا وسلطتنا وهو ما سرنا عليه في الجزائر وتونس وغيرهما من المستعمرات الفرنسية) وكان بشارة تقلا قد سأله: (إذا كنت تحب المسلمين وتعتقد أنهم راضون في تونس. فهل تعتقد ذلك في الجزائر ولماذا لا تسأل الحكومة الفرنسية ما ترى في أحوال هؤلاء؟).

فأجاب هانوتو فقال: (أما التونسيون فلا خلاف في أنهم مسرورون بحالتهم، ونحن قد دخلنا بلادهم وهي قاع صقصف فرق شملها أفراد حكموها.....). وأرجع هانوتو ذلك لأن الاستعمار الفرنسي لتونس هو «حماية» لا ضم المستعمرة إلى فرنسا كما هو حادث في الجزائر. وقد رد الإمام محمد عبده على جميع النقاط التي أثارها هانوتو فقال في رده عن «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية»: -

(بقي الكلام على جمع السلطة الدينية والسياسية في شخص واحد، يقول فيه مسيو هانوتو إن أوروبا لم تتقدم إلا بعد أن فصلت السلطة الدينية عن السلطة المدنية. وهو كلام صحيح ولكنه لم يدر ما معنى جمع السلطتين في شخص عند المسلمين، لم يعرف المسلمون في عصر من العصور تلك السلطة الدينية التي كانت للبابا على الأمم المسيحية عندما كان يعزل الملوك ويحرم الأمراء ويقرر الضرائب على الممالك ويصنع لها القوانين الإلهية. وقد قررت الشريعة الإسلامية حقوقا للحاكم الأعلى وهو الخليفة أو السلطان ليست للقاضي صاحب السلطة الدينية وإنما السلطان هو مدير البلاد بالسياسة الداخلية والمدافع عنها بالحرب أو السياسة الخارجية، وأهل الدين قائمون بوظائفهم وليس له عليهم إلا التولية والعزل، ولا لهم عليه إلا تنفيذ الأحكام بعد الحكم ورفع المظالم إن أمكن).

هؤلاء العلماء والمفكرون الذين أفرزتهم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية في مواجهة الفكر الأوربي وغيرهم أعداد كبيرة من العلماء والمثقفين والأدباء والسياسيين يدافعون عن الوحدة الإسلامية والعمل على نهضة الدول الإسلامية،

وتجديد الفكر الإسلامى والاهتمام بالتربية والتعليم على أساس إسلامى ومحاربة الاستبداد (عبد الرحمن الكواكبي) والتمسك بنظام الشورى والدعوة لتطبيقها، والأخذ من الفكر الأوربى والحضارة الأوربية ما ينفع المؤمنين، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها.

٣ - الغزو الفكرى الاستعماري

أطبق الاستعمار على الدول الإسلامية فاحتلت الجزائر سنة (١٨٣٠ م) وتونس سنة (١٨٨١ م) ومصر (سنة ١٨٨٢ م) والسودان سنة (١٨٩٩) وليبيا (سنة ١٩١٢ م) والمغرب (سنة ١٩١٢ م) والعراق والشام (الهلال الخصيب) (سنة ١٩١٨ م). وكان الاستعمار قد احتل قبل ذلك الهند والملايو، وعندما دخل الجيش الإنجليزي مدينة القدس أطلق لورد اللنبي عبارته التى تحمل معنى عظيمًا (الآن انتهت الحروب الصليبية). وعندما وصلت قوات الجنرال غوردن إلى دمشق وقف على قبر صلاح الدين الأيوبي وقال كلمته الشهيرة (هأنحن قد عدنا يا صلاح الدين).

وكان المستعمر عندما احتل البلاد الإسلامية يدرك أن استمرار بقائه بدون مقاومة وبدون ثورة عليه حتى يسهل له انتهاب الشعوب الإسلامية يعتمد على خطته التى أعدها وهى عملية الغزو الفكرى، وكانت عملية الغزو الفكرى التى طبقها المستعمرون فى البلاد الإسلامية تسعى لتحقيق هدفين.

الهدف الأول: محاربة الدين الإسلامى والتشكيك فيه والقضاء عليه فى فكر وقلوب المسلمين، وإظهار أن تأخر المسلمين يرجع إلى تمسكهم بدينهم، وأن تقدم أوربا يرجع إلى فصل الدين عن الدولة والقضاء على الفكر اللاهوتى الكنسى وفصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، وذلك حتى يتم التباعد بين المسلمين وبين دينهم الإسلامى، وسهل قيادهم، واستنزاف خيراتهم، وهاهو غلادستون رئيس وزراء بريطانيا يقف فى مجلس العموم البريطانى وفى يده المصحف الشريف ويقول: (مادام هذا الكتاب باقيا فى الأرض فلا أمل لنا فى إخضاع المسلمين).

الهدف الثانى: زرع الأفكار الأوروبية وتنميتها فى عقل ووجدان الشعوب الإسلامية ونشر الفكر الغربى فى جميع المجالات حتى يصبح فكر الفرد المسلم بصيغة غربية ليسير على نفس الدرب الأوروبى فى الثقافة والتعليم والفكر والمعادن والسلوك وشتى المعارف من سياسة واقتصاد واجتماع وقانون وغيرها من المعارف المختلفة، وهى نفس طريقة الطغاة والمستبدين فى كل عصر، ونفس الطريقة التى اتبعها هتلر وموسولبنى ولينين وستالين فيما بعد، والتى تعتمد على هذين الهدفين السابقين. هدم أفكار الخصم وزرع الأفكار الجديدة، وقد نجح الاستعمار فى غزوه الفكرى للشعوب الإسلامية إلى حد كبير، ويرجع ذلك للأسباب الخبيثة الذكية التى اتبعها لتحقيق أهدافه والتى تتمثل فيما يلى:

١- إعلان كل الدول الاستعمارية عند احتلالها لإى بلد بأن هدفها هو العمل على تقدم هذا البلد وانتشاله من التخلف الذى هو فيه، وتطبيق بعض الإصلاحات البراقة الظاهرة التى تبهر هؤلاء المندهبين بالمدى البعيد الذى بلغته الحضارة الغربية من التقدم مثلما حدث عندما احتل نابليون مصر وإدخاله بعض التجارب الكيميائية التى كانت تبهر الأهالى والتى كانت تقوم بها دار الكيمياء فى القاهرة والتى كان يعدها الأهالى ضربا من السحر.

ولم يحدث فى تاريخ الاستعمار أن أقام صناعة أو مشروعاً له شأن يخدم هذا القطر المحتل وشعبه.

٢- ربط التقدم العلمى والتقنى الذى بلغته أوروبا بفصل الدين عن الدولة وإدخال هذا المفهوم فى شتى أنواع المعارف والتربية والتعليم ووسائل الإعلام، وذلك حتى يمكن للاستعمار العيش فى أمان وتجنب الثورة عليه، الذى يولده الشعور الدينى والجهاد الإسلامى الذى يحض عليه الإسلام، وهى معلومات مغلوطة، فالتقدم العلمى والتقنى الأوروبى لم يرتبط بفصل الدين عن الدولة والثورة على الكنيسة الذى حدث فى أوروبا، فالاكتشافات الجغرافية العظيمة واحتلال إنجلترة لأمريكا كان سنة

١٦٠٧م قبل القضاء على الفكر اللاهوتي الكنسى واختراع أول آلة بخارية بواسطة جيمس وات كان سنة ١٧٦٥م قبل أن يأخذ الفكر اللاهوتي الكنسى فى الاضمحلال، وقبل أن يعرف المفكرون أول أفكار الليبرالية الحديثة فى الاقتصاد. فقد وضع آدم سميث أهم الأفكار الاقتصادية التى تسيير عليها الليبرالية الحديثة حتى اليوم سنة ١٧٧٦م كما أن « فصل الدين عن الدولة » وفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية، مشاكل خاصة بالبيئة الثقافية الدينية الأوروبية. لم تعرفها البيئة الثقافية الدينية الإسلامية؛ فلم يعرف المسلمون طوال تاريخهم سلطة لرجال الدين الإسلامى مثل تلك السلطة التى كان يتمتع بها رجال الكنيسة، ولم يعرف الإسلام أن لرجال الدين الإسلامى حق وضع معتقدات إيمانية تمس العقيدة الإسلامية من عندهم، مثلما هو حادث لرجال الكنيسة الأوروبية، والذى ثار عليه الفكر الأوربى، فالإسلام محفوظ فى القرآن الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسته النبوة الصحيحة محفوظة وموثقة.

٣- ومن الوسائل التى اتبعتها الاستعمار لنجاح الغزو الفكرى سيطرته على التربية والتعليم فى كل المراحل التعليمية ووضع برامج تعليمية تخدم هدف الاستعمار. يقول الأستاذ صالح أبو رقيق المجاهد والمفكر الإسلامى عن الاستعمار الإنجليزى فى مصر:

«عندما استعمروا البلاد أكثرها فيها الفساد وأشاعوا الفاحشة (السينمات والبارات والخمارات والنوادى الليلية وصالونات الندوات والسفور والبغاء وغيرها) وجاءت إلى مصر لجنة دنلوب الإنجليزية، وعين دنلوب سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف، ووضع برامج التعليم لمصر والمنطقة. نحى الدين وطمس التاريخ الإسلامى . فقرر لدراسة مادة الدين حصّة واحدة فى الأسبوع تأتى فى الجدول بعد الظهر ولا امتحان فى هذه المادة. فمن من التلاميذ يعبرها اهتماماً؟ وخلت برامج الجامعات من مادة الدين، وقسم التعليم إلى مدنى ودينى، وضيّقوا الخناق على التعليم الدينى وعلى خريجيه. وطمسوا التاريخ الإسلامى، بينما كان يدرس لنا تاريخ الفراعنة وتاريخ نابليون

بكل التفاصيل، ولانعلم شيئاً عن خالد بن الوليد -رضي الله عنه- الذي كان كقائد عسكري أعظم من نابليون. وذلك كي تتخرج الأجيال التي ستتمسك بمقاليده الأمور وهي تعاني فراغين؛ فراغاً روحياً بسبب التمزق والحيرة والقلق النفسي لتصبح مرتعاً للمتحلل، وفراغاً فكرياً يملؤه بأفكار مستوردة تبعده عن الفكر الإسلامي وتغير عاداته وتقاليده العريقة وتفسد أخلاقياته العظيمة مرة بالمدنية الغربية التي نقلوها لأهل الثراء ومنهم نفشت في المجتمع ونادى بها طه حسين وأمثلة الذين خرجوا من قاع ريف مصر إلى باريس ولندن فانبهروا وقال طه حسين قولته المشهورة (نأخذ بالمدنية الغربية حلوها ومرها وخيرها وشرها) فتبدلت العادات وتغيرت التقاليد وانهارت عند الكثيرين القيم والأخلاقيات، ومرة أخرى بالشيوعية والإشتراكية والعلمانية والبهائية واقتنعت بهذه الخزعبلات قطاعات كثيرة ومازلنا نعاني منها إلى الآن.

٤ - دعوة التخريب: ومن الوسائل التي اتبعتها الاستعمار في إنجاح عملية الغزو الفكري تكوين مجموعة من المتفريين أغلبهم من المثقفين والسياسيين الذين يحملون فكر الغرب في جميع المجالات، وعدم التقيد بالقيم الأساسية للإسلام. وقد بدأت حركة التخريب بأعداد قليلة من المثقفين تسللوا داخل الفكر الإسلامي وسط رأي عام مسيطر يؤمن بفكرة الجامعة الإسلامية وبوحدة العرب والمسلمين تحت قوانين إسلامية. حتى عندما نادى مجموعة من المثقفين في الشام بفكرة القومية العربية في مقابل الدعوة إلى القومية التركية في ذلك الوقت، كانت هذه الدعوة إلى القومية العربية في بادئ الأمر تحمل المفهوم الإسلامي، فكانت قومية عربية تتخذ من قيم الإسلام أساساً لها ولا تفصل القومية عن الإسلام، فهي قومية عربية إسلامية، وكذلك عند ظهور دعوة الوطنية المصرية فإنها كانت لا تنسلخ ولا تعتمد عن قيم الإسلام الأساسية، وكل كتابات وخطب الزعيم الوطني مصطفى كامل ومبادئ الحزب الوطني بعد ذلك كانت تنادى بالارتباط بالإسلام وتطبيق شريعة الإسلام

وقوانين الإسلام. فى ظل هذا الرأى العام الإسلامى المسيطر والفكر الإسلامى السائد تسلل الفكر التغريبى إلى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وكان هذا الفكر التغريبى لا يعلن تحديه لمفاهيم الإسلام وقيم الإسلام أبداً، ولا يعلن صراحة أنه ضد أى جزئية من جزئيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية كما حدث فى أوروبا، بل جاء هذا الفكر متسللاً بليل متخذاً من دعوة تقدم الأمة والسعى إلى اللحاق بالغرب فى جميع المجالات منهاجاً له. وفى الحقيقة لم يكن تاريخ البيئة الثقافية الدينية الأوربية معروفاً لكل المثقفين فى هذه الفترة، ومعظم كتابات هؤلاء المتغربين يتبين أنهم لا يدركون مفاهيم الفكر الاستعمارى وخلفياته حتى الإدراك بل كان كل سعيهم هو تقديم الأمة بعد الدهاشهم بالحضارة الأوربية وسميهم للتقدم والأخذ بأسبابه وبالتالي فالنظرة النقدية لفكر الغرب لم تكن متوافرة لدى هؤلاء المتغربين، وقد بدأت حركة التغريب فى الهند بقيادة أحمد خان وأتباعه، وفى تركيا حمل لواءها ضيا كوك ألب ثم الاتحاديون الذين تولوا السلطة بعد وفاة السلطان عبد الحميد، وكانوا يؤمنون بمبادئ جمعية الاتحاد والترقى التركية. ثم إن مصطفى كمال أتاتورك بعد استيلائه على السلطة فى تركيا بعد ذلك وإعلانه تركيا دولة علمانية كان ذلك أكبر فجيعة منى بها الوطن الإسلامى كله بكل دوله وشعوبه، وكان إيذاناً بانتشار حركة التغريب والقضاء على الحلم الذى راد كل الشعوب الإسلامية فى إمكانية إقامة وحدة إسلامية تتمثل فى الجامعة الإسلامية لتحل محل الخلافة العثمانية؛ أما فى مصر فقد اعتمدت حركة التغريب على عدة عوامل منها:

أ- مجموعة الكتاب والمصحفين خريجي مدارس الإرساليات التبشيرية فى الشام أمثال فارس نمر وبعقوب صروف وجورجى زيدان وسركيس وفرح أنطون وشبلى شميل وغيرهم، سيطروا على صحف ومجلات الأهرام - المقطم - المقتطف والهلل. ترك هؤلاء الصحفيون الشام وجاءوا إلى القاهرة، وفى ظل الاحتلال البريطانى استطاعوا أن يتسللوا إلى الفكر فى مصر وينشروا الفكر التغريبى بدرجة كبيرة.

ب- اللورد كرومر والمفكرون الأوروبيون.

ففى خلال المدة الطويلة التى مكثها لورد كرومر والننى بلغت خمسة وعشرين عاما فى مصر وضع كرومر أغلب الشبهات التى أثيرت حول الإسلام. ففى كتابه (مصر الحديثة) الذى أصدره سنة (١٩٠٨) وفى تقاريره السنوية التى كانت مرجعا لكل دعاة التغريب أثار كرومر بكتاباته أكثر الشبهات حدة ضد الإسلام وبأنه دين مناف للتعقدم، وأن المسلمين لن ينهضوا ما داموا متمسكين به، كما هاجم الشريعة الإسلامية ودعا الشباب إلى التعليم الأوروبى والتخلص من التراث الإسلامى وحث الشباب على التمسك بأداب الغرب وسلوك الغربيين، كما قام بإقامة التعليم على أساس التربية الغربية الاستعمارية، وقد تصدى للرد عليه مجموعة من المفكرين المسلمين أمثال فريد وجدى ومصطفى الفلايضى ورشيد رضا وعلى يوسف، كما قام مجموعة من المفكرين الأوربيين بدور كبير فى عملية التغريب بنشر الكتب ضد الإسلام أمثال دوق داركور فى كتاب (مصر والمصريين) وجبرائيل هانوتو المفكر وزير خارجية فرنسا الذى نشر مقالاته فى جريدة الأهرام والننى قام الإمام محمد عبده بالرد عليه، والمستشرق مرجليوث فى الكتاب (محمد وظهور الإسلام) وقام عبد العزيز جاويز بالرد عليه. ووليم ديلكوكس فى محاضراته التى ألقاها فى نادى الأزيكية للغة العربية، ودعا إلى استخدام اللغة العامية سنة ١٨٩٣، وزعم أن قوة الاختراع «الإبداع» لدى المصريين لن تتقدم إلا بترك اللغة الفصحى. كل هؤلاء وغيرهم كثير على امتداد البلاد الإسلامية التى وقعت تحت نير الاستعمار كان لهم أثر كبير على انتشار دعوة التغريب.

ج- مدرسة حزب الأمة وصحيفة الجريدة.

تكون حزب الأمة من مجموعة من الاقطاعيين المصريين الذين رأوا أن يأخذوا طريق محاسنة «مداينة» الاستعمار والالتقاء مع الفكر الاستعماري فى منتصف الطريق، واتباع أساليب اللين وعدم العنف مع الاستعمار وعدم التقيد بالقيم الأساسية للإسلام، وقاد حركة التغريب لطفى السيد وسعد زغلول.

يقول الأستاذ أنور الجندى فى كتابه «اليقظة الإسلامية فى مواجهة الاستعمار»: (وكان أبرز من دعاهم لطفى السيد وكون منهم حزب الأمة فتحى زغلول (قاضى دنشواى)

إدريس راغب (زعيم الماسونية)

عبد الخالق ثروت عبد الرحمن الدمرداش (شيخ طريقة وعميل [إنجليزى])
عبد العزيز فهمى

عمر سلطان (مرافق الحملة البريطانية فى طريق التل الكبير القاهرة)

هؤلاء الأعيان الذين جمعهم لطفى السيد كونهم الإنجليز، فأصبحوا فئة خاصة لاصلة لها بالقصر ولا بالحركة الوطنية، ولا تؤمن بالاتجاه للدولة العثمانية، ولا تقبل الوحدة العربية.

وقد عمل لطفى السيد فى الفترة ١٩٠٧ - ١٩١٤ مديرا لجريدة لسان حزب الأمة وفى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٤٧ م بالجامعة المصرية وبالصحافة بعد سنة ١٩٤٠ م وحتى وفاته بالمجمع اللغوى. وكان حزب الأمة يسير على منهج كرومر فيعارض العربية والإسلامية (ولأول مرة يفصل لطفى السيد دعوة المصرية أو الوطنية عن جذورها الإسلامية والعربية، فالكمل قبله كان يدعو للمصرية والوطنية ولكن بهجور إسلامية وعربية، فلم يكن قبل لطفى السيد هناك انفصال بين المصرية والإسلامية). المصدر السابق.

كما أرسى لطفى السيد مفاهيم السياسة الأوربية ونظمها فى الحكم والقانون والنظام الديمقراطى. يقول الزعيم الوطنى مصطفى كامل عن الجريدة التى كان يديرها لطفى السيد: (إن سياسة الجريدة تدلنا على أنها أشد الجرائد تعلقا بالاحتلال. وحسبنا فيما استذكروا الاحتفال بلورد كرومر أعدى أعداء المصريين والطاعن على الإسلام والمسلمين).

« وفي الحرب الإيطالية على ليبيا ونهوض مصر للدفاع عنها وتقديم العون لها يقول لطفي السيد:

(مالنا نحن وهذا الأمر، إن ما يحدث هناك لا يهم مصر ولا دخل لها فيه) (وهو على حد تعبير باحث لبناني « قد أزاح الدين كأساس للوحدة القومية وعالج مختلف القضايا الأخلاقية من وجهة نظر عصرية بعيدة عن الإسلام). المصدر السابق.

وفي جملة كتابات لطفي السيد وفلسفته التي عرضها في الجريدة لم يخرج عن مفهوم كرومر في أهم ثلاث نقاط:

١- عدم الموافقة على الوحدة الإسلامية والرابطة العربية والقومية.

٢- فصل الدين عن المجتمع والدولة.

٣- لرساء مفاهيم السياسة الأوربية ونظمها في الحكم والقانون). المصدر السابق.

ولم يمض وقت طويل حتى كانت مدرسة حزب الأمة ذات الاتجاه الغربي تسيطر على الثقافة والسياسة والفكر في المجتمع المصري بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (ويمكن أن يطلق عليها اسم مدرسة سعد زغلول خلفاء حزب الأمة، ممن وكلت إليهم من بعد أمور السياسة والفكر جميعا). المصدر السابق.

واستطاعت مدرسة حزب الأمة بقيادة لطفي السيد أن تعد جيلا قاد الحركة الثقافية والفكرية والسياسية بعد الحرب العالمية في مصر، وكان حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين امتدادا لحزب الأمة وكانت صحيفة السياسة بديلة لصحيفة الجريدة، وأفردت الجامعة المصرية التي تولاها لطفي السيد برنامجا وضعه الاستعمار الإنجليزي أن تربي أجيالا تقلدوا المناصب السياسية والفكرية والثقافية والترية والتعليم وغيرها فيما بعد، وقاد عدد كبير من زعماء البقطة الإسلامية المواجهة ضد حزب الأمة، ثم حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين فيما بعد، وتمثلت المقاومة

لهذه الأفكار التفريرية في حركة الزعيم الوطني مصطفى كامل والحزب الوطني الذي كان يرى عدم انفصال الوطنية المصرية عن جذورها الإسلامية، مثله في ذلك مثل حركة أحمد عرابي باشا والعرايين، ولكن الاستعمار الإنجليزي وقف لهذا التيار الذي يمثل الحزب الوطني بضراوة حيث استطاع أن يعزله عن بيئته الثقافية الدينية الإسلامية، ويجعل نشاطه يدور على صفحات الصحف والمجلات، كما حارب حركة العرايين التي تصدت له عند احتلال مصر من قبل.

كما تصدى لمقاومة هذا المفهوم التفريري وهذا التيار التفريري مجموعة كبيرة من المفكرين والعلماء المسلمين في الوطن الإسلامي، لا يمكن حصرهم منهم عبد الرحمن البرقوقي صاحب مجلة البيان (سنة ١٩١١). أحمد شفيق - توفيق البكري - رفيق العظم - عبد العزيز جاورش. علي يوسف: (صاحب جريدة المؤيد) طاهر الجزائري (سوريا) - الطاهر بن عاشور (دمشق) محمود شكري الألوسي (العراق) جمال الدين القاسم (سوريا) - عبد الرازق البيطار (سوريا) مصطفى الغلابيني (لبنان) - أحمد زكي باشا (مصر) رشيد رضا (تلميذ محمد عبده وصاحب مجلة المنار) فريد وجدي - عمر لطفى. وصدرت عدة مجلات وصحف من أبرزها - المنار - الحياة - المقتبس - البيان - الهداية - العالم الإسلامي. ومئات غيرهم من المفكرين والأدباء والعلماء تصدوا لهذا التفرير (وقد عرض عمر لطفى موضوع (الدعوى الجنائية في الشريعة الإسلامية) في مؤتمر المستشرقين الذي عقد في جنيف سنة ١٨٩٤م وأعجب بها القانونيون الأجانب. وقال شارل ميرمير: «إنني أنصح لجميع المسلمين في شخصكم ألا يطلبوا مستقبلهم في نفس المنظمات الأوروبية والمسيحية فاطرحوا هذه المنظمات وأمعنوا النظر فيما نحن فيه من الفوضى الخداعة واطلبوا من دينكم الذي هو أسمع دين وأكثر مساواة مفتاح مستقبلكم ولا تفضلوا أن تستعيروا منا الاكتشافات العلمية الخاصة بإنماء سعادتكم الحقة) ..

المصدر السابق.

ومع ذلك ونحت عنف الاستعمار واستمراره فترة طويلة واستيلائه على وسائل الإعلام والتربية والتعليم وتشجيعه بطرق ملتوية خفية للحركات المطالبة بالاستقلال بعيدا عن الدين الإسلامى والجذور الإسلامية ومناهضته للمطالبين بالاستقلال مع ارتباطهم بجذورهم الإسلامية، كل ذلك وغيره خلق أجيالا ممن يؤمنون بفكر الغرب وثقافته ووسائله فى تحقيق النهضة بعيدا عن قيم الإسلام الأساسية. وسيطر هؤلاء على كل وسائل الإعلام والتربية والتعليم والشخصيات العامة والأحزاب السياسية فى كل البلاد الإسلامية. وكان للغزو الفكرى الاستعماري الغلبة التى لا تزال نعيش آثارها حتى الآن، وقاد المفكرون والسياسيون المثاقرون بثقافة الغرب حركة الفكر فى البلاد الإسلامية وأصبحوا يعرفون بقيادة التنوير. أما دعاة التنوير الإسلاميون الحقيقيون فقد انزوت أفكارهم وأصبحوا مجرد أفكار هائمة فى بحر لجى من الأفكار التغريبية.

وبعد الحرب العالمية الأولى تبلور حزب الأمة فى سعد زعلولى ومدرسته، ثم انفصل حزب الأحرار الدستوريين عن حزب الوفد خلفاء حزب الأمة، وشارك طه حسين فى قيادة الفكر الأوربي التغريبى، كما شاركت الجامعة المصرية بطلابها ومعاتنها إلى أوروبا فى الحملة على الفكر الإسلامى، ويعتبر كتاب الأستاذ أنور الجندى (اليقظة الإسلامية فى مواجهة الاستعمار) بحق خير كتاب عن هذه الفترة التاريخية فى مواجهة الاستعمار والغزو الفكرى. واتبرى المتغربون فى الوطن الإسلامى يعزفون على أوتار الحرية.. يقول قاسم أمين:

(إن الحرية الحقيقية تحتل ابداء كل رأى،= ونشر كل مذهب، وفروج كل فكر، وفى البلاد الحرة قد يجاهر الإنسان بأن لا وطن له ويكفر بالله ورسله، ويظعن على شرائع قومه وآدابهم وعاداتهم، ويهزأ بالعادات التى تقوم عليها حياتهم العائلية والاجتماعية. يقول ويكتب ما شاء فى ذلك، ولا يفكر أحد ولو كان أشد خصومه فى الرأى أن ينقص شيئا من احترامه لشخصه متى كان قوله صادرا عن نية حسنة واعتقاد صحيح).

ووضع الشيخ على عبد الرازق كتابه (الإسلام وأصول الحكم) سنة (١٩٢٥م)، والذي نادى فيه بأن الإسلام رسالة روحية فقط ولا علاقة له بنظام الدولة متأثراً بالفكر الاستعماري التفريري وإن كان قد اهتمدى إلى الصواب وتاب بعد ذلك، فكتب فى مجلة رسالة الإسلام فى يونيو سنة (١٩٥١م) فى حوار مع أحمد أمين قائلاً: «إن كلمة الإسلام رسالة روحية فقط كلمة ألقاها الشيطان على لساني».

وفى ظلال سيطرة الفكر التفريري الاستعماري الذى أطبق على الفكر والثقافة فى البلاد الإسلامية وتحت سيطرة الاستعمار، فانتشرت العادات والتقاليد والبدع الغربية، وسيطرت المفاهيم الأوربية على التربية والتعليم والثقافة والسياسة والاقتصاد والقانون وجميع مناحى الحياة. وفى السنة (١٩٢٥م) قام الإمام الشهيد حسن البنا بدعوته إلى الرجوع الإسلام ونبد المفاهيم الأوربية وتطبيق الشريعة الإسلامية، وأنشأ جمعية الإخوان المسلمين فى مدينة الإسمايلية فى شوال سنة (١٣٤٦هـ) الموافق مارس سنة (١٩٢٨م).

يقول الامام الشهيد حسن البنا فى أول مقال ينشر له بالصحافة المصرية (مجلة الفتح العدد ١٠ : ١٢/٢٥/١٣٤٦هـ، الموافق ١٤/٦/١٩٢٨م):

(وبعد... فلست فى حاجة إلى أن أقول إن أمتنا المصرية بل الإسلامية بما تقلبت فيه من أطوار وما مر عليها من حوادث سياسية واجتماعية امتدت بدينها وأخلاقها فتركبتها كالمعلقة، لست فى حاجة إلى أن أقول أن هذه الأمة فى أشد الحاجة إلى دعوة قوية فعالة تردّها إلى رشدها وتهديها بهدى نبيها وترشدها إلى معالم دينها وتنقذها مما هى فيه من الانحلال الأدبى والفساد الخلقي، فأنت أينما وجهت وجهك لا تجد إلا فساداً ظاهراً وتهتكاً مزرياً، بله الفوضى فى العقائد والتخبط فى الآراء والمذاهب، إلى من يتهم على عامتنا فيجرّحهم فى دينهم، ويسرق منهم إيمانهم من مرتزة التبشير وما إليه. تسير فى الشارع ترى مايؤذى ويؤلم، وتستعرض حياة الأسرة نتجد ما يمرض ويؤسف وتولى وجهك شطر المدارس ومعاهد العلم

فتلقى ما يزرى ويخجل ، وقل مثل ذلك فى مرافقنا وشئوننا حتى لقد أصبح الداء عاما يمتد تحت الفرد والجماعة، ويستغيث منه الصغير والكبير، ولا يفرجك قوم من الكتاب يقولون هذا عصر مدنية وتجديد ورقى فى المدارك والأفكار وثقافة حرة وحرية شاملة شخصية وغير شخصية، وغير ذلك من الألفاظ التى يرصونها رصا وينمقونها تنميقا يخدعون بها البسطاء ويخلبون بروائها الضعفاء، ذلك تعبير له تعبير . ولو أن هؤلاء القائلين ممن لم يستول عليه الافتتان والإعجاب بما يرون إلى حد لا يفقهون معه دليلا ولا يدعون لحجة « إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى » (سورة النجم آية ٢٣) لناقشناهم دليلا بدليل وبيننا لهم أن الحق غير ما يظنون، وصلاح الأمة بغير ما يفهمون، ولنا معهم موقف آخر إن شاء الله، رغم ذلك كله يرون فيه الحق حقا والباطل باطلا) .. كتاب وسائل الإعلام المطبوعة فى دعوة الإخوان المسلمين للأستاذ: محمد فتحى على شعير.

وقد نادى الإمام الشهيد حسن البنا بتجديد الفقه الإسلامى والفكر الإسلامى لمواجهة تحديات العصر فيقول فى مقالة افتتاحية له بمجلة الشهاب.

العدد الأول. غرة المحرم (١٣٦٧ هـ) (نوفمبر سنة ١٩٤٧ م) :

(ومع تغير أوضاع الحياة باستمرار، ومع أن الزمن يدور دورته دائما ولا ينتظر المتخلفين، ومع أنه قد تجددت فى المجتمع الإسلامى . بحكم التطور الدائم والتغير الدائب أوضاع وصنوف من التعامل والصلات لم تكن من قبل، وقف أمامها المؤمنون بالإسلام حائرين لا يدرون ما حكمه فيها وما نسبتها إليه، فأعمال البورصة والبنوك المختلفة والتأمين على الحياة والأسهم والسندات فى الشركات وعمليات وصور المبايعات الجديدة والنظم السياسية الناشئة التى تقوم على الحزبية أو سلطة الحاكم أو حق الأمة وحقوق الفقراء فى مال الأغنياء ونسبة طبقات المجتمع بعضها من بعض .. كل هذه أمور صارت تشغل أذهان الجماهير والشعوب فى هذا العصر وتصل بواقع حياتهم وتشكلها الحياة بمقتضيات الظروف والضرورات كيفما اتفق،

كل ذلك والعلماء المختصون بالتحقيق والتمحيص يرون وينظرون ويسمعون ولا يفعلون شيئا إما لأن الكثير منهم يرى أنه لا فائدة في الاهتمام بمسائل نظرية تجرى العمليات فيها على نمط غير إسلامي، فلا فائدة من إظهار رأي الإسلام فيها وهو خطأ ولا مثلك، فمهمة العالم البيان ومحاولة حمل أهل التنفيذ عليه، فإن عجز فقد أدى واجبه وأعطر إلى الله، وإما لأنهم يرون بعد المشقة وضخامة المجهود الذي يجب أن يبذل في البحث والمقارنة مع عدم تهيب وسائل التعاون وانصراف الحكومات والهيئات العلمية المختصة عن التفكير في ذلك واشتغالها عنه بمشاكلها الإدارية والخاصة، وهو تقصير لا بد أن يتداركها كلفنا من ثمن.. وهكذا ترى أن أحكام الإسلام قد أهملت، وعواطف المؤمنين كادت تخمد بين حيرة وتقصير كان عنها الجمود والحرمان). المصدر السابق.

وقد انتشرت حركة الإخوان المسلمين انتشارا كبيرا وكان لها دور هائل في جميع البلاد الإسلامية في محاربة تيار التغريب وعزله وتحجيمه في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، فانقض عليها الاستعمار والمتغربون حتى لا تكون لها اليد العليا، وكان لحركة الإخوان المسلمين أثر كبير في كشف خبايا ومغالطات الغزو الفكري الاستعماري ودحض آراء دعاة التقدم على النسق الأوربي «وربط الدين بالدولة» وأن الإسلام وحدة واحدة لا يفرق بين الدين والدولة وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على الفرد وعلى الشعب والمجتمع ككل وعلى السلطات الحاكمة بهيئاتها ومؤسساتها وقوانينها والمناداة بالحرية والديمقراطية المتمثلة في الشورى الإسلامية؛ كما كان لجماعة الإخوان المسلمين أثرها الكبير على الفكر والثقافة الإسلامية وتجديد الفقه الإسلامي لمواجهة حركة الحياة ومستجدات العصر.

أجملنا فيما سبق كيف تم الغزو الفكري الاستعماري للشعوب الإسلامية، وكيف نشأت أجيال عديدة تؤمن بفكر الغرب ووسائله لتحقيق النهضة والتقدم في جميع المجالات. وكان نتيجة الغزو الفكري الاستعماري على النظم السياسية في البلاد الإسلامية أن الغالبية العظمى من نظم الحكم في البلاد الإسلامية أهملت تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وسارت في ركب الغرب في تشريعاتها وقوانينها ونظمها السياسية ومقاومة المطالبين بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بشتى الطرق.

آثار الغزو الفكري الاستعماري

كان هدف الغزو الفكري الاستعماري في البلاد الإسلامية عزل الإسلام عن حركة الحياة وجعله مقصوراً على إقامة الشعائر والعبادات من صلاة وصوم وحج وبقية الفرائض والعبادات، بعيداً عن الدولة ومؤسساتها والمجتمع والشعب، بعيداً عن الثقافة والفكر، بعيداً عن التربية والتعليم، بعيداً عن الفن والإعلام، بعيداً عن مراكز التأثير على الفكر والوجدان، فلا مانع من إقامة الصلاة والتعبد والنسك ما دام الفرد المسلم خاضعاً خائفاً لا يقاوم القوات الغازية إلا بالدعاء والتوسل والانضمام إلى مشايخ الطرق الصوفية والدعاء على الاستعمار بالهلكة والدمار، أما مقاومته باليد والسلاح فهذا لا يسمح به الاستعمار، وجزاؤه السجل والتعذيب وممنوع على الفرد المسلم أن يحلم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة أو يتطلع إلى تولي مناصب سياسية في بلده، لأنه لم يتعلم فنون السياسة والكياسة ومحاسن الاستعمار وملاطفته ومعاملته معاملة حسنة ولقاءه في منتصف الطريق مثل مدرسة حزب الأمة في أوائل هذا القرن، وممنوع على المسلم أن يكون من القيادات الثقافية والفكرية لما لذلك من أثر على الأمة والشعب، فمجهود هؤلاء يجب أن يتجه إلى التصوف والبحث فيه، أما قيادات الفكر والثقافة فيجب أن تكون لهؤلاء الذين صنعهم الاستعمار وهياً لهم المكانة والعلو والارتقاء، تحيط بهم حالة إعلامية هائلة، وممنوع على القيادات الإسلامية المستنيرة أن تتولى قيادة التربية والتعليم لما لذلك من أثر داهم على مستقبل الأجيال القادمة ومن يحمل أفكار النريب في المستقبل سوى هؤلاء؟.

وممنوع على القيادات الإسلامية أن تتولى رئاسة المؤسسات الإعلامية والفنية لأن المؤسسات الصحفية والإعلامية سوف تصبغ بصبغة إسلامية فيها الصدق والنزاهة وتعرية مفاصل الاستعمار وبطانته، وكذلك جميع المؤسسات الفنية وصناعة السينما، فذلك فن أوربي ليس للمسلمين فيه مجال، أما تطويره وإدخال المفهوم

الإسلامى فى بنائه وإقامة صناعة سينما إسلامية عالمية وصناعة مؤسسات إعلامية عالمية فذلك أمر غير وارد ومدعاة للتأخر والانحطاط؛ وممنوع على القيادات الإسلامية أن تتولى الشؤون السياسية وسلطة الحكم لأنها لا تعرف الديمقراطية والبرلمان وتعدد الأحزاب. فإذا قيل أن المسلمين يؤمنون بالشورى والديمقراطية والبرلمان وتعدد الأحزاب أجاب المستعمرون والمتغربون: وهل هناك فى التاريخ الإسلامى ديمقراطية أو برلمان؟

وكان الديمقراطية والبرلمان حق أوربى عرفته أوربا منذ القدم.

وهو فى الحقيقة لم يعرف ويطبق بصورته الصحيحة إلا بعد الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م وهى الفترة التى بدأ فيها الاستعمار غزوه للبلاد الإسلامية؛ فحملة نابليون على مصر كانت سنة ١٧٩٨م بعد الثورة الفرنسية بتسعة أعوام فقط. وقبل الثورة الفرنسية لم تعرف دولة أوربية أو أمريكية معنى للديمقراطية الصحيحة سوى إنجلترا فقط كما ذكرنا سابقا. كان هدف الاستعمار والنزول الفكرى الاستعماري عزل الإسلام عن حركة الحياة حتى تكون له «الاستعمار» السيطرة على حياة الناس وشؤونهم الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية. عزل الإسلام برؤيته الثقافية والعلمية والتكنولوجية المتقدمة بالنظرة الإنسانية والأخلاقية وخير البشرية والبعيدة عن التسلط والسيطرة والعدوان واستلاب خيرات الشعوب التى يباشرها الاستعمار حتى لا ينازعهم الإسلام فى حياة الدنيا كما يقول د. مصطفى محمود فى كتابه «الإسلام السياسى» وحتى لا تكون للحضارة الإسلامية أى أثر أو ذكر ودفعها وإهالة التراب عليها وعلو شأن الحضارة الأوربية «حضارة هبل» وكأنهم أبو سفيان ينادى قبل أن يسلم «اعل هبل».

عزل الإسلام السياسى ومحاربه بعنف وضراوة لا نعرف اللين لأن فى بقائه هلاكاً للاستعمار وغزوه الفكرى التغريبى ولأنه فى انتشاره بين الشعوب مثل النار فى الهشيم ولن يجعل للاستعمار وغزوه الفكرى أى أمل فى البقاء والسيطرة فى بلاد المسلمين. ومحاربة الاستعمار للإسلام السياسى بهذا العنف والضراوة ترجع

لأن الإسلام السياسي له هدف رئيسي من بين أهدافه هو توضيح وبيان وتحديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية حتى تكون ظاهرة جليلة أمام الأفراد والشعوب والمجتمعات الإسلامية، وبذلك تعود للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية حركتها الديناميكية فتتجدد وتتطور حسب كل عصر كما كان يحدث منذ فجر الإسلام، وبذلك تستوعب البيئة الثقافية الدينية الإسلامية بقيمتها وأخلاقياتها الحضارية وإنسانياتها العالمية ومفهومها الإنساني للعلاقات بين الدول والشعوب تستوعب العلاقات الدولية والمستجدات العصرية، وبذلك تكون هناك رؤية عامة مشتركة للجماعات والشعوب في الدولة الإسلامية الواحدة والدول الإسلامية المختلفة، وبذلك يمكن صناعة رأى عام إسلامي، وحينئذ تكون البرلمانات أو مجالس الشورى القائمة والأحزاب المتنافسة تعمل في بيئة ثقافية دينية إسلامية واضحة سائدة مسيطرة مثلها في ذلك مثل البيئة الثقافية الدينية الأوروبية السائدة هناك منذ القرن التاسع عشر كما ذكر سابقاً.

كان هذا هو الهدف الأساسي الذي سعى إليه الغزو الفكري الاستعماري في البلاد الإسلامية، وكان كلما اشتدت ضراوة الاستعمار وتشدده في غرس مفهومه الفكري ازداد المسلمون تمسكاً بدينهم والعرض عليه بالنواجذ، والتمسك بكل حرفياته في مواجهة هذه الغزوة الفكرية الاستعمارية العاتية، فنشأت الجماعات والجمعيات الكثيرة المتمسكة بدينها في كل أرجاء العالم الإسلامي، وكان الاستعمار يشجع الاتجاه لمثل هذه الجماعات ما دامت لا تنازعه سلطان الدنيا وسلطة الدولة.

كان نجاح الغزو الفكري الاستعماري بعد احتلال الدول الإسلامية أكبر نكبة منى بها الوطن الإسلامي طوال تاريخه، فبعد رحيل الاستعمار ترك البلاد الإسلامية واقعة تحت سيطرة قوات وطنية تؤمن بأفكار الاستعمار ومفاهيمه التفريرية وتعتقد اعتقاداً جازماً أن سبيل النهضة والتقدم يجب أن يمر عبر مفاهيم الحضارة الغربية. وما زالت الدول الإسلامية تعاني من آثاره.

الفصل الثالث

بين النظام السياسي الإسلامي
والفكر الليبرالي الحديث

أولاً: نظام الشورى الإسلامى والفكر الليبرالى.

رغم الغزو الفكرى فالبينة الثقافية الدينية الإسلامية لم يصبها الوهن أو الانهيار مثلما حدث فى أوربا، ولكنها لم تتجدد منذ القرن الرابع الهجرى إلا بمقدار قليل، وتتجدد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية أمر ضرورى وهام لانعكاس ذلك على الفكر والثقافة والاقتصاد والسياسة وعلوم الاجتماع والعلوم الأخرى وصيغ تلك المجالات بالصيغة الإسلامية، فالتجديد يدفع للتطور والتقدم، والتجديد يبعدنا عن التقليد الذى سيطر على حياتنا، فالتقليد ينكره العقل ويتهرب منه وجه الحق. ونتيجة للتقليد نستورد النتيجة ونهمل الوسيلة نستورد السيارة والحاسب الآلى والتلفزيون ونستعملها ولكننا نهمل الأسس العلمية والتقنية التى أبدعت تلك المخترعات، ننشىء شركة لصناعة السيارات وتظل هذه الشركة قرابة الثلاثين عاما تجمع أجزاء السيارات المستوردة ولا تستطيع أن تصنع سيارة، قلدنا الغرب فى نظامه السياسى ولم نعمل على تطوير نظامنا السياسى الإسلامى. أهملنا أعمال العقل والبحث فى الواقع والعلم والمعرفة وتمسكنا بالتقليد والمظاهر والعشور.. وفى خلال قرن واحد أو يزيد قليلا تباعدت المسافات بيننا وبين الأوربيين بعد ما كان لنا قصب السبق فى مضمار الحضارة، وإذا كان الغرب قد طور نظامه السياسى منذ أواخر القرن الماضى فكان يجب علينا أن نعمل العقل ونلتزم النظرة العلمية فى تطوير نظامنا السياسى الإسلامى، ونتجنب تقليد الغرب فى نظامه السياسى وتطبيق قوانين غربية فى بيئة ثقافية دينية إسلامية، ذلك التناقض الذى مازالت مجتمعاتنا تعيشه حتى الآن، والذى أدى إلى عدم التطوير الحقيقى لمجتمعاتنا، وفى نظام الشورى الإسلامى لم يقدم الفقهاء والمفكرون أى جديد منذ بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة للمسلمين. وكان يجب أن نستفيد من النظام الديمقراطى فى تطوير وسائل وآليات نظام الشورى الإسلامى.. جاء فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة. العبادات ص ١٥.

(إن الإسلام لم يأت ليهدم كل ما كان عليه الناس من مدنية وأخلاق وعادات ليؤسس على أنقاضها مدنية وعادات وأخلاق أخرى. إنما كان ينظر إلى الأشياء من وجهة ما فيها من مصلحة ومضار فما كان منها صالحاً أقره وجعله شريعته وما كان ضاراً نهى عنه وحرمه وما احتاج منها إلى التنقيح والتهذيب أدخل عليه من التهذيب ما جعله صالحاً وفيه خير الناس، وصدق رسول الله ﷺ حين يقول «ما محق الإسلام محق» كتاب حرية الرأي في الميدان السياسي في الإسلام د. أحمد جلال.

إذا كان هذا ما أورده الفقهاء عن رأى الإسلام فيما سبقه من مدنية وعادات وأخلاق فما هو الرأى فيما هو مستجد فى حضارتنا المعاصرة وكيف نواجهه؟

إن المستجدات المعاصرة كثيرة وعويصة ولا يمكن أن نظل نهرب من مواجهتها ونحتاج لجهد كبير لاكتناه أحكام الفقه الإسلامى فيها ومنها نظام الشورى الإسلامى ووسائل تطبيقه وخاصة بعد التقدم الرهيب فى وسائل الاتصال والمواصلات الذى جعل من الفكر ونظم المعلومات هى التحديات الحقيقية فى المستقبل، فالفكر ونظم المعلومات لا تحتاج لتكنولوجيا متقدمة أو أسرار تقنية عويصة ومن السهل على أى دولة من دول العالم الثالث أن تنجح فى هذا المجال وتتفوق فيه والله - سبحانه وتعالى - أعلم بما يخفيه المستقبل وهو القاهر فوق عباده. ويجب أن نستفيد من معطيات حضارتنا المعاصرة ولكن بوعى وفهم وتعمق فليس فى ذلك ما يشين وننظر فيما يفيدنا أو ما يضرنا وقد استفاد الغرب من الحضارة الإسلامية إبان مطلع نهضته. يقول مونتجومرى وات فى كتابه فضل الإسلام على أوروبا:

(إن منظور الموضوع عندى يختلف عن منظوره لدى المؤرخ الأوروبى ذلك أنى لن أنظر إلى المسلمين باعتبارهم دخلاء من بين العديد من الدخلاء على القارة الأوروبية وإنما باعتبارهم ممثلين لحضارة ذات إنجازات عظيمة تدين لها بالفضل رقعة كبيرة من سطح الأرض) ثم يقول:

(فالمرء يوسع به أن يرى أن العلوم والفلسفة الأوربية ما كانت ستتطور بدون فضل العرب في الوقت الذي تطورت فيه) ثم يقول:

(ولم يكن العرب مجرد نَقْلَة للفكر اليوناني وإنما كانوا حَمَلَة للشعلة، مبدعين، حافظوا على العلوم التي درسوها ثم وسعوا آفاقها. وحين شرع الأوروبيون حوالي سنة ١١٠٠ م في الاهتمام الجدي بعلوم أعتادهم العرب وفلسفتهم، كانت هذه العلوم والفلسفة في أوجها، وكان على الأوروبيين أن يتعلموا كل ما يوسعهم تعلمه من العرب قبل أن يتمكنوا بأنفسهم من إحراز الميزد من التقدم في هذه المجالات).

ثم يستطرد:

(من المؤكد أن العلماء الأوربيين المهتمين بالعلوم والفلسفة بدأوا في القرن الثاني عشر يدركون أن يوسعهم أن يتعلموا من العرب الكثير، وبدأوا يدرسون المؤلفات العربية في موضوعات بحثهم وترجمون أهم هذه المؤلفات إلى اللاتينية).

(إن تأثير الإسلام في العالم المسيحي الغربي هو أضخم مما يظن عادة، فلم يقتصر دور الإسلام على تعريف أوربا الغربية بالكثير من منتجاته المادية واكتشافاته التكنولوجية، ولا على اهتمام الأوربيين بالعلوم الفلسفية بل إنه دفع أوربا أيضاً إلى تكوين صورة جديدة لذاتها.

وقد أدت مواجهة الأوربيين العدائية للإسلام إلى تهويثهم من شأن أثر الإسلام في حضارتهم ومبالتهم في بيان أفضال التراث اليوناني والروماني عليها). نقلا عن كتاب حرية الرأي في الميدان السياسي في الإسلام. د. أحمد جلال.

فلا ضير علينا أن نستفيد مما هو متاح من المعارف الآن وخاصة في المجال السياسي، فتلك بضاعتنا ردت إلينا، والفكر الليبرالي الحديث أو ما يطلق عليه المذهب الفردي أو المذهب الحر الذي تطبقه الدول الديمقراطية بصورة أو بأخرى الآن كان أول ظهوره في القرن السابع عشر أفكارا متناثرة في كتابات المفكرين ثم

تبلورت وتجمعت وأصبح لها شأن كبير بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م وبعد وضع الدستور الأمريكى فى السنة نفسها سنة ١٧٨٩ م.

والفكر الليبرالى الحديث نشأ أساسا للقضاء على السلطات الاستبدادية التى كانت تسود المجتمعات الأوربية، وكانت هذه السلطات الاستبدادية التى تسودان أوربا آنذاك تتمثل فى سلطة الملك وسلطة الكنيسة، سلطتان استبداديتان كانتا تسود المجتمعات الأوربية، أما فى العالم الآخر والمجتمعات الأخرى فقد كان هناك سلطة واحدة، أما فى أوربا والمجتمعات الأوربية فقد كانت هناك سلطتان استبداديتان، وقد قامت الليبرالية الحديثة لتقضى على هاتين السلطتين. سلطة الملك والأمراء المتحالفة مع الإقطاع وسلطة الكنيسة ورجالها الكهنوتية والسياسية والاقتصادية كما ذكرنا سابقا. ويقوم النظام الفردى أو النظام الحر الذى يعطى من حرية الإنسان، فلما جاء الاستعمار إلى البلاد الإسلامية والغزو الفكرى الاستعمارى التغريبى بذر وغرس ونمى التعبيرات التى استخدمها المفكرون الأوربيون أثناء الصراع مع الكنيسة والملك فى العصور الوسطى وعصر النهضة وعصر التنوير الأوربى فى التربة الإسلامية بما لها من مدلولات خاصة بالبيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوربية «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية» تعبيرات كانت شائعة فى المجتمعات الأوربية أثناء الصراع مع الكنيسة ومع الملوك المستبدين فى فترة الحروب الدينية فى القرن الخامس عشر والسادس عشر وأثناء ثورة الشك والإلحاد فى القرن السابع عشر والثامن عشر فى أوربا. ومفهومها فى الفكر الأوربى يعنى القضاء على السلطة الكهنوتية والسياسية والاقتصادية للكنيسة، والسلطة الاستبدادية للملوك والأمراء، استخدم الغزو الفكرى الاستعمارى التغريبى هذه المصطلحات فى التربة الإسلامية ليفصل الإسلام عن المجتمع والشعب والحكومة، فالبلاد الإسلامية لم تعرف هذه السلطة لرجال الدين الإسلامى فإذا كان هناك سلطة استبدادية فى التاريخ الإسلامى فقد كانت تلك السلطة التى كانت للحاكم أو الوالى أو السلطان إذا كان مستبدا، ولكن لم يعرف التاريخ الإسلامى أى سلطة لرجال الدين.

وفى حوار جبرائيل هانوتو المفكر ووزير خارجية فرنسا مع الإمام محمد عبده على صفحات جريدة الأهرام سنة ١٩٠٠م استعمل هانوتو مصطلحات «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية» كثيرا، وأن أوروبا لم تتقدم إلا بذلك وأنهم يستعملون هذه المفاهيم فى مستعمراتهم فى الجزائر وفى تونس ليستتب الأمن ويسود النظام وتتقدم هذه البلاد، فزرع هذا المفهوم وتنفيذه بالقوة كان من أهداف الاستعمار وأهداف الغزو الفكرى الاستعمارى للبلاد الإسلامية، ونحن فى نظامنا الإسلامى نؤمن بهدم السلطة الاستبدادية والقضاء عليها وهى تلك التى يمثلها الحاكم المستبد أو الأمير المستبد، أو الملك المستبد، أما تاريخنا الإسلامى كله فلم يعرف لرجال الدين أى سلطة يجب القضاء عليها، وفى الحقيقة أن الأوربيين لم «يفصلوا السلطة الدينية عن السلطة المدنية» ولم «يفصلوا الدين عن الدولة» ولكنهم هدموا السلطة الدينية كسلطة عقائدية لاهوتية وكسلطة سياسية اقتصادية وهدموا السلطة الاستبدادية الملكية، أما نظامنا الإسلامى فإنه يرفض ويقاوم السلطة الاستبدادية التى يمثلها الحاكم المستبد، ولكننا نتمسك بالقوانين الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، نؤمن بديننا الإسلامى والقرآن الكريم الذى حفظه الله - سبحانه وتعالى - من العبث ومن التبدل والتغير، والسنة النبوية الشريفة الصحيحة وبما يحتوى عليه هذان المصدران «القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة» من قوانين للبشرية صالحة لكل زمان ومكان، ومن تعاليم ربانية فيها خير الإنسان وسعادته ومن ثم فنظامنا الإسلامى:

١ - يؤمن بحرية الإنسان الشخصية وحرية الفردية وحقه فى الاستقلال وحقه فى عدم تدخل الآخرين فى شئونه الخاصة واستقلاله إزاء السلطة وحقه فى التمتع بجميع أنواع الحريات التى وردت فى جميع وثائق حقوق الإنسان والدساتير وغيرها، وليس هناك سلطان على الفرد فى ممارسته لهذه الحريات سوى سلطان القانون الذى نصت عليه الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. وقد وردت آيات كثيرة فى القرآن الكريم تنص على الحرية التى

يجب أن يتمتع بها الفرد والتي هي منحة من الخالق -جل في علاه- للإنسان وليست منحة من أحد. وقد ذكرنا بعضاً من هذه الآيات سابقاً، واهتمام الإسلام بحرية الإنسان يرجع إلى أن اختيار الإنسان في الحياة الدنيا يعتمد على هذه الحرية، فلو لا هذه الحرية لما خير الإنسان بين فعل الخير وفعل الشر، فالحرية في الإسلام أساس الاختيار في الدنيا، وعلى أساس هذا الاختيار سيكون الجزاء في الآخرة. فالله -مبجانه وتعالى- خلق الخلق وأكسبهم هذه الحرية منذ آدم -عليه السلام- يقول المولى -عز وجل- في سورة البقرة:

«وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ * فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» صدق الله العظيم.

فيض من الرحمة الربانية والحرية، حرية الاختيار أفاءها الرحمن الرحيم على جميع مخلوقاته، وغيرها العشرات من الآيات القرآنية. هذه الحرية التي منحها المولى -عز وجل- للإنسان لا يصح لأي سلطة أو فرد أن يسلبها منه، فهي منحة إلهية للإنسان وقطرة فطره عليها. ونلاحظ في هذا المجال أن هذه الحرية الفردية التي يتمتع بها الإنسان والتي لا يخضع في ممارستها لها لأي تدخل أو سلطة سوى سلطة القانون المستمد من الشريعة الإسلامية، هذه الحرية الشخصية لما لها من أهمية قصوى فقد نصت عليها العشرات من الآيات القرآنية.

٢- كما أن نظام الشورى الإسلامي يؤمن بحق الإنسان المسلم في اختيار السلطة التي تحكمه ولم يرد فيها نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة.

فقد تركها الإسلام لاختيار المسلمين. وقد تحقق ذلك في بيعة السقيفة لاختيار أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- خليفة للمسلمين، وفي اختيار الخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم- كما سيذكر فيما بعد.

وهذان النوعان من الحرية (حق الإنسان في التمتع بحريته الشخصية أو الفردية وحقه في اختيار السلطة التي تحكمه). هما أساس النظام الحر أو النظام الفردي الذي تمثله الديمقراطيات القائمة الآن، هذان النوعان من حقوق الإنسان في الحرية أخذهما الفكر الليبرالي من الإسلام، وهما نتيجة لتأثير الحضارة الإسلامية على الحضارة الأوروبية، ولكن نظرا للظروف التي مرت بها أوروبا بالنسبة للكنيسة والكهنوتية المسيحية التي ذكرناها سابقا، فإن الفكر الليبرالي الحديث جاء بالتالي ليحرر هذين النوعين من حقوق الإنسان في الحرية من الفكر اللاهوتي المسيحي، ولذلك فالفكر الليبرالي الحديث يرفض تطبيق القوانين اللاهوتية الكنسية والمعطيات المسيحية على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومة ومؤسساتها ونظمها وقوانينها، أما القوانين اللاهوتية الكنسية والمعطيات المسيحية فقد جعلها الفكر الليبرالي شأنا من شئون الفرد وهو حر في الإيمان بها أو رفضها كما شاء.

أما في النظام الإسلامي فهذان النوعان من الحرية مرتبطان بالتعاليم الإسلامية ومرتبطة بالقوانين التي جاءت في الشريعة الإسلامية، والتي تنطبق على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومة ومؤسساتها ونظمها وقوانينها، أما تفصيل ذلك والقول بأن أغلب قوانين الإدارة الحكومية خاصة بشئون دنيانا و (أنتم أعلم بشئون دينكم) كما قال رسول الله ﷺ في حديثه عن تأييد النخل، فقد فصلتها الشريعة الإسلامية والقوانين المستمدة منها، فهناك أحكام قطعية في الشريعة الإسلامية وأحكام خاضعة للرأي والاجتهاد، وتعتبر الشورى في الإسلام أمرا تعبديا يتقرب الإنسان إلى الله بفعله. يقول المولى -عز وجل- «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» (سورة الشورى).

فمبدأ الشورى جاء مرتبطاً بركن الصلاة ومتمشياً معه ومقترباً بإقامته كما أن الله - سبحانه وتعالى - أنزل سورة كاملة في القرآن الكريم هي سورة الشورى لما لهذا المبدأ العظيم من أهمية في حياة المسلمين.. والشورى في الإسلام لا تتعلق بنظام الحاكم أو الوالى فقط بل تشمل جميع الأمور، وكانت أغلب أمور المسلمين في عصر الخلفاء الراشدين لا تتم إلا بالشورى حتى في تطبيق الحدود الإسلامية:

(امرأة جئ بها حبلى من الزنا إلى عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- فسألها: أحبلت؟

قالت: نعم من فلان بدرهمين.

فقال: أشيروا على. وعنده عثمان وعلى بن أبى طالب وصحابى ثالث.

فقال على وصاحبه -رضى الله عنهما- بوجوب إقامة الحد عليها. وقال عثمان -رضى الله عنه-: أراها لا تعلم فإنها استهلت بفعلها.

فقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضى الله عنه-: صدقت أراها تستهل. لم جلدها وغرمها لتقصيرها في السؤال عن أحكام دينها ولم يقم عليها الحد. وكان في حقها الرجم، لأنها كانت ثيباً. أما قوله «أراها تستهل» أى تسارع في الاعتراف بالزنا دون تردد أو نخجل فدل عملها هذا على جهلها بحرمة الزنا وإلا لظهرت عليها علامات الخوف والنجل فإنها تنتظر باعترافها الرجم والفضيحة).. من كتاب الشورى للأستاذ محمد سلامة جبر. دار البحوث العلمية بالكويت.

ثانياً: اختيار أبي بكر الصديق خليفة للمسلمين

مقدمة

كان اختيار أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- خليفة للمسلمين معركة انتخابية بمفهومنا المعاصر للمعارك الانتخابية، وقد وصفها بعض المستشرقين بأنها معركة ديمقراطية حقيقية، وتعجب لحدوثها بهذا الأسلوب الفطري في ذلك الوقت المبكر من تاريخ البشرية، وسماها ديمقراطية الجاهلية تجهيلاً وحسداً أو عدم فهم للإسلام وطبيعته الفطرية.

وقد وقف المفكرون المسلمون من الشورى الإسلامية بمعناها الحقيقي موقف الخوف على المسلمين من الفرقة والتشتت، وقد اتضح موقف الخوف على المسلمين هذا في جميع كتابات المفكرين الذين كتبوا عن بيعة السقيفة لاختيار أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-.

وفي ظل الصحوة الإسلامية المعاصرة والتوجه والعزيمة في المطالبة بالعودة إلى كتاب الله وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم- بدأ فكر المفكرين المسلمين يتصاعد نحو النضج والتطور ويستفيد مما حدث في عصور الإسلام المختلفة، وما حدث ويحدث في الفكر الليبرالي الحديث، ويطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع بلاد المسلمين. والعمل على تقارب الشعوب الإسلامية ويطالب بحق الاختلاف في الرأي وأن الاختلاف في الرأي في كون سيدنا علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- أحق بالخلافة من سيدنا أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- من عدمه التي يعتنقها الشيعة لا يدعونا للمقطوعة والمواقف المتناقضة. فإذا كان الشيعة ينظرون إلى أنفسهم وفكرهم أنهم مذهب إسلامي مثل المذهب الشافعي والحنبلي والمالكي والحنفي كما تنص على ذلك المادة الثانية عشرة من دستورهم فيجب أن ينظر المسلمون السنة إليهم من هذا المنظور وهذا الأساس. تنص المادة الثانية عشرة من الدستور الإيراني الحالي على:-

(الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفرى الاثنا عشرى، وهذه المادة غير قابلة للتشجير إلى الأبد. والمذاهب الإسلامية الأخرى سواء الحنفى والشافعى والمالكى والحنبلى والزيدى تتمتع باحترام كامل. وأتباع هذه المذاهب أحرار فى أداء مراسيمهم الدينية حسب فقههم، وتتمتع هذه المذاهب برسمية فى التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية - الزواج - الطلاق - الإرث - الوصية. والدعاوى المرتبطة بها فى المحاكم، وكل منطقة يتمتع فيها أتباع أحد هذه المذاهب بأكثرية فإن المقررات المحلية لتلك المنطقة تكون وفق ذلك المذهب فى نطاق صلاحيات مجالس الشورى المحلية مع حفظ حقوق أتباع سائر المذاهب الأخرى). من كتاب (فى النظام السياسى للدولة الإسلامية د. محمد سليم العوا).

إذا كان الشيعة - كما ينص الدستور الإيرانى - مذهباً من المذاهب الإسلامية مثل المذهب الشافعى أو الحنبلى أو المالكى أو الحنفى فلماذا هذا الاختلاف والتباعد بين المذهب الشيعى والمذاهب السنية؟ إن تطبيق نظام الشورى الإسلامى تطبيقاً صحيحاً كفىل بتقريب الاختلافات بين المذاهب الإسلامية كما أنه كفىل بتمثيل كل التيارات الإسلامية التى قد تكون لها رؤية مختلفة فى أمر من أمور الدين أو الدنيا، والتقريب بينها وإظهار وجه الحق والحقيقة فيما يكون بينها من اختلافات.

٢. اجتماع المسلمين فى سقيفة بني ساعدة مثال للحرية الحقيقية

بعد وفاة النبى ﷺ وبعد إعلان أبى بكر الصديق ذلك حيث قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: «أيها الناس.. إنه من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت. ثم تلا قوله تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين). تاريخ الطبرى.

بعد ذلك اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة وأخذوا يتشاورون في اختيار واحد منهم للخلافة، فاستقر رأي أغلبية الأنصار من أوس وخزرج على اختيار سعد بن عبادَةَ كمرشح للخلافة وهو من الخزرج ثم أخذوا يتشاورون ويتناقشون في كيفية مواجهة المهاجرين وكانهم حزب اجتمع قبل الانتخابات لينسق مواقفه ويجهز نفسه، ثم حملوا سعد بن عبادَةَ من داره وأحضره إلى السقيفة حيث كان مريضاً، وخطب سعد بن عبادَةَ في الأنصار، قبل أن يحضر المهاجرون وكان صوته ضعيفاً لمرضه، فكان ابنه أو أحد بني عمه يقوم بترديد كلامه بصوت مرتفع ليسمع الأنصار المجتمعون مما يدل على كثرة عددهم في هذا الاجتماع.

قال سعد بن عبادَةَ بعد أن حمد الله وأثنى عليه (يا معشر الأنصار لكم سابقة في الدين وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب. إن محمداً -عليه السلام- لبث بضع عشرة سنة في قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأنداد والأوثان، فما آمن به من قومه إلا رجال قليل، ما كانوا يقدرُونَ على أن يمنعوا رسول الله ولا أن يعزوا دينه ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضيماً عموماً به. حتى إذا أراد الله بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة وخصبكم بالنعمة فرزقكم الله الإيمان به ورسوله والمنع له ولأصحابه والإعزاز له ولدينه والجهاد لأعدائه. فكنتم أشد الناس على عدوه منكم وأثقله على عدوه من غيركم حتى استقامت العرب لأمر الله طوعاً وكرهاً، وأعطى الهبيد المقادة صباغراً داخراً، حتى أثنى الله -عز وجل- لرسوله بكم الأرض ودانت بأسياقكم له العرب وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قدير عين. استبدوا بهذا الأمر فإنه لكم دون الناس). تاريخ الطبري.

فأجاب الأنصار بالموافقة على رأيه وترشيحه للخلافة.

(فأجابوه بأجمعهم: أن قد وفقت في الرأي وأصبحت في القول ولن نعدو ما رأيت ونؤتيك هذا الأمر فإنك فينا مقنع ولصالح المؤمنين رضا. ثم إنهم تراءوا

الكلام بينهم. فقالوا فإن أبت مهاجرة قريش فقالوا: نحن المهاجرون وصحابة رسول الله الأولون، ونحن عشيرته وأوليائه فعلام تنازعونا هذا الأمر بعده! فقالت طائفة منهم: فإننا نقول إذن منا أمير ومنكم أمير ولن نرضى بدون هذا الأمر أبدا. فقال سعد بن عبادة بعد أن سمعها: هذا أول الوهن) تاريخ الطبري.

هذا موقف الأنصار والمناقشات التي دارت فيه في سقيفة بني ساعدة قبل أن يحضر المهاجرون أو ممثلوهم، وفيه رشحوا سعد بن عبادة وتناقشوا في الرد على المهاجرين عندما يحضرون ويطالبون بأن يكون خليفة رسول الله ﷺ منهم، فعندئذ يكون «من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير» وحين سمع عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- باجتماع الأنصار ذهب إلى أبي بكر في دار رسول الله ﷺ وأخبره باجتماع الأنصار (يريدون أن يولوا هذا الأمر سعد بن عبادة وأحسنهم مقالة من يقول: منا أمير ومن قريش أمير)، المصدر السابق.

ذهب وفد الصحابة الأجلاء أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة ابن الجراح ممثلين للمهاجرين إلى سقيفة بني ساعدة، وكان سيدنا عمر بن الخطاب قد جهز كلاما يريد أن يلقيه في الاجتماع فقال له سيدنا أبو بكر: (رويدا حتى أتكلم ثم انطق بما أحببت).

وتكلم أبو بكر الصديق وقال عمر بعد ذلك عن كلامه (فما شئ كنت أردت أن أقوله إلا وقد أتى به أو زاد عليه) قال سيدنا أبو بكر في اجتماع السقيفة بعد أن حمد الله وأثنى عليه: (إن الله بعث محمدا رسوله إلى خلقه وشهيدا على أمته ليعبدوا الله ويوحده وهم يعبدون من دونه آلهة شتى ويزعمون أنها لهم عنده شافعة ولهم نافعة وإنما هي من حجر منحوت وخشب منحور ثم قرأ: «يعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله» (سورة يونس آية ١٨).

وقالوا: «ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى» (سورة الزمر آية ٣).

فمعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم فخص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به والمؤاماة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لهم وتكذيبهم إياهم وكل الناس لهم مخالف، زار عليهم، فلم يستوحشوا لقلة عددهم وشنف الناس لهم. وإجماع قومهم عليهم، فهم أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرسول وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ولا ينافرهم ذلك إلا ظالم وأنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلهم في الدين ولا سابقتهم العظيمة في الإسلام رضيكم الله أنصارا لدينه ورسوله وجعل إليكم هجرته وفيكم جلة أزواجه وأصحابه فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا أحد بمنزلتكم فنحن الأمراء وأنتم الوزراء ولا تفتنوا بمشورة ولا تقص دونكم الأمور. المصدر السابق.

وفي هذه الخطبة بين أبو بكر الصديق فضل المهاجرين الأولين وفضل الأنصار على نصرة الإسلام، وحمل رسالته والجهاد في سبيل الله لتمكين دين الله في الأرض. كما بين فضل المهاجرين الأولين من أصحاب رسول الله ﷺ فلهم الفضل الأول على نصرة رسول الله ﷺ ونصرة الإسلام. ثم يأتي الأنصار في مرتبة تالية لهم ثم باقى المهاجرين والمسلمين. وبعد ذلك بين أبو بكر أن الخليفة أو الأمير يجب أن يكون من المهاجرين الأولين والوزراء وأهل المشورة من الأنصار وأن الحكم مشاركة وشورى بينهم.

وفام الحباب بن المنذر بن الجموح أحد الأنصار، وهو أحد الذين شهدوا بدرًا وهو الذى أشار على النبي ﷺ يوم بدر بأهمية اتخاذ موقف إستراتيجى بالنسبة لمصدر المياه. فيوم بدر (قال الحباب: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل. أمئلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه أم هو الرأى والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأى والحرب والمكيدة. فقال يا رسول الله: فإن هذا ليس بمنزل فانهض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم فننزله ثم نغور ما وراءه من القلب، ثم نبني عليه حوصا فتحملوه ماء ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون. فقال رسول الله: لقد أشرت بالسراى)..

ص ٦٢٠ سيرة ابن هشام.. قام الحجاب بن المنذر بن الجموح فى اجتماع السقيفة وقال:

(يا معشر الأنصار أملكوا عليكم أمركم فإن الناس فى فيئكم وفى ظلكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم، وأنتم أهل العز والثرة، وأولو العدد والمنعة والتجربة، ذوو البأس والتجدة، وإنما ينظر الناس إلى ما تصنعون، ولا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم وينتقض عليكم أمركم. فإن أبى هؤلاء إلا ما سمعتم فمنا أمير ومنكم أمير). تاريخ الطبرى.

فقال سيدنا عمر بن الخطاب:-

(هيهات، لا يجتمع اثنان فى قرن والله لا نرضى العرب أن يؤمروكم، ونبيها من غيركم. ولكن العرب لا تمنع أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وولى أمورهم منهم. ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين. من ذا ينازعنا سلطان محمد وأمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل أو متجانب لإثم ومتورط فى هلكة). وهو فى خطبته هذه يرفض الدعوة إلى تولية أمير من الأنصار وأمير من المهاجرين ويبين أن العرب لن يقبلوا تولية خليفة للمسلمين من الأنصار، والعرب هنا يقصد بها سيدنا عمر أنهم أغلبية سكان الجزيرة العربية. فقام الحجاب بن الجموح فاليا وقال:

(يامعشر الأنصار أملكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتهم فأجلوهم عن هذه البلاد، وتولوا عليهم هذه الأمور وأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم فإنه بأسيا فكم دان لهذا الدين من دان ممن لم يكن ندين. أنا جذبلها المحنك وعليقها المرجب. أما والله لئن شئتم لنعيدنها جذعة). المصدر السابق

وهو هنا قد اشتد فى حوار وانفعل. فرد عليه سيدنا عمر: (إذا يقتلك الله).

فأجابه الحجاب بن المنذر: (هل ليالك يقتل). المصدر السابق

فقام أبو عبيدة بن الجراح فقال:

(يامعشر الأنصار إنكم أول من نصر وأزر فلا تكونوا أول من يذل وغير).

فقام - بشير بن سعد أبو النعمان بن بشير وهو من الأنصار (من الأوس) فقال:

(يامعشر الأنصار إنا والله لئن كنا أولى فضيلة في جهاد المشركين وسابقة في هذا الدين، ما أردنا به إلا رضا ربنا وطاعة نبينا والكدح لأنفسنا، فما ينبغي لنا أن نستطيل على الناس بذلك، ولا نبتغي به من الدنيا عرضاً، فإن الله وليُّ المنّة علينا بذلك، ألا إن محمداً ﷺ من قریش وقومه أحق به وأولى، وأهم الله لا يرانى الله أنازعهم هذا الأمر أبداً. فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم). المصدر السابق.

وبشير بن سعد مع أنه من الأنصار فكان يرى أن خليفة رسول الله يجب أن يكون من المهاجرين. (فقال أبو بكر: هذا عمر وهذا أبو عبيدة فأيهما شئتم فبايعوا. فقالا: لا والله لا نتولى هذا الأمر عليك. فإني أفضل المهاجرين وثاني اثنين إذ هما في الغار وخليفة رسول الله على الصلاة، والصلاة أفضل دين المسلمين، فمن ذا ينبغي له أن يتقدمك أو يتولى هذا الأمر عليك. أبسط يدك نبايعك) فبايعه بشير بن سعد وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح.

ثم تبعهم الأوس بقيادة أسيد بن حضير فبايع أبا بكر وكثير من الخزرج وبذلك حصل أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- على الأغلبية فلم يصبح مع سعد بن عباد إلا بعض الخزرج فقط ويقول الطبري:

(أن أسلم أقبلت بجماعتها حتى تضايق بهم السكك، فبايعوا أبا بكر فكان عمر يقول: ما هو إلا أن رأيت أسلم فأيقنت بالنصر). وأقبل الناس يبايعون أبا بكر من كل جانب فكانوا يطؤون سعد بن عباد، فلما رأى ذلك أمر أن يحملوه إلى داره ولم يبايع أبا بكر... تلك كانت البيعة الأولى أو البيعة الخاصة لسيدنا

أبى بكر في سقيفة بني ساعدة، وفي اليوم التالي اجتمع المسلمون في مسجد رسول الله ﷺ ليبايعوا أبى بكر الصديق البيعة العامة:

(لما بويع أبو بكر الصديق في السقيفة وكان الغد جلس أبو بكر على المنبر فقام عمر فتكلم قبل أبى بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: أيها الناس إني قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت إلا عن رأيي وما وجدتها في كتاب الله، ولا كانت عهدا عهدا إلى رسول الله ﷺ ولكني قد كنت أرى أن رسول الله ﷺ سيدبر أمرنا حتى يكون آخرنا، وإن الله قد أبهى كتابه الذي هدى به رسول الله ﷺ فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه له، وإن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله ﷺ وثاني اثنين إذ هما في الغار فقوموا فبايعوا. فبايع الناس أبى بكر بيعة العامة بعد بيعة السقيفة). المصدر السابق.

ويقصد سيدنا عمر بالمقالة التي قالها بالأمس: (قوله للناس بعد وفاة النبي ﷺ أن النبي لم يمت وتوعد الناس بالقتل في ذلك)، ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بالذي هو أهله وهو على المنبر ثم قال: (أما بعد أيها الناس.. فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني. الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوى عندي حتى أبيع عليه حقه إن شاء الله، والقوى منكم الضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. لا يدع أحد منكم الجهاد في سبيل الله فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم. قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله). تاريخ الطبري.

والخلاصة:

نستخلص من بيعة السقيفة واختيار أبى بكر الصديق خليفة للمسلمين

ما يلي:

١- طريقة اختيار المحاكم أو الوالي لم ينزل بها نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة، والمحاكم أو الوالي يكون بالاختيار أو الانتخاب، ولا يكون بالتعيين أو الاستيلاء على الحكم بالقوة أو بالوراثة.

٢- إنه في ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية كاملة يكون اختيار المحاكم أو الوالي بأغلبية الأصوات، فالذي رجح كفة سيدنا أبي بكر هو انضمام الأوس وكثير من الخوارج إلى المهاجرين في تأييد سيدنا أبي بكر الصديق.

٣- أنه رغم الاختلاف في الرأي والشدة في القول فإنه لم ترق نقطة دم واحدة وأن الاختلاف في الرأي لا يوجب النزاع بالقوة.

٤- الخنوع والامتناع والانسحاب من الحياة ليست من شيم المسلم الصحيح الإيمان المتمسك بأهداب الدين.

٥- أن رغبة المسلم في تولي المسؤولية لا ينفي عنه عميق الإيمان والهداية.

٦- اختيار أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- كان معركة انتخابية بمفهومنا في العصر الحديث، ففي ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية كاملة كان هناك فريقان من المسلمين كل منهما يريد أن يكون خليفة رسول الله ﷺ منه؛ وكل فريق كان قد اختار مرشحه للخلافة مسبقاً.

٧- الإسلام يعترف بحق الاختلاف في الرأي؛ فعلى بن أبي طالب وطلحة والزبير وبنو هاشم لم يبايعوا أبا بكر الصديق إلا بعد ستة أشهر (في أغلب الأقوال)، وكذلك أبو صفيان بن حرب لم يبايع إلا متأخراً.

٨- الإسلام لا يعرف فرض الرأي أو قهر الفكر، فسعد بن عباد وأولاده وبعض عشيرته ظلوا على موقفهم ولم يبايعوا أبا بكر الصديق حتى وفاة أبي بكر الصديق ولم يتعرض أحد لهم بأذى.

٩- التجرد والإيمان العميق وصدق التوجه إلى الله ورسوله لا يجعل الفرد المسلم منعزلاً عن تيار الحياة العامة والمشاركة في الأمور السياسية والاهتمام بأمور

المسلمين، والرسول ﷺ يقول: «من أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس منهم» رواه ابن مسعود. وقال عنه السيوطي حديث صحيح في الجامع الصغير ج ٢ ص ١٦٤.

١٠- المحاكم نائب عن الأمة، ومقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، ومراقبة الأمة أو ممثليها للمحاكم واجب ديني، والتشريع مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم». أبو بكر الصديق بعد اختياره خليفة للمسلمين.

١١- إن خوف المفكرين المسلمين على مر العصور من تفرق المسلمين وتشتهم عند ممارسة الشورى نابع من الظروف التي مرت بها الدولة الإسلامية منذ النكبة الكبرى كما ذكرنا سابقا، ولإزالة هذا الخوف يجب العمل على صيانة حرية الرأي بكل الأساليب الممكنة.

١٢- في ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية كاملة، وفي إطار أحكام الشريعة الإسلامية دارت هذه المعركة الانتخابية بما يتخللها من شدة في الكلام أحيانا، ومتطرق وإقناع أحيانا أخرى، وبدون حجر على رأى أو قهر لفكر. وبين صفوة من صحابة رسول الله ﷺ.

ثالثاً، آليات نظام الشورى الإسلامى الديمقراطية الإسلامية

ناقشنا فيما سبق نظام الشورى الإسلامى كفكر، وقارناه بالفكر الليبرالى الحديث، والآن سوف نناقش كيف نضع هذا الفكر موضع التطبيق فى عصرنا الراهن، وما هى الآليات التى تصلح لتطبيق نظام الشورى الإسلامى؟ بمعنى ما هى الوسائل لنضع هذا الفكر موضع التطبيق؟.

هل يمكن تجمع أعداد كبيرة من المواطنين فى مكان واحد مثلما كان متبعاً فى بيعة السقيفة؟ لقد ازداد عدد السكان ازدياداً كبيراً، كما أن وسائل الاتصال والمواصلات تقدمت تقدماً كبيراً، وأصبح ذلك مستحيلاً وهو.. هل يجمع ممثلون عن الأمة؟ وكيف؟.

هل يؤخذ بنظام الأحزاب ومجلس للشورى أو برلمان؟

هل يسمح بقيام كل أنواع الأحزاب بما فيها الأحزاب العلمانية؟

لقد أخذ الفكر الليبرالى الحديث فى نظامه السياسى أو ما نطلق عليه الديمقراطية بالآليات كانت معروفة قبل ظهوره، وهى نظام الأحزاب والبرلمان (مجلس الشورى). ونظام اختيار الحاكم وغيرها. وهذه الآليات ميراث إنسانى عرفته الدولة الإسلامية فى نظام الشورى الإسلامى المتمثل فى بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة للمسلمين، وعرفته بعض الشعوب الأخرى تحت مسميات مختلفة، وعرفت إنجلترا البرلمان لأول مرة سنة ١٢٩٥م فى نهاية الحروب الصليبية بين المسلمين والصليبيين قبل ظهور الأفكار الليبرالية الحديثة بما يزيد على ثلاثة قرون، كما ذكرنا سابقاً. ومنذ ظهور البرلمان فى إنجلترا عرفته بعض الدول الأوربية الأخرى فى الديمقراطيات القديمة قبل ظهور الفكر الليبرالى الحديث، والنظام الفردى أو النظام الحر، وقد استخدم الفكر الليبرالى الحديث هذه الآليات وأصبحت مندمجة فى لحمة هذا الفكر، وأصبح النظام الديمقراطى

الليبرالى يبدو وكأنه هذه الآليات. وفى الحقيقة فقد ساعدت هذه الآليات فى نشأة وتطور الفكر الليبرالى الحديث. والفكر الليبرالى الحديث أحيانا ما يطلق عليه خطأ الفكر الديمقراطى.

فالديمقراطية القديمة مختلفة عن الفكر الليبرالى الحديث، لأن الفكر الليبرالى الحديث حرر الفرد والمجتمعات الأوروبية من المعتقدات اللاهوتية الكنسية، ومن سلطة الكنيسة، وهذه الآليات استخدمتها أيضاً النظم الشيوعية والنظم الشمولية ولكن بمفهوم بعيد عن الحرية الحقيقية، فكم رأينا أحزابا شيوعية وبرلمانات شيوعية، وكم رأينا أحزابا وبرلمانات فى النظم الدكتاتورية والشمولية التى لا تسمح بأى نوع من الحرية، والفرد فيها مجرد ترس فى آلة. فهذه الآليات ليست خاصة بالنظام الديمقراطى الليبرالى، كما أنها ليست خاصة بالديمقراطيات القديمة، وهى ميراث إنسانى استخدم فى عصور التاريخ المختلفة بصور مختلفة وأسماء مختلفة واستخدام نظام الشورى الإسلامى لهذه الآليات لا يعنى أنه يطبق الفكر الليبرالى بمفهومه القريب، ولكنه يعنى العودة إلى الأصول والمنابع الإسلامية فى فكرنا السياسى الإسلامى.

ففى بيعة السقيفة لاختيار أول خليفة للمسلمين، كان هناك مجموعتان هما: المهاجرون والأنصار، تتناقشان وتتافسان على شرف تعثيل السلطة التنفيذية، واختيار خليفة للمسلمين، وكان هناك مكان اجتمع فيه المسلمون هو سقيفة بنى ساعدة لتحقيق هذا الهدف، وكان هناك عدد كبير من المسلمين يجتمعون فى هذا المكان.

وفى عهد الرسول ﷺ : (كان هناك ما يشير إلى وجود مجلس للشورى فى المدينة المنورة وكان عدد أعضائه سبعين عضواً).

المصدر: فان فلوتن. السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية ترجمة د. حسن إبراهيم حسن ومحمد زكى إبراهيم طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥م نقلًا عن كتاب الإسلام وفلسفة الحكم د. محمد عمارة.

(كما كانت هناك الهيئة التي عرفت في كتب التاريخ ومباحث الإمامة بهيئة المهاجرين الأولين والتي استمرت حتى عصر علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه-) المصدر السابق.

وكما أن الأفكار التي يقوم عليها نظام الشورى الإسلامى مختلفة عن الفكر الليبرالى الحديث فكذلك فإن الأحزاب ومجلس الشورى ونظام اختيار الحاكم وغيرها لها صفات ونظام عمل فى نظام الشورى الإسلامى مختلفة عنها فى نظم الديمقراطيات الليبرالية، وقبل أن نتكلم عن آليات نظام الشورى يجب أن نلقى الضوء على الموضوعات الآتية.

أ - آراء بعض العلماء والمفكرين المسلمين عن نظام الشورى وآلياته والنظام الديمقراطى.

ب - الدستور فى الدولة الإسلامية المعاصرة.

ج - القانون فى الدولة الإسلامية المعاصرة.

د - البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتجديدها.

أ - آراء بعض العلماء والمفكرين الإسلاميين عن نظام الشورى والنظام الديمقراطى.

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأحزاب التى أهلها مجتمعون «على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة أو نقصان فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وإن كانوا زادوا فى ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل فى حزبهم بالحق والباطل والإعراض عما لم يدخل فى حزبهم سواء كان على الحق أم الباطل فهذا من التفرق الذى ذمه الله تعالى ورسوله». مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية من كتاب: فى النظام السياسى للدولة الإسلامية د. محمد سليم العوا.

ويرى الدكتور محمد سليم العوا (أنه لا تشرب اليوم على دولة إسلامية إن هى سمحت بتعدد الأحزاب فيها وأنه يجوز - بل يجب عليها - أن تشترط على

هذه الأحزاب الالتزام بقيم الإسلام وأحكامه ثم تدعها بعد ذلك وما تدعو إليه من برامج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها. وليس في هذا- أى تعدد الأحزاب- ما يخالف أحكام الإسلام أو نصوصه القطعية. بل لعل قوله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر». مما يشهد لصحة هذا الرأي أو عدم خطئه». المصدر السابق.

ويرى الدكتور يوسف القرضاوى فى فتوى له نشرها الاستاذ فهمى هويدى بالأهرام يوم (١٨ / ٨ / ١٩٩٢) أنه لا تعارض بين الشورى والديمقراطية. لأن الشورى تتسع لكل ما فى الديمقراطية من قواعد مستحدثة ومجربة وضرورية فى التطبيق العملى، كما أن الدستور الحالى لجمهورية إيران الإسلامية.. يسمح بقيام الأحزاب بشرط ألا تنقض قيم الإسلام وأساس الجمهورية الإسلامية. تنص المادة السادسة والعشرون من الدستور الإيرانى على أن «تتجمع الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والنقابية والهيئات الإسلامية وهيئات الأقليات الدينية المعروفة بالحرية بشرط أن لا تنقض أسس الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية وقيم الإسلام وأساس الجمهورية الإسلامية ولا يمكن منع أى شخص من الاشتراك فيها أو إجباره على الاشتراك فى إحداها». المصدر السابق.

وهذه آراء كوكبة من العلماء والمفكرين المسلمين نشرتها جريدة الوفد (بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٩٢) تحت عنوان (هل الديمقراطية تتفق مع الإسلام أم كفر وإلحاد).

قال الأستاذ د. محمد الغزالى: (إذا كانت الديمقراطية بمعنى الشورى والعمل لتحقيق رغبات الشعوب والحفاظ على حقوق الإنسان فهى شىء لا بد منه، وهى مطلوبة شرعا، بل قد يضيع الدين إذا ضاعت الديمقراطية. ولكن هناك اختلافا بين الديمقراطية الغربية والشورى الإسلامية. فالشورى الإسلامية عندما نعمل داخل النص. أما الديمقراطية فى الغرب فلا تقيسها نصوص بمعنى أنه من الممكن أن يعرض على مجلس الشعب مثلا اقتراح بإلغاء عقوبة الإعدام. فإذا حاز هذا الاقتراح أغلبية من أعضاء المجلس أصبح قانونا من قوانين الدولة. ولما كان هذا

مخالفا للنص الإسلامى فى ضرورة القصاص من القتل. ومن هذا المنطلق فإن الشورى هنا مرفوضة لأنها ضد نص من نصوص الدين فى جميع أطواره من اليهودية إلى النصرانية إلى الإسلام. وقد حدث فعلا أن ألقى مجلس العموم البريطانى عقوبة الإعدام بل وأباح النزوات الجنسية الشاذة وهذا مرفوض إسلاميا. ولكن حيث تحترم النصوص المقطوع بها فإن الشورى تكون مطلوبة لابد منها).

ويقول المستشار مأمون الهضيبي:

(إن الديمقراطية بالمفهوم الغربى قطعاً فيها خروج عن الإسلام. لأن الديمقراطية بالمفهوم الغربى لا تنقيد بحقيقة ذهنية فتبيع الزنا واللواط وتبيع كل ما يتفق عليه الناس ولو بأغلبية صوت واحد فى البرلمان. ولكن الديمقراطية الإسلامية تحددها قواعد منها أن المسائل المجمع على تحريمها تخرج عن مجال الاجتهاد. أى أن المعلوم من الدين بالضرورة خارج المناقشة والاجتهاد مثل وجوب الزكاة فلا مجال لمناقشة وجوبها ولكن فقط يمكن مناقشة أسلوب تجميعها وتوزيعها. وهناك أمور وردت فيها نصوص فيها اختلاف واجتهاد بين العلماء والاختيار بيننا يكون وفق قواعد أصول الفقه فى القرآن والسنة، وبعد ذلك هناك مسائل نفع فيما يسمى بمنطقة «العفو» ونشمل أغلب الأمور الحياتية مثل تنظيم الزراعة والرى والصرف وشئون الجيش وخلافه، ويمكن تنظيمها بما يتبع المصلحة العامة ووفق الغايات والنصوص الأساسية للإسلام، وهناك أمور متشابهة أخرى وهى أن ولاية الأمر أو اختيار الحكام بالانتخاب ووفق رضا الشعب).

ويقول الدكتور أحمد عمر هاشم:

(إن الديمقراطية بمعناها المعروف تعنى المساواة فى الحقوق والواجبات، وأنها حكم الشعب نفسه لنفسه والشورى فى الحكم. وهذه المعانى مستنبطة من التعاليم الإسلامية. وكلمة الديمقراطية تعبير عصرى حديث ولكن المفهوم العربى والإسلامى الذى يعنى الشورى فى الحكم موجود فى القرآن الكريم حيث يقول الله

-تعالى-: «وأمرهم شورى بينهم» وبأمر رسوله ﷺ بقوله «وشاورهم فى الأمر» وفيما يتصل بالمساواة يقول -سبحانه وتعالى- «إن أكرمكم عند الله أتقاكم». وفيما يتصل بالرأى والرأى الآخر يقول عمر -رضى الله عنه-: «لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمعها». ومعنى هذا أن الإسلام تشتمل تعاليمه على أعظم النظم وأرقاها وأوقاها بصلاح البشرية سياسيا واجتماعيا وأخلاقيا؛ لأن الذى وضع مبادئه هو الذى خلق الخلق وهو أعلم بهم وبما يصلحهم. فالديمقراطية بهذا المفهوم لا تتنافى مع الإسلام. وهذا المفهوم هو حكم الشعب نفسه بنفسه والتمسك بمبدأ الشورى والمساواة بين الجميع. وهذه المعانى تجدها واضحة فى الإسلام ككل الموضوع. والخروج عنها يعد خروجا عن الخط الصحيح. ولعل الذين يدعون أن الديمقراطية ليست دعوة إسلامية إنما ينظرون للتعبير اللفظى للكلمة حيث إنها ليست عربية، ونحن هنا لا ننظر للشكل ولكننا نعنى بالجواهر والموضوع؛ وجوهر وموضوع الديمقراطية هو الشورى والمساواة وحرية الرأى والمعارضة؛ وكما يقول بعض الحكماء: إن الحياة لا تستحق الاعتبار إذا لم نقومها بالحوار والمناقشة، والإسلام يرفض أن يكون الإنسان ظلا لغيره أو صدى لسواه أو إمعة، ويدعو لاستقلال الرأى وحرية التعبير. وغياب المعارضة هو غياب للحرية وغياب التعبير عن الرأى هو غياب للحقيقة. ونحن نريد جوهر الديمقراطية ولا نعنى بالألفاظ والأشكال.

ويقول حسن دوح:

(إن الديمقراطية أول مما يطلب الإسلام من تحقيق الحرية. إن الحكم الإسلامى أعلى مرتبة من الديمقراطية لأنه أمر مباشر من الله. وفى الالتزام نوع من طاعة الله. قال -تعالى-: «وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله». والعزم هنا للقوة التنفيذية. وقد احتضنت آية الشورى بين آيتى الصلاة والزكاة فى قوله تعالى «وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون». ويضرب حسن

دوح مثلاً على ما وقع مؤخراً في الجزائر قائلاً: إنها حركة ضربت أروع مثل في أنها رضيت حكم الشعب وتقدمت للشعب وقبلها الشعب ولم تكن هي الحاكم بل كان الحاكم شخصاً آخر أجرى الانتخابات فما ذنبها إذ أولاهما الناس الثقة وكسبت الحركة مكسباً كبيراً بأن هناك حكماً عسكرياً قد خالف الوضع القانوني والديمقراطي والشرعي فاستولى على ناصية الحكم، وأصبحت الحركة الإسلامية أمام العالم تنادي بالديمقراطية).

ويقول الدكتور عبد الصبور مرزوق:

(إن الديمقراطية تعنى اختيار الشعب للحاكم، والفرق بين الديمقراطية عند الغرب وعند المسلمين أنها لا تخضع عند الغرب لمقاييس عقائدية وتتناقض مع المثل العليا، فالديمقراطية في إنجلترا منحتهم أموراً غير مشروعة مثل زواج الرجل بالرجل وجعلوها حرية شخصية إلى أبعد مدى. ولكن الإسلام بقُدس رأى الشعب في اختيار حاكمه في إطار المبادئ الإسلامية. والديمقراطية بالمنظور الغربي تقوم على نظام المؤسسات والعمليات الانتخابية، والإسلام حدد اختيار الحاكم بالبيعة، وفي تقديرى أنه لا خلاف بين المعنيين، فالبيعة كانت عملية سهلة قديماً ولكن مع المتغيرات الحديثة أصبحنا نحتاج لوسائل ديمقراطية حديثة في تحقيق الأهداف والمبادئ الإسلامية).

ويقول الدكتور محمد عمارة:

(إنه لو نظرنا للديمقراطية نجد أنها تتكون من فلسفة وآليات. وفلسفة الديمقراطية هي إعطاء السلطة كل السلطة مطلقة للشعب. وآليات الديمقراطية كثيرة ومتعددة ومنها النظام النيابي لتعذر اجتماع الشعب والأمة في مكان واحد لممارسة السلطة، وآليات الانتخاب والمؤسسات النيابية وغيرها من السبل والوسائل التي تحقق وتطبق فلسفة الديمقراطية، وعلى الجانب الإسلامى نجد شعار الشورى الإسلامية التي تعنى فلسفتها استخراج الرأى والمشورة من أصحاب الرأى والمشورة

بواسطة الآليات والوسائل المناسبة وفق الزمان والمكان. وإذا نحن قارنا بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية فإننا لا نستطيع القول بأن هناك اتفاقاً في المساحة الأكبر بين الديمقراطية وبين الشورى الإسلامية.

وهضيف الدكتور عمارة:

إن نقطة الخلاف الوحيدة بين هذين النمطين من أنماط فلسفة الحكم هي أن الديمقراطية بمفهومها الغربي لا تضع قيوداً شرعية ولا حدوداً دينية على سلطة الأمة والشعب. فسلطة الأمة والشعب في فلسفة الديمقراطية لها أن تقرر ما تريد حتى لو أحلت الحرام وحرمت الحلال، والشاهد على ذلك التطبيقات الغربية للديمقراطية. فسلطة الشعب ومجالسه تبيع الزنا بالتراضي وتشرع الشذوذ الجنسي وتجعل من الربا فلسفة الاقتصاد. بينما نجد في الشورى الإسلامية أن الأمة والشعب مصدر السلطات والسلطان بشرط. ألا تتعدى سلطة الأمة حدود الحلال والحرام الشرعي. فهناك إطار الشريعة حاكماً على سلطة الأمة وفي داخل هذا الإطار تكون مصدراً للسلطة والسلطان في الشورى الإسلامية. ومعنى ذلك أن هناك سيادة «الحاكمة الإلهية» أي سيادة الشريعة الإلهية، وهناك سلطة الأمة في سن القوانين المتفقة مع فلسفة الشريعة وسلطة الأمة في سن القوانين عندما لا تكون هناك نصوص شرعية أو حدود مقررّة في القرآن الكريم والسنة. ويؤكد الدكتور عمارة أن الفارق الوحيد بين الديمقراطية والشورى الإسلامية هو فارق ضبط سلطة الأمة بحدود الحلال والحرام الديني، وأنا أعتقد أننا إذا وعينا هذه الحقيقة فسوف نستطيع حل التناقض الموهوم الذي يوجد عداء كاملاً بين الشورى الإسلامية والديمقراطية، بل حتى من حيث المصطلح نستطيع أن نستخدم مصطلح الديمقراطية الإسلامية للدلالة على سلطة الأمة المضبوطة بالضوابط والحدود الشرعية).

ويقول الدكتور أحمد شلبي:

(إن الديمقراطية تطوّر غربي لكلمة الشورى الإسلامية، وكانت الشورى في

الإسلام تعالاً الفراغ تماماً لأنها كانت شورى حقيقية تبرز اتجاه المجموع دون تدخل أو تأثير خارجي. ثم جدت ظروف جعلت الشورى لا تمثل الفكر الإسلامي تمام التمثيل، لأن تدخل خارجياً دخل على اتجاهات المسلمين. ومن أجل هذا اقتبس الغرب الشورى من الإسلام. لكن الغرب طور الشورى وجعلها أولاً حقيقة وثانياً جعلها تتناسب مع النظام الملكي والجمهوري على حد سواء، وكان هذا تطويراً مهماً جداً في الحياة السياسية. وعندما نادى بالديمقراطية لاننسى أننا تأخذ منها الجانب الذي يتفق مع الإسلام ونستبعد من الديمقراطية ما يتنافى مع الإسلام.

أما بالنسبة لجوانب الديمقراطية التي تتنافى مع الإسلام، فالديمقراطية تناقض كل القضايا ولا تخضع لنصوص مقدسة مثل نظام المواثيق الذي ورد في القرآن الكريم، وثانياً فالديمقراطية تضع مقاييس للفضائل والردائل وهي مطلقة عند الغرب ولكن في الإسلام ليس من حقنا أن نناقش هذه الفضائل والردائل فقد حددها الإسلام، وهناك فضائل معروفة كالصدق والأمانة وهناك ردائل معروفة محرمة فمثلاً ناقش مجلس العموم البريطاني موضوع الشلرد الجنسي وأقره، ولكننا في الإسلام لا نستطيع أن نناقش مثل هذه الأمور، ومن هنا نادى بالديمقراطية السياسية التي تحقق لكل فرد ذاته وحرية السياسية، ولا نسمح بالتدخل في إكراه الإنسان على غير ما يريد؛ أما باقى جوانب الديمقراطية التي لا تتناسب مع الإسلام فنحن نرفضها.

ب - الدستور في الدولة الإسلامية المهاجرة.

والدستور هو مجموعة القواعد التي تنظم الدولة وتبين السلطات التي تقوم عليها وحدود هذه السلطات وعلاقة هذه السلطات ببعضها ببعض وواجبات الحاكمين وصلاحهم بالهكوميين، وقد أيد الكتاب والمفكرون المسلمون الدساتير التي تقوم على أسس الحرية الحقيقية والتي تحدد السلطات وحدودها وعلاقتها ببعضها ببعض، ومسؤولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم، وكل اعتراضاتهم كانت على

النصوص التي صيغت فيها هذه المبادئ وطريقة التطبيق، ولما كان دستور سنة ١٩٢٣ م من الدساتير التي قامت على أساس الحرية الحقيقية فلننظر رأى الإمام الشهيد حسن البنا في هذا الدستور:

يقول الإمام الشهيد حسن البنا عن دستور سنة ١٩٢٣ م

(ويتساءل كذلك فريق من الناس ما موقف الإخوان المسلمين من الدستور المصري؟ ولا سيما بعد أن كتب الأخ صالح أفندي عشمواوى رئيس تحرير مجلة النذير في هذا الموضوع، وتناولت كتابته صحيفة «مصر الفتاة» بالنقد والموازنة، وهذه فرصة طيبة أتحدث إلى حضراتكم فيها عن رأى الإخوان المسلمين وموقفهم من الدستور المصري، وأحب قبل هذا أن نفرق دائماً بين «الدستور» وهو نظام الحكم العام الذى ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين ومدى صلتهم بالحكوميين وبين «القانون»، وهو الذى ينظم صلة الأفراد بعضهم ببعض، ويحمى حقوقهم الأدبية والمادية ويحاسبهم على ما يأتون من أعمال. وأستطيع بعد هذا البيان أن أجلي لكم موقفنا من نظام الحكم الدستورى عامة، ومن الدستور المصرى خاصة.. الواقع أيها الإخوان أن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستورى التى تشلخص فى المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال ويبيان حدود كل سلطة من السلطات. هذه الأصول كلها يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده فى شكل الحكم، ولهذا يعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستورى هو أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر. بقى بعد ذلك أمران:

أولهما: النصوص التى نصابغ فى قالبها هذه المبادئ.

وثانيهما: طريقة التطبيق التى تفسر بها عملياً هذه النصوص. إن المبدأ السليم القويم قد يوضع فى نص مبهم غامض فيدع مجالاً للعبث بسلامة المبدأ فى ذاته.

وإن النص الظاهر الواضح للمبدأ السليم القويم قد يطبق وينفذ بطريقة يملئها الهوى وتوجيهها الشهوات. فيذهب هذا التطبيق بكل ما يرجى من فائدة. وإذا تقرر هذا فإن من نصوص الدستور المصرى ما يراه الإخوان المسلمون مبهما غامضا يدع مجالاً واسعاً للتأويل والتفسير الذى تمليه الغايات والأهواء. فهى فى حاجة إلى وضوح وإلى تحديد وبيان. هذه واحدة، والثانية هى أن طريقة التنفيذ التى يطبق بها الدستور ويتوصل بها إلى جنى ثمرات الحكم الدستورى فى مصر طريقة أثبتت التجارب فشلها، وجنت الأمة منها الأضرار لا المنافع، فهى فى حاجة شديدة إلى تحوير وإلى تعديل يحقق المقصود ويعنى بالغاية، وحسبنا أن نشير هنا إلى قانون الانتخاب، وهو وسيلة اختيار النواب الذين يمثلون الأمة ويقومون بتنفيذ دستورها وحمايتها، وما جره هذا القانون على الأمة من خصومات وحزازات، وما أنتجه من أضرار يشهد بها الواقع الملموس. ولا بد أن نكون فينا الشجاعة الكافية لمراجعة الأخطاء والعمل على تعديلها. لهذا يعمل الإخوان المسلمون جهدهم حتى يتحدد النصوص المبهمة فى الدستور المصرى، وتعزل الطريقة التى ينفذ بها هذا الدستور فى البلاد. وأظن أن موقف الإخوان قد وضح بهذا البيان، وردت الأحوال إلى نصابها الصحيح) كتاب مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا.

بجـ - القانون فى الدولة الإسلامية المهاجرة.

القانون هو مجموعة القواعد التى تنظم العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض، وتحمى حقوقهم الأدبية والمادية وتحاسبهم على ما يأتون من أعمال، والقوانين فى الدولة الإسلامية المعاصرة يجب أن تكون مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. يقول الإمام الشهيد حسن البنا تحت عنوان «الإخوان المسلمون والقانون» :

(قدمت أن الدستور شىء والقانون شىء آخر، وقد أثبت موقف الإخوان من الدستور وأبين لحضراتكم الآن موقفهم من القانون.. إن الإسلام لم يجرى خلوا من القوانين بل هو قد أوضح كثيراً من أصول التشريع وجزئيات الأحكام سواء أكانت

مادية أم جنائية، تجارية أم دولية. والقرآن والأحاديث فياضة بهذه المعاني، وكتب الفقهاء غنية بكل الغنى بكل هذه النواحي. وقد اعترف الأجانب أنفسهم بهذه الحقيقة وأقرها مؤتمر لاهاي الدولي أمام ممثلي الأمم من رجال القانون في العالم كله. فمن غير المفهوم ولا المعقول أن يكون القانون في أمة إسلامية متناقضا مع تعاليم دينها وأحكام قرآنها وسنة نبيها، مصطلحا كل الاصطلاح بما جاء عن الله ورسوله، وقد حذر الله نبيه ﷺ ذلك من قبل فقال -تبارك وتعالى- «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لغافلون * أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون» (المائدة) وذلك بعد قوله -تعالى- «ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الكافرون- والظالمون - والفاسقون» (المائدة).

فكيف يكون موقف المسلم الذي يؤمن بالله وكلماته إذا سمع هذه الآيات البيّنات وغيرها من الأحكام ثم رأى نفسه محكوما بقانون يصطدم معها. فإذا طالب بالتعديل قيل له إن الأجانب لا يرضون بهذا ولا يوافقون عليه، ثم يقال بعد هذا الحجر والتضييق إن المصريين مستقلون وهم لم يملكوا بعد أن يتمتعوا بحرية الدين وهي أقدس الحريات، على أن هذه القوانين الوضعية كما تصطدم بالدين ونصوصه تصطدم بالدستور الوضعي نفسه الذي يقرر أن دين الدولة هو الإسلام فكيف نوفق بين هذين يا أولى الألباب؟

وإذا كان الله ورسوله قد حرم الزنا وحظر الربا ومنع الخمر وحارب الميسر وجاء القانون يحمي الزانية والزاني ويلزم بالربا ويبيع الخمر وينظم القمار فكيف يكون موقف المسلم بينهما؟ أيطيع الله ورسوله ويعصى الحكومة وقانونها والله خير وأبقى؟ أم يعصى الله ورسوله ويطيع الحكومة فيشتقي في الآخرة والأولى؟ نريد الجواب على هذا من رفعة رئيس الحكومة ومعالى وزير العدل ومن علمائنا الفضلاء الأجلاء.

أما الأخوان المسلمون فهم لا يوافقون على هذا القانون أبدا ولا يرضونه بحال وسيعملون بكل سبيل على أن يحل مكانه التشريع الإسلامى العادل الفاضل فى نواحى القانون، ولسنا هنا فى مقام الرد على ما قيل فى هذه الفاحية من شبهات أو ما يعترض بسبيلها من توهم العقبات، ولكننا فى مقام بيان موقفنا الذى عملنا وسنعمل عليه متخططين فى سبيله كل عقبة، موضحين كل شبهة، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله. ولقد تقدم الإخوان المسلمون إلى معالى وزير العدل بمذكرة ضافية فى هذا الموضوع ولقد حذرنا الحكومة فى نهايتها من إحراج الناس هذا الإحراج فالحقيدة أئمن ما فى الوجود، وسوف يعاودون الكرة وسوف لا يكون ذلك آخر مجهودهم «ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون» (التوبة).

٣ - البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتجهيزاتها.

المقصود «بالبيئة الثقافية الدينية الإسلامية» هو أثر الدين الإسلامى ومفاهيمه الفكرية والثقافية فى ثقافة وفكر المجتمعات الإسلامية عامة والعلوم الإنسانية خاصة. والمقصود بتجديد «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» هو تجديد الفكر الإسلامى والثقافة الإسلامية. فالإسلام به ثوابت ومتغيرات، فالعقائد والعبادات والقيم الأخلاقية العليا وأحكام الشريعة الإسلامية القطعية هى الثوابت وما عدا ذلك يعتبر من المتغيرات التى تتغير تبعاً لتغير الزمان والمكان. والمتغيرات هى مجال الفكر والرأى والاجتهاد فالذى يتجدد ويتغير فى الإسلام هو المتغيرات وليست الثوابت. وسيادة «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» وسيطرتها مقصود بها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى المجتمعات الإسلامية والتمسك بمقاصد الشريعة الإسلامية فى العدل والحرية وسيطرة وسيادة المفاهيم الإسلامية والفكر الإسلامى المتجدد والثقافة الإسلامية على المجتمعات الإسلامية.

يجب أن نميز بين حقائق الدين الإسلامى الثابتة التى لا تبدل ولا تتغير كما جاءت فى القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وبين الفكر الإسلامى الذى

هو فهم المسلمين للدين الإسلامى وتفقيهم فيه سواء من ناحية العقيدة أو من ناحية أحكام الشريعة الإسلامية، فالفكر الإسلامى الذى هو من أساسيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فى حاجة للتجديد فى كل عصر والرسول ﷺ يقول:

«إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها» ويقول ﷺ: «ما تزال طائفة من أمتى قائمين بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم على ذلك» متفق عليه. ومن ناحية مسئولية الجماعة عن ذلك يقول المولى -عز وجل- فى محكم آياته:

«ثم جعلناكم فئات فى الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون». وقد حدث فى هذا القرن الذى نعيشه من المستجدات ما لم يحدث فى عمر البشرية كلها. وكان لزاما على المسلمين أن يجددوا الفكر الإسلامى لمواجهة هذه المستجدات العصرية فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم وشتى أنواع المعارف والعلوم. إن المسلمين لا يزالون يواجهون مستجدات العصر الحديث بالفقه الذى ورثوه منذ القرن الرابع الهجرى ولأسباب عديدة ليس أقلها الغزو الفكرى الاستعمارى انحسب الفكر الإسلامى وتباعد عن الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص، وانحسار الفكر الإسلامى وتباعده عن الحياة العامة والحياة السياسية ليس فقط فى أحكام الشريعة الإسلامية التى نراها لا تطبق إلا فى بلاد قليلة من بلاد المسلمين، ولكن أيضاً فى أمور العقيدة والتمسك بأهداب الدين الإسلامى الحنيف.. إن بيان وجه الحق فى الأمور العامة وإعمال الفكر الإسلامى فى الشؤون السياسية واجب على المسلمين وخاصة العلماء والمفكرين منهم والمولى -عز وجل- يقول: «إنما يخشى الله من عباده العلماء».

إن أساس تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية هو تجديد الفكر الإسلامى حتى تسود البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتتكامل وتكون لها السيطرة على عقل ووجدان الأفراد والشعوب المسلمة، وفى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية متجددة ليس

أمر الاجتهاد منوطاً بالعلماء والمفكرين المسلمين فقط بل إن أى مسلم ملتزم بالعلم وبالدين له حق الاجتهاد فى ظل حرية حقيقية، والحرية كفيلة بفرز الغث من السمين. لقد انشغل العلماء والمفكرون المسلمون بالأمور الفرعية والتفاصيل الدقيقة وتركوا الأمور الكلية وتركوا الواقع فلا يوجد لدينا مثلاً نظرية إسلامية متكاملة فى الشؤون السياسية أو الشؤون الاقتصادية. وفى الحوار الذى دار فى المناظرة بين الإسلاميين والعلمانيين فى معرض القاهرة الدولى للكتاب سنة ١٩٩٢م والتي نشرت فى كتاب «مصر بين الدولة الدينية والمدنية» تساءل العلمانيون:

أين البرنامج؟ ما هو برنامجكم؟

ورد الجانب الإسلامى على هذا التساؤل: إننا لا نزال نجاهد، ولو صرح لنا بنشر برنامج إسلامى لدخلنا السجن بحجة نشر برنامج حزبى.

إن تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية يحتاج بالضرورة إلى الوحدة، وحدة النظرة الإسلامية الكلية إلى الحياة والواقع، وحدة العلم ووحدة الأمة ووحدة القوانين. لقد استطاعت هذه الوحدة أن تجعل البيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوروبية مسيطرة على عقل ووجدان الأفراد والشعوب الغربية، فالحرية الحقيقية وتصارع الأحزاب للفوز فى الانتخابات وحرية اختيار الحاكم فى الدول الديمقراطية الغربية تحدث فى ظل هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الموحدة، فلا يخرج حزب من الأحزاب نشاراً عن مفاهيم هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الموحدة.

والحرية حرية حقيقية فى ظل مفاهيم هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوروبية الموحدة، ولو فرض جدلاً أن حزباً من الأحزاب خرج على مفاهيم هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الموحدة فلا يسمح بوجوده فى أوروبا أو أمريكا، ففى ظل هذه المفاهيم الموحدة تكون الحرية حرية حقيقية، ولذلك فإن وحدة النظرة الإسلامية الكلية إلى الحياة والواقع ووحدة العلم ووحدة الأمة ووحدة القوانين الإسلامية لها أهمية كبيرة فى تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وحيث إن

العقيدة الإسلامية واحدة كما جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة لم يدخلها أى تغيير أو تبديل، فالنظرة الإسلامية للواقع والحياة نظرة واحدة. فهدف الحياة ليس هدفاً نفعياً يبرجمانياً مثل الفكر الليبرالى. ولكن الهدف الإسلامى للحياة هو عبادة الله فى الأرض. والهدف النفعى البرجمائى المادى فى النظرة الإسلامية وسيلة وليس غاية فهو وسيلة لعبادة الله. فالسعى فى الحياة والتطور والتقدم وسيلة مرتبطة بالهدف الأسمى وهو عبادة الله فى الأرض. وانعكاس هذا المفهوم الإسلامى على الواقع والحياة يصبغ السلوك والعادات والتقاليد بصبغة إسلامية. وتأصيل هذا المفهوم الإسلامى فى الواقع العملى سوف ينعكس على الثقافة والعلوم والفنون والآداب. والأمور الأخرى فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تسود فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فوحدة القوانين تحتاج لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على المجتمعات الإسلامية.

أما وحدة العلم فالفكر الإسلامى لا يفرق بين العلم النقلى والعلم العقلى، أما مسميات العلم الدينى والعلم الطبيعى والمعاهد الدينية الإسلامية والمعاهد المدنية فلا يقصد بها فى النظرة الإسلامية الفصل والانعزال، ولكن يقصد بها التعمق والتخصص فى الدراسة. ويجب أن يسود فيها كلها النظرة الإسلامية الموحدة.

أما وحدة الأمة فالإسلام الحنيف يجعلها جزءاً أساسياً فى حياة المجتمع الإسلامى والمولى عز وجل - يقول فى محكم آياته:

(إنما المؤمنون إخوة) (الحجرات)

والرسول ﷺ يقول:

(لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رجوه بعض).

وليس المقصود بالوحدة التى تحتاجها البيئة الثقافية الدينية الإسلامية هو وحدة الرأى ولكن المقصود وحدة المنهج. أما اختلاف الآراء وتنوعها فضرورى للتقدم

والحرية، وتحديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية يحتاج كذلك لعلماء أفذاذ ومفكرين إسلاميين أصلاء يؤمنون بالحرية ويدافعون عنها ويقبلون التحدى الفكرى ويلفظون فرض الرأى والتشبيث به ولا ييغون من عملهم سوى المثوبة من الله سبحانه وتعالى...-

ويعتبر النظام السياسى من النظم التى لم تتطور فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، فنظام الشورى الإسلامى لم يطور آلياته الخاصة به وخاصة حق الاختلاف فى الرأى والتجمع عليه كما حدث فى بيئة السقيفة. ورغم أن الديمقراطية الليبرالية قد طورت هذه الآليات الإسلامية الأصل وأثبتت فعاليتها وتميزها مثل البرلمان والأحزاب وحرية اختيار الحكام إلا أن نظام الشورى الإسلامى لم يأشر تطبيق هذه الآليات المتاحة فى الواقع العملى تطبيقاً حراً أصيلاً. إن تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية لا يعنى الوقوف عند حد معين من التطور ولكنها بيئة متجددة بطبيعتها فى مواجهة المستجدات التى تواجهها الآن والتى ستواجهها فى المستقبل، فهى تحمل ديناميكية ذاتية كبيرة، واكتمال ونضج البيئة الثقافية الدينية الإسلامية يعنى الفراغ من مواجهة التحديات المعاصرة القائمة وتتميز البيئة الثقافية الدينية الإسلامية المتجددة بالميزات الآتية:

١ - حرية الفرد فى ظل قوانين مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وفى ظل دستور يبين حدود السلطات ومجلس شورى وأحزاب تمثل كل التيارات الفكرية الموجودة سواء كانت تيارات دينية أو غيرها؛ فى ظل هذه القوانين والمؤسسات الفرد حر حرية حقيقية لا يخضع إلا للقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية.

٢ - كانت مشكلة الفكر الليبرالى الحديث ومازالت هى مصدر الأخلاق للفرد والمجتمع. وأهمية الدين لحفظ بناء المجتمع وتدعيمه. فالأخلاق - رغماً عن الفكر الليبرالى وتجاريه المريرة فى هذا المجال - لا مناص من أن مصدرها الحقيقى هو

الشرائع السماوية، والدين أساس بناء المجتمع، والانهيار الذى يزحف على المجتمعات الغربية نتيجة لتجاهل هذه الحقيقة والبيئة الثقافية الدينية الأوربية مآلها للانهيار مثل نوأماها الشيوعية الماركسية. والمسلمون فى بيئتهم الثقافية الدينية الإسلامية طوال تاريخهم لم يصيبهم أدنى شك فى أن مصدر الأخلاق والخير وأساس بناء مجتمعهم هو معتقدات الدين الإسلامى والتشريع الإسلامى.

٣- لاشك أن من آثار العلمانية والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية الجديدة هو تفكك الأسرة وانهيارها فى المجتمعات الغربية (فقد ذكر تقرير أعدته جامعة أوهايو الأمريكية عن قيام عشرة آلاف مراهق ومراهقة تقراوح أعمارهم ما بين (١٤ سنة) و (١٧ سنة) بقتل آبائهم وأمهاتهم خلال العام الماضى بإطلاق الرصاص عليهم. أوضح التقرير أن غالبية القتلة من المراهقات اللاتى حكمن بالإعدام على الوالدين لسوء المسلك الأخلاقى لهما، وأشار التقرير إلى تدنٍ غالبية القتلة والانطواء على أنفسهم، وليست لديهم علاقات اجتماعية ويدمنون القراءة والاستماع للموسيقى. وأكد المدعى العام الأمريكى الحكم عليهم فور بلوغهم السن القانونية، وتتراوح الأحكام بين السجن (٥ سنوات) إلى (٩٩ سنة) ولن ينفذ على أحدهم حكم بالإعدام جريدة الوفد ٢ أغسطس سنة (١٩٩٢م).

والعودة إلى النظام الإسلامى والتمسك بأهداب الدين الإسلامى وإعمال أحكام الشريعة الإسلامية فى القوانين فى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية جديدة سوف يحفظ الأسرة فى المجتمعات الإسلامية من التفكك والانهيار وسوف يسود التكافل والتراحم والتواد والحب بين أفراد المجتمع الإسلامى.

٤- وقوانين الأحوال الشخصية فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية تفوق مثيلاتها فى أى بيئة أخرى، وقوانين الأحوال الشخصية للأقليات فى المجتمع الإسلامى تفوق مثيلاتها فى المجتمعات الغربية، فالمسلم الفرنسى أو المسلم الألمانى أو المسلم فى دول غربية أخرى ويحمل جنسية هذه الدول ليس له الحق فى موضوع

الأحوال الشخصية كمسلم بل لابد أن تطبق عليه قوانين الأحوال الشخصية الفرنسية أو الألمانية بعكس ما هو متبع في النظام الإسلامي.

• - المشروعية في الإسلام.

يعتبر «مبدأ المشروعية» المنبثق عن مبدأ «سيادة القانون» من المبادئ التي تأخذ بها الدول الديمقراطية الليبرالية في عصرنا الحاضر، ويعتبر من أسسها الهامة، ومبدأ «المشروعية» مبدأ إسلامي أصيل أخذته النظام الديمقراطية الليبرالية عن مفاهيم الفكر الإسلامي، ولما طبقت دول الديمقراطيات الليبرالية هذا المبدأ الإسلامي ظهرت التناقضات الكثيرة التي نراها الآن في هذه الدول لأنها لم تأخذ بأسس النظام الإسلامي.

ويقوم «مبدأ المشروعية» على فرض أن الدولة الحديثة شخص من أشخاص للقانون أى تخضع للقانون وتلتزم به كما يخضع الأفراد للقانون ويلتزمون به، فالسلطة الحاكمة وأعمال هيئاتها العامة والقرارات التي تصدرها يجب أن تخضع لقانون، وطبقاً له فإذا كانت أعمال هيئات السلطة الحاكمة وقراراتها غير خاضعة للقانون يكون من حق الأفراد الاعتراض عليها وطلب إلغاؤها. وتقرير المشروعية على هذه الصورة لاشك في أنه يحمي الأفراد من طغيان السلطة الحاكمة وعدم تعديها والتزامها بالقانون حتى تصون حريات الأفراد. وهذه الفرضية التي تعتبر الدولة شخصاً من أشخاص القانون وأعمال هيئاتها وقراراتها خاضعة للقانون وطبقاً له مأخوذة من المفاهيم الإسلامية ومفاهيم الفكر السياسي الإسلامي الذي يقرر هذه الحقيقة ولا يفصل الدولة عن القانون الإسلامي أى لا يفصل الدولة عن القانون الذي جاءت به الشريعة الإسلامية أى «لا يفصل الدولة عن الدين».

فالنظام السياسي الإسلامي يقرر أن السلطة الحاكمة وأعمال هيئاتها والقرارات التي تصدرها تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، أما في النظام الديمقراطي الليبرالي فالفكر الليبرالي عند ظهوره في القرن السابع عشر جاء على

أشلاء هدم اللاهوتية الكنسية، فهو لا يؤمن بتطبيق القوانين اللاهوتية الكنسية على السلطة الحاكمة وهيئاتها وقراراتها، كما أنه لا يؤمن بتطبيق هذه القوانين على الشعب والمجتمع ككل فهو يؤمن «بفصل الدين عن الدولة».

وبعد قيام الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩م) وظهور مبادئ حقوق الإنسان الفرنسية والأمريكية وبدء التطبيق العملي للفكر الليبرالي في الحياة السياسية الديمقراطية للدول الأوروبية والأمريكية كانت الحاجة ماسة لوسيلة تحمي الفرد وحرياته من طغيان السلطة الحاكمة وهيئاتها وقراراتها. وهنا وجد أنه لا مناص من أن أعمال هيئات السلطة الحاكمة وقراراتها لا بد أن تخضع للقانون ولكنه قانون وضعى مصدره الأفراد أو ممثلوهم في البرلمان وهو في الحقيقة قانون تضعه السلطة الحاكمة نفسها أو ما يتبعها من فئة متحكمة أيا كانت هذه الفئة المتحكمة أفراداً أو ممثلين في البرلمان. فالسلطة الحاكمة في أعمال هيئاتها وقراراتها تخضع لقانون تضعه هي وتستطيع أن تشكله بالصورة التي تراها وبالطريقة التي تخلقها.. وفي عصرنا الحاضر رأينا الظلم يصاغ قواعد، والاستبداد والباطل ينسج في قوالب قانونية حسب الهوى والمصلحة، ويأسم الحرية كم رأينا ما يرتكب من جرائم وشرور وآثام، ذلك لأن السلطة الحاكمة أصبحت في الحقيقة هي المشرع والجلاد باسم الديمقراطية والحرية. والقانون أصبح عاجزاً عن أن يقيم شرعية تحمي الإنسان، وامتدت آثار هذه التشريعية التي يأخذ بها النظام الديمقراطي الليبرالي والتي تتسم بعدم المصادقية والخروج على العدل والحق. امتدت آثارها إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وقد شاهدنا الرؤية الأحادية التي تراها أمريكا تفرض على مجلس الأمن والأمم المتحدة، ويقننها مجلس الأمن وتخضع لها معظم دول العالم.

أما الشرعية الإسلامية فإنها تستمد قوانينها من أحكام الشريعة الإسلامية التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وتلك شريعة الله - سبحانه وتعالى - الذي لا مبدل لكلماته ولا معقب لحكمه والرسول ﷺ يقول:

«دوروا مع كتاب الله حيثما دار». رواه الحاكم.

فالمشروعية في الإسلام تعنى أن السلطة الحاكمة في أعمال هيئاتها وقراراتها تخضع لقانون إسلامي مصدره أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن عبث العابثين وترزية القوانين.

٦- البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ذات أساس أخلاقي وبنيته المودة والرحمة،

رأينا فيما سبق كيف نشأت البيئة الثقافية الدينية الغربية الجديدة وما أحدثته في المعتقدات اللاهوتية المسيحية، ونتيجة لذلك أن الحضارة الغربية قائمة على أساس مادي يغلب عليه مفاهيم المنفعة والربح والخسارة وتشجيع الاستهلاك والإشباع والاستحواذ، وتحتل الناحية الاقتصادية للفرد والأسرة والمجتمع أهم أولوياتها، ووسائل الإعلام والثقافة والتعليم تنمى هذا الاتجاه وتضخم حجمه، والحروب بين الدول لأسباب اقتصادية قائمة ما قامت هذه الحضارة كما أنه نتيجة لهذه النشأة اللادينية لهذه البيئة، كذلك فإن الرحمة والمودة والأخلاق بين أفراد المجتمع وأفراد الأسرة انزوت واضمحلت وذلك منذ مواجهة الفلاسفة والمفكرين الشاكّين للسؤال الحائر الذي لم يتوصلوا إلى الإجابة عنه منذ القرن الثامن عشر حتى الآن وهو:

ما مصدر الأخلاق في المجتمع؟ وما مصدر العواطف الإنسانية؟

وكانت إحدى الإجابات أن العواطف والأخلاق مصدرها من تصور أنفسنا في مكان الآخرين. وكان فولتير الذي كان يهويها يؤمن بالله ويكفر بالمسيحية. يرى أن الأخلاق مصدرها تعاليم السماء، وآراء أخرى كثيرة في هذا المجال، ومع البحوث الاجتماعية والنفسية المتقدمة في الغرب في العصر الحديث مازالت الأسرة والعلاقات الاجتماعية تعاني من التحلل والانهيار؛ لأن علاقات الأفراد في الأسرة قائمة على نفس مبادئ الربح والخسارة والحسابات المادية والنفعية، أما المودة

والرحمة فلا تشكل أساساً تنهض عليه الأسرة والعلاقات الاجتماعية، فالأسرة هناك تشبه الشركة المساهمة، والعلاقة بين أفرادها كالعلاقة بين الأفراد المساهمين، وكل فرد فيها يدافع عن حصيلة أسهمه، وما يحققه من ربح وخسارة. أما البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فأساس بنيانها الأخلاق والمودة والرحمة فالفرد أساساً يخلق لعبادة الله في الأرض يقول المولى - عز وجل -: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون).

وسعى الإنسان في الحياة الدنيا وسيلة ليحصل على ما يقوم أوده، ويحفظ أسرته، وينهض بمجتمعه من التخلف والاحطاط، ويتحصن من منافسة غيره وغدوره بالمعرفة والعلم والتكنولوجيا وكل المعارف الأخرى، ليستقيم له الأمر ويحكم دين الله في الأرض، ويتيسر له الحرية لتكون عبادته لله - سبحانه وتعالى - خالصة لوجهه، كما أن العلاقات بين أفراد المجتمع وبين أفراد الأسرة في البيئة الثقافية الدينية الإسلامية أساسها المودة والرحمة والتعاطف والحب ولا تسيطر عليها العلاقات المادية وحساب الربح والخسارة والمنفعة فالمولى - عز وجل - يقول في محكم آياته:-

(ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة).

٧- حقوق الإنسان في الإسلام.

حقوق الإنسان حقوق طبيعية سابقة على وجود الدولة وأعلى منها، وأول وثائق معروفة لحقوق الإنسان التي نراها الآن هي الكتب السماوية، وخاصة الإسلام وما جاء به من تعاليم في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وكتب الفقه وأحكام القضاة المسلمين عبر التاريخ الإسلامي مليئة بهذه المفاهيم الإسلامية. فمبادئ العدل والحرية والمساواة والإخاء الإنساني وصيانة حرية الإنسان وكرامته وغيرها التي ترتكز عليها مبادئ حقوق الإنسان كلها مبادئ إسلامية جاءت في أحكام الشريعة الإسلامية كما نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

فالإسلام سابق لجميع الوثائق المكتوبة عن حقوق الإنسان ووثائق حقوق الإنسان التي صدرت عن بعض الولايات الأمريكية سنة (١٧٧٦م) أو بعضها التي جاءت قبل ذلك التاريخ في الوثائق البريطانية أو وثائق حقوق الإنسان التي جاءت بعد الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩م) كلها عبارة عن تجميع لأفكار بعض الكتابات المتفرقة في هذا المجال لكتاب عديدين في أوروبا مثل لوك ومونتسكيو وروسو وغيرهم قبلهم وبعدهم.

والسؤال هو:

هل تأثر الكتاب الذين كتبوا عن حقوق الإنسان في أوروبا في هذه الحقبة من التاريخ بالإسلام ومفاهيمه في هذا المجال؟

عما لا شك فيه أن الإسلام كان له أثره الكبير في أوروبا بعد الحروب الصليبية. لقد امتدت الحروب الصليبية التي انتهت سنة (١٢٩١م) ما يقرب من ثلاثة قرون، وكانت موجات من القوات الغازية الأوروبية تذهب إلى بلاد المسلمين وتعود حاملة أنكار المسلمين وانطباعاتهم ومفاهيمهم. فكيف لا تنعكس أفكارهم على الفكر الأوروبي؟ لقد ظلت أوروبا من الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر الميلادي إلى القرن السابع عشر تغلى، واجتاحتها الحروب الدينية وثورات الشك والإلحاد والثورة على اللاهوتية المسيحية وسلطات الكنيسة، وبالتأكيد كان للحروب الصليبية أثرها في هذا الذي حدث في أوروبا خلال هذه الفترة. والكتابات عن أثر المسلمين على أوروبا بعد الحروب الصليبية تكاد تكون معدومة إلا النزر اليسير ولكن كل الشواهد تؤكد أن حقوق الإنسان التي كتب عنها المفكرون والكتاب الأوروبيون ذات جذور إسلامية، فهي كلها من مبادئ الإسلام وتعاليمه، أما نحن المسلمين فلم نستطع أن نستخرج هذه الحقوق ونبلورها ونكتبها في وثائق ونعمل بها ومثلنا في ذلك كقول الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

وأخيراً في سنة (١٩٨٠م) صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام. أصدره المجلس الإسلامي الدولي في لندن وأعلن من مقر اليونسكو في باريس. وفي ١٤ يناير سنة (١٩٩٣م) تأسست المنظمة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان وانتخب منير شفيق رئيساً لها وفتحى خليل أميناً عاماً.

٨- الصحوة الإسلامية.

الصحوة الإسلامية ليست وليدة اليوم، ولكنها انبعثت بعد الغزو الاستعماري للشعوب الإسلامية منذ أواخر القرن الماضي، ولكنها اليوم بعد تقدم التعليم وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات أصبحت ذات شأن كبير وأصبحت مسيطرة على وجدان وعقول الشعوب الإسلامية، وفرضت نفسها وتقدمت تقدماً كبيراً ولن يوقف تقدمها أحد مهما حاول من وسائل.

والنهضة الحقيقية للصحوة الإسلامية في وقتنا الحاضر ترجع للأسباب الآتية:

أولاً- وعى الشعوب الإسلامية بواقعها وأحوالها وأحوال العالم من حولها بعد انتشار التعليم وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات.

والصحوة الإسلامية ليست وقفاً على تيار إسلامي معين أو حزب إسلامي معين، كما أنها ليست نتيجة لانتشار فكر سياسي إسلامي معين أو مفكرين إسلاميين معينين، ولكنها تشمل معظم الشعوب الإسلامية نتيجة لوعى المسلمين بحقائق دينهم الإسلامي وقراءة القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وأحكام الشريعة الإسلامية بعمق فاحصة مدققة لتدرك مقدار السمو والرقى وبواعث التقدم والنهضة وبواعث الأمن والأطمئنان والاستقرار والسلام ومكونات النفس المؤمنة المطمئنة على حياتها وآخرتها، وغير ذلك الكثير من عوامل القوة لنفس الفرد والأمة التي تحويه مبادئ الدين الإسلامي الحنيف. والمولى - عز وجل - يقول:

وَيَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * أَرْجَعْنِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّرْضِيَةً * فَاَدْخِلْنِي فِي

عِبَادِي وَادْخِلْنِي جَنَّاتِي.

ثانيا- التجارب المريرة التي عاشتها الشعوب الإسلامية سواء في ظل الاستعمار المباشر أو الغزو الفكري الاستعماري أو في ظل تجارب الاشتراكية أو الشيوعية الفاشلة. أثبتت هذه التجارب جميعا فشلها كوسيلة لنهضة الأمم الإسلامية والشعوب الإسلامية وملاحقة التقدم الذي بلغته الشعوب الأخرى وظلت الشعوب الإسلامية في أدنى مراتب التقدم والنهضة بالنسبة للشعوب الأخرى والأمم الأخرى.

ثالثا- الفساد الذي استشرى وساد بين الشعوب الإسلامية وأصبح له جوقه تدافع عنه، وتوصله وتقنن له طوال القرن الحالي حتى أصبح الظلم والسرقات والنهب والفساد الخلقى والمظالم والاستبداد هو القاعدة في بعض الأحيان. وكل ما يخالف ذلك يصبح نشارا. واختفى العدل والواجب ووجه الحق في أحيان كثيرة، وزاد من أثر ذلك أن مرتكبي الفساد لم يحاسبوا حتى لو كانوا حكاما، وتركوا السلطة أو تركوا الحياة.. كما أن الفساد الذي انتشر في المجتمعات الغربية وخاصة الفساد الأخلاقي وتحلل المجتمعات الغربية وانتشار الأمراض بينها كان إيذانا بأنها لن تكون النموذج المرتقب للنهضة الشاملة.

رابعا- الحريات التي حرمت منها الشعوب الإسلامية فترات طويلة من الزمن بينما كانت هناك شعوب بدائية وشعوب وثنية تنعم بمثل هذه الحريات.

خامسا- انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل كل التجارب الاشتراكية والشيوعية بما أقامته من مؤسسات ونظم وما بثته من أفكار وفلسفات كان إيذانا بانهيار توأمة الرأسمالي بما يحمله من مفاهيم مادية بحتة.

كل ذلك وغيره أدى إلى نصاعد الصحوة الإسلامية والوعى الجديد بحقائق الإسلام ومعطياته، وسوف تواجه الصحوة الإسلامية في المستقبل القريب بالأعباء الاستعمار والصهيونية العالمية، فسوف يعتمد الاستعمار والصهيونية العالمية إلى مدار الشقاق والاختلاف بين التيارات الإسلامية، وكذلك بين التيارات الإسلامية وبين العلمانيين والمقربين في البلاد الإسلامية وضربهم بعضهم ببعض، واستعداد

السلطات على الإسلاميين حتى تظل الشعوب الإسلامية مشغولة بمشكلاتها السياسية، وتظل الصحوة الإسلامية ممزقة، ولا تنهض الشعوب الإسلامية بصحتها في بلادها الإسلامية، والحل في وعي الشعوب الإسلامية وقادتها والأخذ بما جاء في توصيات المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القاهرة وحضره وزراء الأوقاف في الدول الإسلامية، ومن هذه التوصيات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية جملة واحدة. كما يكمن الحل أيضا في فضح إستراتيجية الاستعمار والصهيونية العالمية التي لم تتغير منذ القرن الماضي، وتتلخص هذه الإستراتيجية ببساطة شديدة في عدم تمكين العالم الإسلامي من النهوض والتقدم بشتى الوسائل وكسر هذه الإستراتيجية الاستعمارية الصهيونية والتفاد من خيوطها العنكبوتية يتطلب جهود ذوى البصيرة والعزم من الشعوب الإسلامية.

٩ - أسلمة العلوم.

في ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية متجددة أصبح أسلمة العلوم وخاصة العلوم الإنسانية من أهم الضرورات، فلا بد أن تحمل المعارف والعلوم روح الإسلام ومفاهيمه، وليس هذا قيدا يفرض على المعارف والعلوم، وليست البيئة الثقافية الدينية الإسلامية بدعا في ذلك، فالبيئة الثقافية الدينية المسيحية في أوروبا وأمريكا فرضت مفاهيم الفكر الليبرالي الحديث على شتى المعارف والعلوم. فعلوم الاجتماع والسلوك الاجتماعي في الغرب صيغت بمفاهيم الفكر الليبرالي العلماني، وسلوك الأفراد ينسجم بالمنزعة التحررية من المعتقدات المسيحية، والأفراد أحرار فيما يفعلونه حتى لو تعارض سلوكهم مع المفاهيم المسيحية، والمعتقدات المسيحية وهم في ذلك يسبرون على نهج الفكر الليبرالي وموقفه من المعتقدات المسيحية. كما أن البيئة الثقافية الدينية الغربية فرضت مفاهيم الفكر الليبرالي على علوم الاقتصاد والعلوم السياسية. فالأحزاب في أمريكا يجب أن تلتزم بالمفاهيم الليبرالية الحديثة في برامجها وعملها، وهي في حراعتها للفوز بأصوات الناخبين

لا نحمّد عن مفاهيم الفكر الليبرالى حتى فى دعاياتها الانتخابية، وجميع أنواع العلوم الإنسانية فى البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية تنهج هذا المنهج ولا تشذ عن مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث. والتربية والتعليم والثقافة والآداب والفنون وصناعة السينما والإعلام تحمل المفاهيم الليبرالية، والمجتمع كله فى الغرب يسير تحت لواء البيئة الثقافية الدينية الغربية بمفاهيمها الليبرالية العلمانية.

وفى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية المتجددة لا يكفى فقط تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية فى العدل والحرية، فلا بد من أسلمة العلوم الإنسانية، فعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد وغيرها يجب أن تحمل المفاهيم الإسلامية. والتربية والتعليم والثقافة والفنون والآداب وصناعة السينما والإعلام يجب أن تحمل المفاهيم الإسلامية، والهدف الأول من أسلمة العلوم هو خلق مناخ إسلامى فى بيئة إسلامية يتنفس فيها الفرد المسلم عبق المعطيات الإسلامية. فلا يكون هناك تناقض بين ما يؤمن به الفرد والظروف المحيطة به، وحتى يستقيم سلوك الفرد مع ما يؤمن به (والإيمان ما وقر فى القلب وصدقه العمل).

أما الهدف الثانى من أسلمة العلوم فهو وحدة البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، ولقد رأينا كيف توحدت البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية تحت مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث. فالمجتمع كله فى أوروبا وأمريكا ينتظمه مفاهيم واحدة هى مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث، وهذه المفاهيم لها موقف خاص من المعتقدات المسيحية وموقف خاص من القوانين التى تحكم المجتمع، وفى ظل هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية الموحدة يتمتع الأفراد بحرية حقيقية فى الحدود التى رسمتها مفاهيم الفكر الليبرالى فأحرى بنا نحن المسلمين أن يكون لنا بيئة ثقافية دينية إسلامية موحدة بمفاهيمها وموقفها من الدين الإسلامى ومفاهيمها وموقفها من القوانين الإسلامية حتى ينعم الفرد المسلم بحرية حقيقية فى ظل هذه البيئة.

١٠ - المنهاج العلمي في الإسلام.

طلب العلم في الإسلام فرض عين وفرض كفاية في نفس الوقت والرسول ﷺ يقول:

«طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». حديث صحيح.

ولا فرق في ذلك بين العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية، والعلماء المسلمون طوال التاريخ الإسلامي لا يفرقون بين العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية. ولكن بعد الغزو الفكري الاستعماري وفي عصر الاضمحلال دخلت هذه التفرقة بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وخاصة بعد تقدم العلوم واتساع المعارف وضرورة التخصص. وأصبحنا نرى في عصرنا الراهن علماء متخصصين في العلوم الطبيعية في الوطن الإسلامي، ولا يعرفون في ثقافتهم العامة سوى المفاهيم الغربية. وعلماء متخصصين في العلوم الشرعية وثقافتهم العامة بالنسبة للمجتمعات غير الإسلامية تكاد تكون معدومة، وأسلمة المعارف والعلوم سوف تلعب دورا بارزا في تصحيح كثير من المفاهيم والأفكار، وسيادة المنهاج العلمي في شتى أنواع المعارف والعلوم.

بين مجلس الشورى والبرلمان

لا يختلف مجلس الشورى فى الدولة الإسلامية عن البرلمان فى الدول الديمقراطية الليبرالية؛ فنظام تكوينه وعدد أعضائه وطريقة عمله فى كلا النظامين الإسلامى والليبرالى متماثل وواحد، والأعضاء فى كلا النظامين لا يخضعون فيما يصدرونه من قوانين إلا للدستور والقانون، ولما كان الدستور فى الدولة الإسلامية ينص على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريع فالأعضاء فى مجلس الشورى الإسلامى فيما يصدرونه من قوانين يجب أن يلتزموا بالشريعة الإسلامية، والشريعة الإسلامية ليست مقصورة على مجال الأحكام وإنما تمتد إلى كل المجالات والأنشطة شاملة العقيدة والأخلاق والشعائر والمعاملات، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا يمثل قيداً على حرية أعضاء مجلس الشورى فأحكام الشريعة الإسلامية التى فيها نصوص قطعية مثل:

أحكام العقوبات (حد السرقة - القذف - الزنا - الحراة) التى وردت فى آيات القرآن الكريم، وحد الردة الذى ورد فى أحاديث الرسول ﷺ، وعقوبة شرب الخمر وأحكام الأحوال الشخصية (الزواج - الطلاق - الميراث - الوصية). والأحكام العامة فى المعاملات المدنية وحكم إلبات الديون وبقية الأحكام القطعية. هذه الأحكام القطعية عددها قليل. أما بقية أحكام الشريعة الإسلامية فإن أغلبها خاضع للقياس والرأى ومجال الاجتهاد فيها واسع وخاصة فى المجالات الاقتصادية والسياسية، والعبرة هى خشية الله - سبحانه وتعالى - فيما يصدر من قوانين ومعرفة مقاصد الشريعة الإسلامية.

وخضوع ممثلى الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها فيما يتخذونه من قوانين فى النظام الإسلامى لا تختلف عن النظام الليبرالى الديمقراطى، فالأعضاء فى البرلمانات الليبرالية الغربية يخضعون للأعراف السائدة فى مجتمعاتهم ومعطيات البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية،

والبيئة الثقافية الدينية المسيحية للمجتمعات الغربية غير مقيدة بشرعية لاهوتية كاثنتية، ولذلك يشرع نواب الشعب في المجتمعات الغربية في ظل البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية للدعارة والشذوذ الجنسي والخمر والميسر ونواذى العراة والربا وغيرها مما يعد شيئا طبيعيا في مجتمعاتهم ولا يتناقض مع البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، أما الشريعة الإسلامية فإنها ترفض هذه الموبقات وتعاقب على ارتكابها، والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية بالتالى ترفض هذه الموبقات ونواب الشعب فيما يصدرونه من قوانين ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، فإنهم لا يخرجون عن معطيات وأعراف البيئة الثقافية الدينية الإسلامية. والحرية التى يتمتع بها نواب الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى حرية حقيقية.

كما أنه لن يكون هناك نظام ديمقراطى إسلامى حقيقى إلا إذا جاء هذا النظام نتيجة لأغلبية إسلامية عن طريق انتخابات حرة نزيهة، والديمقراطية الإسلامية تسمح للأحزاب الأخرى بالوجود والممارسة وحق تداول السلطة، أما النظام الإسلامية التى تنهى عن طريق الانقلابات العسكرية أو تحكم حكما عسكريا فسوف تكون فيدا على التطور السليم والتجديد الحر للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وسوف تظل الديمقراطية الإسلامية معطلة وغير ناضجة، وسوف تكون أشبه بالديمقراطية التى تمارسها النظم الدكتاتورية، والاستبدادية مجرد ديمقراطية شكلية لا تعبر عن النظام السياسى الإسلامى وجوهره، والديمقراطية الإسلامية تسمح بوجود أحزاب يتنافسون للفرز فى الانتخابات والحزب الذى له الأغلبية يكون من حقه تولى السلطة التنفيذية وأعضاء مجلس الشورى هم نواب الشعب الذين يمثلون جميع الأحزاب والاتجاهات والتيارات. وهناك نقطتان هامتان توضحان خصوصية الديمقراطية الإسلامية.

النقطة الأولى:

هى أن نواب الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى -أغلبية ومعارضة- يعيشون فى بيئة ثقافية دينية إسلامية واحدة، وفى ظل المتغيرات الحالية الموجودة

ونتيجة لما أحدثته الغزو الفكري الاستعماري فإن التغريب ومفاهيمه لا يزال يسيطر على قطاع كبير من المتعلمين والمثقفين في البلاد الإسلامية. وهؤلاء المتغربون يسيرون على درب الشعوب الأوروبية والأمريكية في شتى المجالات بدون وعي ولا تعقل ولا يدركون إدراكا واعيا الفرق بين معطيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، وأن الشعوب الإسلامية مختلفة عن الشعوب الأوروبية. وحتى تتجدد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتتوحد وتسود وتكون لها السيطرة على وجدان ووعي الشعوب الإسلامية قاطبة ستظل هذه الفئة المتغربة موجودة في البلاد الإسلامية، والديمقراطية الإسلامية لا تؤمن بقهر الفكر وكبت الرأي، وكل إنسان حر فيما يؤمن به من أفكار، وتصحيح المفاهيم ومعرفة وجه الحق يكون نتيجة التطور الطبيعي للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وتجنيد وتوحيد وسيادة البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وسيطرتها على وجدان ووعي الشعوب الإسلامية ليس معناه فرض مفاهيم ومعطيات هذه البيئة على الفرد وكبت الفكر وقهر الرأي، ولكن ذلك يعني اقتناع وإيمان الأغلبية الساحقة من أفراد الشعوب الإسلامية بمفاهيم ومعطيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتصحيح الأفكار وتشبيثها في الإدراك الواعي للفرد وذلك حتى يكون الفرد المسلم في مواجهته للأفكار المستجدة - سواء كانت أفكارا عصرية أو مستقبلية - على وعي وإدراك حتى يستفيد مما يراه مفيدا ويلفظ ما يراه ضارا من هذه الأفكار المستجدة، ومن ثم يكون الحق لهذه الفئات المتغربة في البلاد الإسلامية في تكوين أحزابها وتمثيلها في مجلس الشورى ويكون لها الحق في تداول السلطة ما دامت متمسكة بأحكام الدستور الذي ينص على أن أحكام الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ولا تعارض القوانين المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية؛ وبذلك يكون تصحيح أفكار التغريب بالعلم والبحث والاقتناع وليس بالفرض والقهر؛ ومثلنا في ذلك مثل الشعوب الأوروبية والشعوب اليابانية والصينية وغيرها، حيث تسود مجتمعاتها المختلفة بيئة ثقافية دينية واحدة خاصة بكل شعب من هذه الشعوب، هذه البيئة الثقافية

الدينية الواحدة الخاصة بكل شعب لها السيادة والسيطرة على وجدان ووعى الأغلبية الساحقة من أفراد هذه الشعوب بكل معطياتها ومفاهيمها، أما في بيئتنا الثقافية الدينية الإسلامية في معظم الدول الإسلامية فقد أحدث الغزو الفكري الاستعماري شروخاً في مفاهيمنا ومعطياتنا منذ النصف الثاني من القرن الماضي. ومن أمثلة ذلك: كيف نفصل العقيدة عن أحكام الشريعة؟ كيف نخلص إلى مفهوم تفریبی مغلوط فرضه علينا الاستعمار وغزوه الفكري ليسهل له السيطرة علينا ونجعل الإيمان بالعقيدة الإسلامية مباحاً ونشجعه، أما الإيمان بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فشيء مستهجن وممنوع؟ كيف يكون إيمان المسلم كاملاً وهو يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض؟ هذا الشرح في البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وغيره يحتاج إلى صبر وإدراك ووعى ولا يمكن أن يكون علاجه الصحيح الدائم بفرض أوامر فوقية أو قهر الرأي وكبت الفكر المخالف. ولكن بالحجة والإقناع وإيضاح المفاهيم الصحيحة والمعطيات المستنيرة للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية.

النقطة الثانية.

هي الرقابة على القوانين التي يصدرها مجلس الشورى الإسلامي لمعرفة مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. هل تكون هناك رقابة على القوانين التي يصدرها مجلس الشورى لمعرفة مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية أم يكفي بالمحكمة الدستورية الإسلامية العليا للقيام بذلك حيث تكون هذه المحكمة شبيهة بالمحكمة الدستورية العليا في المجتمعات الأخرى؟ أم يكون هناك مجلسان للشورى أحدهما يختص بمناقشة القوانين التي يصدرها الآخر ومعرفة مدى دستورتها ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية؟ أم تلغى الرقابة كلياً على القوانين التي يصدرها مجلس الشورى ويترك أمر مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية لأفراد الشعب للطن في عدم دستورتها إذا خالفت أحكام الشريعة الإسلامية والفصل في ذلك تختص به المحكمة الدستورية الإسلامية العليا؟ لقد استحدث الدستور

الحالى لجمهورية إيران الإسلامية مجلسا يسمى «مجلس المحافظة على الدستور» ومهمته مراجعة القوانين التى يصدرها مجلس الشورى الإيرانى ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية (تنص المادة الحادية والتسعون من الدستور الإيرانى على أنه: «يهدف حماية الأحكام الإسلامية والدستور من حيث عدم مغايرة مصادقات (مجلس الشورى الوطنى لهما) يتم تشكيل مجلس باسم (مجلس المحافظة على الدستور) يتألف بالطريقة التالية:

١ - ستة أعضاء من الفقهاء العدول والعارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة وينتخب هؤلاء من قبل المفائد أو (مجلس القيادة).

٢ - ستة أعضاء من الحقوقيين من مختلف حقول القانون وينتخب هؤلاء من بين الحقوقيين المسلمين بواسطة (المجلس الأعلى للقضاء) وعضون على (مجلس الشورى الوطنى) للموافقة عليهم.

دكتور محمد سليم العوا - فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ص ٣٠٠.

وتبين المواد التالية من الدستور الإيرانى طريقة عمل «مجلس المحافظة على الدستور» واختصاصاته مثل موافقته على جميع القوانين التى يصدرها «مجلس الشورى» الإيرانى ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وتفسير نص من الدستور والإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية الإيرانية وانتخابات أعضاء مجلس الشورى وإجراء الاستفتاء الشعبى و «مجلس المحافظة على الدستور» الذى استحدثه الدستور الإيرانى يشبه المحكمة الدستورية الإسلامية العليا ويختلف عنها فى نظام اختيار أعضائها وبعض اختصاصاتها. ويمكن القول أنه فى مرحلة التجديد وثبتت مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فالرقابة على القوانين التى يصدرها مجلس الشورى الإسلامى يمكن أن نجنبنا الانزلاق والشطط وعدم دستورية القوانين أما عندما تتجدد وتسود مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ونسيطر على وجدان روعى الأغلبية الساحقة من أفراد الشعوب الإسلامية فمتصبح الرقابة على القوانين التى يصدرها مجلس الشورى الإسلامى لا ضرورة لها.

الديمقراطية الإسلامية والأحزاب

يعتبر النظام الحزبي من الآليات والوسائل الجيدة للمنظام السياسى أيا كان الفكر الذى يبنى عليه هذا النظام، وقد استخدمت النظم الشمولية والدكتاتورية والشيوعية نظام الأحزاب، كما استخدمته نظم الديمقراطيات الليبرالية الحديثة، واختلاف النظم الشمولية والدكتاتورية عن النظم الديمقراطية الليبرالية فى الأفكار والمفاهيم السياسية ينمكس أثره على الأحزاب والحريات التى تتمتع بها. وقد كان اجتماع السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة للمسلمين اجتماعاً شبه حزبى يعبر عن مفهوم الفكر السياسى الإسلامى حيث كانت الحريات التى تتمتع بها المجموعتان أو الحزبان اللذان يريدان الفوز بالخلافة حريات حقيقية تعبر عن جوهر النظام السياسى الإسلامى.. فالديمقراطية الإسلامية ديمقراطية حقيقية أساسها الحرية التى يكفلها النظام السياسى الإسلامى للفرد، فالفرد فى النظام الإسلامى يتمتع بحرياته المدنية وحرياته فى اختيار السلطة التى تحكمه وحرياته فى تكوين الأحزاب فى ظل القوانين الإسلامية. ولما كانت الديمقراطية الإسلامية لم تطبق فى العصر الحديث تطبيقاً صحيحاً فيجب أن نذكر أن عمر التجربة الديمقراطية الليبرالية الحديثة فى تطبيقها الصحيح قصير فهى لم تطبق فى الغرب تطبيقاً صحيحاً إلا منذ أواخر القرن الماضى فى بعض البلاد الأوربية والأمريكية، وقد شغل المفكرون والمثقفون المسلمون فى فترة من فترات النضال ضد الاستعمار وغزو الفكرى بأهمية العودة للأفكار الإسلامية، ولكن الأهمية القصوى التى يجب أن تحظى بعناية المفكرين المسلمين هى تقديم أفكار إسلامية جديدة تواجه بها القرن العشرين. وعندما سئل المفكر الإسلامى الفرنسى رجاء جارودى ما هى: أزمة المسلمين فى تصوركم؟ أجاب:

«نحن أحياناً نقرأ القرآن الكريم بعيون ميتة. إن مهمتنا أن نبشكر فكراً يصلح للقرن العشرين وليست مهمتنا أن نكرر ما حدث فى الماضى». إن تقديم أفكار

إسلامية جديدة ومبتكرة في شتى أنواع المعارف ومنها النظم السياسية خير دعاية لأهمية العودة إلى مفاهيم الإسلام ومعانيه، ومن هنا يقع على عاتق المفكرين الإسلاميين أهمية البحث والابتكار في شتى أنواع المعارف والعلوم وهو مجال نخصب للاجتهد والجهاد.

ونظام الأحزاب ليس بدعة ليبرالية كما هو سائد بين بعض الأوساط الآن، بل هو وسيلة استخدمتها النظم الديمقراطية الليبرالية الحديثة كما استخدمتها الديمقراطيات قبل الثورة الفرنسية، وهو أساسا نظام مشتق من الأفكار الإسلامية ومن بيعة السفينة لاختيار أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- خليفة لرسول الله ﷺ. ولما كانت مفاهيم النظام السياسي الإسلامى بعيدة كل البعد عن المفاهيم الدكتاتورية والشمولية فإن نظام الأحزاب فى الديمقراطية الإسلامية يحمل مفاهيم ومعطيات الفكر السياسى الإسلامى فى الديمقراطية والحرية الحقيقية.

والأحزاب فى الديمقراطية الإسلامية تتشابه مع الأحزاب فى الديمقراطيات الليبرالية فى الحريات الحقيقية التى تمتع بها ولكنها تختلف عنها فى أمور كثيرة، منها أن الأحزاب فى النظام الديمقراطى الليبرالى فى الغرب -جميعها وعلى اختلاف مبادئها- تحمل مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية مثل العلمانية - فصل الدين عن الدولة أو فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية - وغيرها من مفاهيم ومعطيات الفكر الليبرالى الحديث. هذه المفاهيم الخاصة بالمجتمعات الغربية والبيئة الثقافية الدينية الغربية أصبحت الفرع الأكبر الذى يهدد الحضارة الغربية خاصة بعد ما انتشر التحلل الأسرى والأمراض فى المجتمعات الغربية وانتشار التطرف والإلحاد مما يندب بانتهاء النظام الليبرالى بعدما انهار النظام الشيوعى، وخاصة ما آلت إليه تلك المفاهيم الخاصة بالبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية من نتائج وانعكاسات على المجتمعات الغربية فى وقتنا الراهن.

وتذكر الصحف فى الغرب أن الدين الحقيقى فى أوروبا الآن هو الوثنية الجديدة وأنه لا يمر يوم دون أن تغلق كنائس فى أوروبا لأنه لا يوجد من يدخلها.

وتذكر جريدة «الجارديان» الإنجليزية أن عدد من يسمون «مسيحيون ملتزمون» في بريطانيا لا يتعدى ٢٪ من سكان بريطانيا، والمسيحي الملتزم هو الذى يدخل الكنيسة مرة واحدة فى السنة، ولذلك اتجه التنصير إلى دول العالم الثالث، وهم يأملون أن يخرج المنتصرون من إفريقيا للتبشير بالمسيحية فى أوروبا!.

وهذا يبين ما آلت إليه مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية التى تدور فى فلكها جميع الأحزاب فى البلاد الأوروبية والأمريكية على اختلاف برامجها ومبادئها، وجميع الأحزاب فى الغرب على اختلاف مبادئها تحمل مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية ولا تخرج عليها، ولا يسمح بقيام أحزاب خارجة عن مفاهيم هذه البيئة، فالأحزاب ليست حرة حرية مطلقة ولكنها حرة مقيدة بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، وليست الأحزاب فقط هى الملتزمة بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية فالأعراف السائدة والمسيطرة على الأفراد والشعوب والدساتير والقوانين خاضعة لمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، والحريات التى تتغنى بها الشعوب والأفراد والتى تعلو بها الحضارة الغربية على غيرها من الحضارات حريات مقيدة بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية. وليس مسموحاً بقيام أى حزب يخرج عن مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، فمثلاً ليس مسموحاً للمسلمين فى بلد مثل فرنسا وعددهم يزيد على أربعة ملايين نسمة أن ينشئوا حزباً يحمل مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ولذلك عندما تنادى الأحزاب فى الغرب بالعلمانية فإنها تعبر عن البيئة الثقافية الدينية الغربية. وقد رأينا فى الباب الأول.. كيف تكونت هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية الحديثة.

أما فى البلاد الإسلامية فالأحزاب التى تنادى بالعلمانية تحمل فى نفس الوقت مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، فهى تؤمن بالأفكار والمعتقدات الإسلامية والمفاهيم الإسلامية ولا تنبرأ منها سواء كانت هذه المعتقدات عقيدة

إيمانية أو شريعة إسلامية. وهذه الأحزاب في الحقيقة إما أنها لا تدرك إدراكاً تاماً المفاهيم الصحيحة للنظام السياسي الإسلامي والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية وإما أنها لا تدرك المفاهيم الصحيحة للعلمانية والفكر الليبرالي الحديث وارتباطه بالبيئة الثقافية الدينية الغربية. ولتوضيح ذلك نضرب مثلاً بحزب الوفد المصري فحزب الوفد نشأ امتداداً لحزب الأمة. وهذا الحزب تراثه وتاريخه مؤسسان على العلمانية ولكنه في نفس الوقت يقرر في وثائقه الفكرية والتنظيمية أن الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع، فهل إذا طبقت أحكام الشريعة الإسلامية يعارض حزب الوفد ذلك؟ أغلب الظن أنه لن يعارض ذلك لأنه يقرر أن أحكام الشريعة الإسلامية مصدر التشريع.

والديمقراطية الإسلامية تتميز عن الديمقراطية الليبرالية الغربية في أنها تسمح لجميع التيارات الموجودة في المجتمع بتكوين أحزاب تعبر عن أفكارها حتى وإن كانت أحزاباً كل أعضائها من ديانة غير إسلامية. كما أن الأحزاب التي يطلق عليها أحزاب علمانية في البلاد الإسلامية تستوجبهم الديمقراطية الإسلامية وتسمع بوجودهم في ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية. وفي ظل أحكام الشريعة الإسلامية بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى دخلت شعوب كثيرة في زمرة الدولة الإسلامية وقد تركت لهذه الشعوب الحرية في اعتناق الدين الإسلامي أو أن يظلوا على معتقداتهم. ولم يجبر إنسان على الدخول في الدين الإسلامي. وقد ظل كثير من غير المسلمين على معتقداتهم حتى تبين كثير منهم حقائق الإسلام والمعطيات والمفاهيم الإسلامية فدخل كثير منهم الإسلام عن اقتناع وليس بالجبر والقسر والقهر، وظل بعضهم على معتقداتهم السابقة في ظل الدولة الإسلامية والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية وأحكامها، فالإيمان الحقيقي بالعقيدة المسيحية الصحيحة والعقيدة اليهودية الصحيحة قبل أن يدخل عليها التحريف يوجب الإيمان بالإسلام.

ووجود الأحزاب العلمانية في البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وفي ظل أحكام الشريعة الإسلامية أمر نمليه الظروف التي تعيشها الشعوب الإسلامية الآن، وهو

ضرورة موقوتة بعد سيطرة أفكار التخريب والفكر العلماني على عقول قطاعات كبيرة من الساسة والمفكرين والمثقفين والمتعلمين في البلاد الإسلامية؛ والحرية التي تكفلها الديمقراطية الإسلامية سوف تصحح كثيرا من المفاهيم الخاطئة لهذه الأحزاب العلمانية في البلاد الإسلامية مادامت هذه الأحزاب لا تعارض في برامجها ومبادئها أحكام الشريعة الإسلامية. وفي جمهورية مصر العربية فالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذي ينظم عودة الأحزاب تنص المادة الأولى منه: أن للمصريين الحق في تكوين الأحزاب السياسية، ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي، والمادة الثانية خاصة بتعريف الحزب السياسي: بأنه كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم. والمادة الرابعة من هذا القانون عدلت بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ لتقرر أنه يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يلي:-

أولا: عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياسته أو أساليبه في مباشرة نشاطه مع:-

١- مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع. ثم تذكر هذه المادة بقية الاشتراطات والمبادئ التي يجب أن يلتزم بها كل حزب سياسي، وعندما تستقيم وتتجدد وتسود وتسيطر مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كل المجالات فإن الأحزاب في ظلها ستكون ملتزمة بالأعراف السائدة في البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ولا تخرج عن مفاهيمها مثلها في ذلك مثل الأحزاب في الغرب التي تلتزم بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية ولا تخرج عنها. وهناك اختلاف أساسي في التكوين الفكري للفرد في كلتا البيئتين الإسلامية والغربية. فالفرد المسلم لكي يكون مؤمنا لا بد أن يؤمن بما جاء في القرآن الكريم من أمور عقيدة إيمانية وشريعة إسلامية، فالإسلام عقيدة وشريعة،

ولا يمكن الفصل بينهما ولا يكون المسلم مؤمناً إلا إذا آمن بما جاء فى القرآن الكريم. ومن هنا كان ارتباط الدين الإسلامى بالدولة والمجتمع. وتطوير الفكر الإسلامى ليس بفصل الدين عن الدولة والمجتمع، وهى دعاوى العلمانية والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، ولكن تطوير الفكر الإسلامى يكون بالدراسة والبحث العميق فيما أنتجه المفكرون فى الغرب والمجتمعات الأخرى، والدراسة والبحث العميق فيما أنتجه المفكرون المسلمون عبر التاريخ الإسلامى كله فى شتى المعارف والعلوم، وفهم القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة فهما واعيا عميقا.

هل يسمح بأحزاب علمانية فى نظام الديمقراطية الإسلامية؟

لقد أحدث التغريب والغزو الفكرى الاستعماري أثرا كبيرا لم تصادفه الشعوب الإسلامية طوال تاريخها كما ذكرنا سابقا، ونتيجة لذلك فقد نشأت قطاعات ليست قليلة من الساسة والمتعلمين والمثقفين والمفكرين المسلمين يؤمنون بمعطيات ومفاهيم الغرب، والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية عن غفلة وعدم فهم ووعى لمعطيات ومفاهيم الفكر الإسلامى ظنا منهم أن وسائل النهضة والتقدم للشعوب الإسلامية تكون عبر معطيات ومفاهيم الغرب، والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية فى كل المجالات بما فيها المفاهيم السياسية الليبرالية والعلمانية.

من هنا فإن الظروف التى مر بها العالم الإسلامى منذ أواخر القرن الماضى والظروف التى تسود العالم الإسلامى الآن وشروطه والتحديات التى يواجهها الفرد المسلم المتمسك بدينه كل هذه الظروف وغيرها توجب الأخذ بنظام ديمقراطى إسلامى تتعدد فيه الأحزاب بما فيها الأحزاب العلمانية والتيارات الأخرى، يقول الدكتور محمد فتحى عثمان أستاذ الدراسات الإسلامية السابق بجامعة كاليفورنيا والأستاذ المقيم بالمركز الإسلامى فى لوس أنجلوس حاليا فى مقالة له بالأهرام بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٩٢م بعنوان (مرحبا بالعلمانيين فى نظام إسلامى ديمقراطى) ..

«وأعتقد أن الحضارة الإسلامية فى التاريخ كانت حضارة علمانية، بمعنى أنه قد

شارك في بنائها كافة أفراد الشعوب التي انضوت تحت لوائها من مسلمين، وغير مسلمين وكثيرا ما عمل في إدارة دولتها غير مسلمين».

مادام الأمر كذلك فكيف يحظر في نظام إسلامي ديمقراطي فكر علماني أو حزب علماني يقر بضرورة دين الله لدنيا الناس، وأن حياة الفرد والجماعة إنما تقوم على قيم وأخلاق، وأن دين الله يغذي هذه القيم وينميها عن طريق الأسرة أولا وبصفة أساسية وعن طريق المدرسة بصورة عادلة منصغة تعطى أصحاب كل دين حقهم في تعلم دينهم مع العمل على كفالة قيام المساجد وسائر دور العبادة والمؤسسات الدينية بدورها الجليل الخطيرة، وحماية حقوق الأفراد والجماعات في التعبير عما يعتقدونه ويرونه، والاجتماع الموقوت والدائم عليه. أما التشريع والمؤسسات التي تمارس الدولة خلالها سلطتها في الإلزام والقسر وتحتكر ذلك فقد يرى هؤلاء أن تكون بمنأى عن تدخل الدين بصورة مباشرة خوفا من احتكار فئة معينة لها وإن لم يروا أن تكون قيم الدين بمعزل عن جوهر التشريع وأساسه ومقاصده. قد يرضى هؤلاء عن صياغة عامة للقانون المدني أو غيره تستلهم قواعد الشريعة وتراها الفقهي على طريقة الفقيه الجليل عبد الرزاق السنهوري - رحمه الله - التي تكونت على يديه مدرسة قانونية تجل الشريعة وتعمل قواعدها وفكرها دون أن تدعو إلى إقامة دولة إسلامية أو نظام حكم إسلامي بل كان منهم من لا يدين بالإسلام مثل الأساتذة شفيق شحاتة ووديع فرج وسليمان مرقس وغيرهم.

وقد يكون اقتناع هؤلاء بالعلمانية مرحليا، حيث يرون أن العلمانية ضرورة موقوتة حتى ينضج الاجتهاد وتتبلور صورة النظام الإسلامي المنشود عند أهل الفكر والعامة. فهل من حرج على مؤمن بدين الله وشريعته أن يرى تقديم العقيدة والقيم المخلقية العامة على أحكام الشريعة الجزئية وتفصيلاتها إلى أن ينضج تصورنا لشريعة الله وفقهنا لرسالاته. أنا أعتقد أن حق هؤلاء وأولئك من أنصار العلمانية الموقوتة والدائمة مكفول في نظام إسلامي ديمقراطي. بل نحن محتاجون في ظل

ديمقراطية صحيحة إلى أن يتحاور الإسلاميون وفقهاؤهم في قضايا خطيرة في أى مجتمع معاصر مثل حدود الدولة بالنسبة للأفراد والجماعات ومدى حق الطاعة بالنسبة لولى الأمر، وهو فى الدولة المعاصرة مؤسسات متعددة معقدة التركيب ومدى حقوق الإنسان وهى شاملة واسعة وتفصيل حقوق المرأة وهى نصف المجتمع ولا سيما حقوقها السياسية ومكان الإبداع الفنى والحدود المشروعة لمزاويلته ومدى الحدود المشروعة للرأى والتعبير عنه ومكان الفائدة فى الاقتصاد المعاصر.

إن وجود العلمانيين أفراداً وأحزاباً هو ليس فحسب ضماناً لحقوق الإنسان والمواطن العلماني فى نظام إسلامى ديمقراطى، وإنما هو أيضاً شتدّ للفكر الإسلامى كى يجدد نفسه ويتجاوب مع حاجات المجتمع المعاصر.

هل الأحزاب العلمانية في الديمقراطية الإسلامية ضرورية موقوتة؟

إن ظروف كثير من المجتمعات الإسلامية في عصرنا الراهن بعد سيطرة الفكر التغريبي والعلماني على أفكار قطاعات ليست قليلة من الساسة والمثقفين والمتعلمين في البلاد الإسلامية. هذه الظروف توجب السماح للأحزاب العلمانية وغيرها من الأحزاب التي لا تتبنى النهج الإسلامي بمباشرة حقوقها السياسية في النظام الديمقراطي الإسلامي بشرط أن يلتزموا بالدستور والقوانين التي تنص على أن أحكام الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، ويحترموا مفاهيم «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» بمعطياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وجود هذه الأحزاب العلمانية والأفراد العلمانيين في النظام الديمقراطي الإسلامي يشبه وجود الشعوب التي دخلت في الإسلام عند الفتوحات الإسلامية الكبرى. فقد ظلت قطاعات كبيرة من هذه الشعوب على معتقداتها ومفاهيمها غير الإسلامية في ظل «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» التي كانت تسود الدولة الإسلامية الكبرى والتي كانت تمتد من الهند حتى الأندلس، ولم تجبر هذه القطاعات غير المسلمة والتي كانت تحتفظ بمفاهيمها غير الإسلامية على الدخول في الإسلام، وتركزت لها الحرية الكاملة في البحث عن الحق والصدق والعدل حتى دخل أغلبها في الإسلام..

وهؤلاء العلمانيون والمتغربون في البلاد الإسلامية في عصرنا الراهن ليسوا كفرة أو ملاحدة ولكنهم مسلمون موحدون غاب عنهم كثير من الفهم الإسلامي الصحيح لكثير من المعطيات والمفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإسلامية، وغياب الوعي هذا يرجع - كما قلنا سابقاً - نتيجة للغزو الفكري الاستعماري ونتيجة لتخلف الفكر الإسلامي في عصور الانحطاط، وهذا يحتاج منهم إلى التعمق في بحث مفاهيم الإسلام الصحيحة ومفاهيم الفكر الليبرالي والعلماني كذلك حتى يعودوا إلى صوابهم ويتبينوا حقيقة الفكر الإسلامي الصحيح ويكونوا

عونا بثقافتهم الواسعة وفكرهم الحر فى رفعة شأن الإسلام والمسلمين ، ويثبتون أن طريق النهضة للأمة الإسلامية لن يكتب له الرسوخ والدوام والعلو والازدهار والتفوق إلا عبر المفاهيم الإسلامية ، والفكر الإسلامى مهما طال الزمن ومهما استمرت عوامل التجهيل والجهل ومهما طالت رقدة النوام.

ولن تكون نهضة الأمة الإسلامية عبر المفاهيم التغريبية والليبرالية والشيوعية نهضة حقيقية لأن الاستعمار والصهيونية لن يمكنها أبدا من ذلك. ولأن هذه المفاهيم متناقضة مع المفاهيم الإسلامية والمعطيات الإسلامية التى يؤمن بها الفرد المسلم فى «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية».

من هنا فإن وجود الأحزاب العلمانية والأحزاب التى لا تؤمن بالنهج الإسلامى فى نظام الديمقراطية الإسلامية ضرورة موقوتة نملئها الظروف المعاصرة التى نمر بها المجتمعات الإسلامية، وسوف تصبح الديمقراطية الإسلامية كثيرا من أفكار هؤلاء العلمانيين والأحزاب العلمانية بالفكر والرأى وليس بالقهر والكيث حتى تسود مفاهيم وأفكار «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» ونسيطر بالحرية والحوار والرأى وليس بالفرض والقهر والقسر، وبذلك ينضج الفكر الإسلامى ومفاهيم «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» وتكون ندا قويا للفكر الليبرالى الحديث و «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية».

وهذه الضرورة الموقوتة قد تطول أو تقصر، وقد تمتد أجيالا عديدة تبعاً لنضج الشعوب الإسلامية واجتهاد الفكر الإسلامى المستنير وسيادة وسيطرة مفاهيم «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» على جموع الشعوب الإسلامية.

أما رفض العلمانيين والأحزاب العلمانية فى الدولة الإسلامية المعاصرة وعدم السماح لهم بمباشرة حقوقهم السياسية فهذا مرفوض فى الفكر السياسى الإسلامى المعاصر، ونجاح الأحزاب العلمانية يرجع لاعتبار الناجحين، فهم الذين يقررون من هم أحق بتمثيلهم فى مجلس الشورى ولا يخضع وجود هذه الأحزاب لسلطة فوقية أو إرادة فردية تحت أى ظرف من الظروف.

خاتمة

الإسلام عقيدة وشريعة - دين ودنيا - دين ودولة - إيمان وعمل. ودأب الإنسان ركضه في عمله وتوجهه في مسعاه الدنيوي يجب أن يوافق إيمانه ويخضع لتعليم دينه، فليس هناك انفصام بين الإيمان والعمل. وقد انتشرت في مجتمعاتنا الإسلامية مفاهيم غربية كثيرة تحتاج للتصحيح ومستجدات عصرية عديدة تحتاج لفكر إسلامي جديد لمواجهة، وكل عصر دائماً به مستجدات، فيجب أن يكون هناك دائماً أفكار إسلامية متجددة لمواجهة هذه المستجدات.

والفكر الإسلامي الحقيقي بمفهومه العميق يحمل قلراً هائلاً من الديناميكية والتجدد والحركة لمواجهة حركة الحياة وتقلباتها ومستجداتها، وقعود المسلمين - وخاصة المفكرين والمثقفين منهم - عن مواجهة حركة الحياة ومستجداتها لا يقع ذنبه على الإسلام، ولكن يقع ذنبه وجزؤه على المسلمين وخاصة المثقفين والمتعلمين والمفكرين منهم. والرسول ﷺ يقول: «اطلبوا العلم ولو في الصين» ويقول: «طلب العلم فرضة على كل مسلم ومسلمة». وطلب العلم فرض عين وفرض كفاية في نفس الوقت ويقول ﷺ «دوروا مع كتاب الله حيثما دار».

وقد واجهت الأمة الإسلامية في هذا الزمان مشكلات ومستجدات عويصة غزت بها الحضارة الغربية عقول أعداد كبيرة من المسلمين وعلى رأس هذه المستجدات الديمقراطية الليبرالية.

والديمقراطية الليبرالية عمرها قصير يتجاوز هذا القرن بقليل وذلك زمن قصير في عمر الشعوب، وبها أفكار كثيرة مستمدة من الفكر الإسلامي، ولكن الفكر الإسلامي يرفض مفهومها للدين وبعض مفاهيمها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الديمقراطية الإسلامية بمفهومها في الشورى خير بديل لها. والديمقراطية الإسلامية تؤمن بالمعارضة بشتى توجهاتها حتى العلمانية وتسمح لجميع التيارات الإسلامية - مهما كانت توجهاتها - بمباشرة حقوقها السياسية وفي هذا المجال هناك أمور ثلاثة يجب على الديمقراطية الإسلامية مواجهتها.

الأمر الأول: نخوف البعض من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

الأمر الثاني: نخوف بعض المسلمين من تفرق الكلمة وتشتت الأمر بين الفرق الإسلامية.

الأمر الثالث: نخوف بعض المسلمين من التيارات التغريبية والعلمانية.

الأمر الأول: نخوف الآخرين من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

أسباب هذا الخوف عند الآخرين ترجع لأسباب تخص الآخر نفسه وأسباب نحن قدمناها فالآخر يعتقد أن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يكون على حساب مكاسبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن الحكم الإسلامى يعنى حكما دكتاتوريا باسم الإسلام يسلب التيارات غير الإسلامية والأحزاب العلمانية حقها السياسى ويحظر وجودها، وهذا فهم خاطئ للنظام السياسى الإسلامى فالديمقراطية الإسلامية المبنية على الشورى تسمح بوجود الأحزاب العلمانية والأحزاب غير الإسلامية إن كان هذا الوجود ضرورة موقوفة إلا أنه لا يملك شخص أو سلطة إلغاء هذه الأحزاب وهذه التيارات أو يحدد زمتنا معنا أو عصرنا معنا لهذه الضرورة.

ولكن إذا ما سيطرت رسالت «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» فوجود هذه الأحزاب والتيارات يرجع حينئذ لجمهور الناخبين والشعب، وهو الذى يختارها للحكم أو يقيها فى المعارضة، ووجودها لا يخضع لأوامر عليا أو سلطة فوقية.

أما الأسباب التى قدمناها للآخر وكانت سببا فى تخوفه من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فقد قال البعض: أنه لا يوجد نموذج سياسى ديمقراطى إسلامى يمكن أن يحتذى به، ولا توجد نظرية سياسية ديمقراطية إسلامية يمكن أن تتخذ كأسلوب للحكم، فيجب أن نعترف أن الديمقراطية الليبرالية عمرها هذا القرن أو يزيد قليلا وهى الفترة التى حكمنا فيها الاستعمار وغزوه الفكرى التغريبى وخرب عقولنا.

وكل النظم الإسلامية التي قامت في مواجهة الاستعمار كانت تُحصن ضد الاستعمار وغزو الفكرى التغريبى، فالإسلاميون كانوا ومازالوا يعضون على دينهم بالنواجذ في مجابهة هذه الغزوة الاستعمارية العاتية التي لم يعرف التاريخ الإسلامى لها مثيلاً، ولم يمكنهم الاستعمار والصهيونية العالمية وأذناهما من الاقتراب من السلطة والحكم، أما الذين مكنهم الاستعمار من السلطة فهم المتغربون والعلمانيون الذين تأثروا بالغزو الفكرى الاستعمارى منذ بدايات هذا القرن.

وكل النظم الإسلامية التي قامت في بعض البلدان لم تقم بطرق ديمقراطية لأن المتغربين والعلمانيين لم يمكنوا التيارات الإسلامية أبداً من حق الممارسة الديمقراطية، وعندما سمح لبعض الفصائل الإسلامية في الجزائر بخوض الانتخابات الحرة وفازوا في مرحلتها الأولى انقض عليهم المتغربون والعلمانيون ورجال القوات المسلحة وقضوا على التجربة الديمقراطية الوليدة، فطوال هذا القرن وهو عمر الديمقراطية الليبرالية لم يمكن الاستعمار والصهيونية والمتغربون والعلمانيون الشعوب الإسلامية والتيارات الإسلامية من اختيار أفكارهم الإسلامية وتكوين نظريتهم السياسية الإسلامية بالمباشرة الواقعية الحرة النزيهة.

الأمر الثانى: خوف بعض المسلمين من تفرق الكلمة وتشتت الأمر بين الفرق الإسلامية في النظام الديمقراطى الإسلامى.

ومصدر هذا الخوف كما ذكرت سابقاً ما مر بالمسلمين عبر تاريخهم الطويل وخاصة منذ النكبة الكبرى ومقتل سيدنا عثمان بن عفان وسيدنا على بن أبى طالب، والحل الوحيد للقضاء على هذا الخوف هو السماح لكل التيارات الإسلامية والفرق الإسلامية بحق ممارسة نشاطها وتكوين جماعاتها وأحزابها والدخول في حلبة الديمقراطية الإسلامية ومساواتها بجميع التيارات والأحزاب الأخرى الموجودة في المجتمع الإسلامى. ويجب ألا يكون هناك محظورات مسبقة أو حتى مفتعل يمدعوى حماية الإسلام والمسلمين أو حماية الديمقراطية الإسلامية

مادام الجميع يخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية ومفاهيم وأفكار «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» المتجددة.

الأمر الثالث: خوف بعض المسلمين من التيارات التغريبية والعلمانية.

يجب أن يعي المفكرون والمثقفون والمتعلمون والشعوب الإسلامية عامة المستجدات العصرية التي نحن فيها والظروف المحلية في أوطانهم والظروف العالمية المحيطة بهم، هذه الظروف التي جعلت الجهاد باللسان والكلمة والرأى والفكر متاحا ومقبولا محليا وعالميا مما يوجب استغلاله لأقصى حد في هذه الفترة من عمر شعوبهم، فيجب أن يقبلوا تحديات الديمقراطية الإسلامية وخاصة في الصراع مع التغربين والعلمانيين في دولة إسلامية معاصرة تتيح حق تداول السلطة لجميع التيارات حتى لو كانت علمانية، مادام الكل يخضع للدستور والقانون المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية.

هذا سوف يجعل العمل مضاعفا والتحدى عظيما، فتنهض الأمة الإسلامية اقتصاديا وعلميا وسياسيا واجتماعيا فينضج الفكر الإسلامى وتتجدد وتسد وتسيطر «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» مما سيؤدى إلى أن يصبح الفكر التغريبى والفكر العلمانى في المجتمعات الإسلامية مفاهيمه وأفكاره من تلقاء نفسه مثله في ذلك مثل الفكر الشيوعى في المجتمعات الغربية في عصرنا الراهن. ومن المميزات التي سوف تعود على الفرد المسلم والمجتمعات الإسلامية من تطبيق الديمقراطية الإسلامية :-

١ - نظام للشورى الإسلامية في الناحية السياسية الإسلامية يتمتع فيه الفرد بحرياته المدنية وحرياته في اختيار السلطة التي تحكمه في ظل الدستور والقوانين المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وفي ظل «بيئة ثقافية دينية إسلامية» لا تعبد إحساسه ومشاعره بمعطياتها ومفاهيمها الإسلامية في شتى المعارف والعلوم وخاصة العلوم الإنسانية.

٢- تقديم نموذج إسلامي عصري لنظام الحكم يصحح كثيرا من المفاهيم المغلوطة لدى بعض الدول والشعوب الأخرى عن الإسلام والفكر الإسلامي مما سيكون خير دعابة للإسلام والمسلمين وخاصة بعد التقدم الرهيب في وسائل الاتصال والمواصلات والإعلام ونشر الفكر الإسلامي المستنير وفضح أساليب التجهيل التي يباشرها أصحاب الفكر الشيوعي والليبرالي والتفريسي. وسوف تكون الديمقراطية الإسلامية بالحريات الحقيقية التي يمارسها الفرد نموذجا فريدا أمام الدول الإسلامية التي تمنع الإسلاميين من حق مزاوله حقوقهم السياسية.

٣- يسود بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة صراع بين العلمانيين والمتفريين من جانب وبعض الاتجاهات الإسلامية من جانب آخر وسواء كان هذا الصراع صراعا مستترا أو علنيا فإن أعداء الأمة الإسلامية من الصهيونيين والمستعمرين يغلزون هذا الصراع ويشجعون عليه بأجهزتهم الإعلامية والمخابراتية الرهيبة حتى تظل الشعوب الإسلامية مشغولة في مشكلات وصراعات مستمرة فلا تنهض وتتقدم.

والديمقراطية الإسلامية والحريات التي تتيحها لجميع التيارات سوف تحجم هذه التدخلات الأجنبية وتقضى عليها مما يتيح للجميع الاتفاق على مبادئ الحرية وحق المشاركة السياسية.

٤- الديمقراطية الإسلامية وسيلة جيدة لتجديد الفكر الإسلامي بما يحمله من ديناميكية ذاتية في مواجهة مشاكل العصر المستجدة، ولا شك أن الدول الإسلامية التي تتبع أسلوبا ديمقراطيا حقيقيا ثم تقوم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإطلاق الحريات للفكر الإسلامي وحقه في تجديد وتمكين مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية هذه الدول تسير على درب الديمقراطية الإسلامية.

٩٣ / ٥٨٢٤	رقم الإيداع
977-10-0604-5	الترقيم الدولي I.S.B.N.

دار المناهل للطباعة
٢ ش يوسف الساري - أرض اللوات
بـولاق، الدكرور

هذا

الكتاب يعالج الديمقراطية الإسلامية ونظام الشورى الإسلامي والفرق بينها وبين الديمقراطية الليبرالية والفكر الليبرالي ويبين أن النظام السياسي الإسلامي لم يأخذ حقه في التطور والتحديث نتيجة عدم ممارسته في الواقع العملي وخاصة في القرنين الأخيرين وهي الفترة التي طور فيها الغرب نظامه السياسي الليبرالي.

كما أنه يلقي الضوء على آليات نظام الشورى الإسلامي التي تمثلت في اجتماع المسلمين في سقيفة بني ساعدة لاختيار سيدنا أبي بكر الصديق خليفة للمسلمين.

هذه الآليات الإسلامية استخدمها الغرب في نظامه الديمقراطي الليبرالي ودمجها في لحمة منذ القرن السابع عشر الميلادي حتى بذت وكأنها الفكر الليبرالي نفسه فقد عايش الصليبيون المجتمعات الإسلامية طيلة ثلاثة قرون هي مدة الحروب الصليبية بما فيها من فترات احتلال وأفواج نروح وتجيء للدهار الإسلامية مما كان له أثر واضح على الحضارة الأوروبية والفكر الأوربي.